صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تنافسية الاقتصادات العربية

العدد السادس

فبراير 2023

© صندوق النقد العربي 2023
حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818 – أبو ظبي– دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 97126171552+
فاكس: 97126326454+
البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae
Website: http: //www.amf.org.ae

الفهرس

تقديـــــم 3
الملخص التنفيذي 6
الجزء الأول: تنافسية الاقتصادات العربية 10
1.مؤشر قطاع الاقتصاد الكلي 10
1.1 مؤشر القطاع الحقيقي 10
2.1 مؤشر قطاع مالية الحكومة 16
3.1 مؤشر القطاع النقدي والمالي 18
4.1 مؤشر القطاع الخارجي 22
2.مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار 25
1.2 مؤشر الحرية الاقتصادية 26
2.2 المؤسسات والحوكمة الرشيدة 28
3.2 مؤشر البنية التحتية 30
الجزء الثاني : أداء التجارة الخارجية السلعية للدول العربية 33
الجداول الإحصائية 39
الأشكال البيانية 57
المصادر 72

تقديـــــم

يستعرض العدد السادس من (**تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**) تطور مستويات تنافسية الاقتصادات العربية، كما يسلط الضوء على الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول العربية في سبيل تحسين مستويات إنتاجيتها وتنافسيتها.

يركز العدد السادس من التقرير على قياس تنافسية الاقتصادات العربية باستخدام مؤشرين أساسيين هما مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار. يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي، مدى تحقق أسس استقرار الاقتصاد الكلي بما يستلزمه ذلك من تحقيق الاستقرار السعري وتبني سياسات مالية ونقدية منضبطة، فيما يقيس مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار مدى قدرة الدولة على خلق البيئة التنافسية التي تضمن استمرار توفر رؤوس الأموال، من خلال التركيز على تطوير الأطر التنظيمية والقانونية وتبني السياسات الاقتصادية الملائمة والجوانب التقنية وغيرها من العوامل الأخرى التي تسهم في دعم الإنتاجية والتنافسية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

للوقوف على مدى التقدم الذي حققته الدول العربية في مجال التنافسية، يستعرض التقرير ترتيب الدولة عربية في هذا المجال مقارنة مع دول أخرى تنتمي إلى عدة أقاليم مختلفة تشمل كلاً من : البرازيل، والهند، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، وتايلاند، وماليزيا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وتركيا، وذلك بحسب المنهجية المتبعة في هذا التقرير.

يتناول التقرير ابتداء من هذا العدد فصلاً جديداً، يتم من خلاله استعراض موضوع ذو صلة بتنافسية الاقتصادات العربية، يتضمن فصل هذا العام "أداء التجارة الخارجية والبينية للدول العربية مقارنة مع بعض التكتلات من عدة أقاليم".

صندوق النقد العربي

منهجية احتساب مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية

يعتمد التقرير على المنهجية المعيارية في احتساب مؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية، حيث يتم تقدير مؤشرات القطاعات المختلفة بطرح قيمة المتغير المسجل لدولة ما من المتوسط الحسابي لنفس المتغير لمجموع الدول المدرجة في التقرير، ثم قسمتها على الانحراف المعياري لجميع الدول، يعقب ذلك ترتيب الدول تنازليـــاً من حيث مستويات التنافسيـــة، (الإطار 1).

أما بالنسبة للبيانات الخاصة باحتساب المؤشر، فقد تم الحصول عليها من قواعد البيانات الخاصة بكل من: صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، وقاعدة مؤشرات التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة العمل الدولية.

الإطار (1)

المنهجية المعيـــــــارية Standardization (z-score)

تُقدر مؤشرات القطاعات باعتماد طريقة المنهجية المعيارية، ذلك بطرح قيمة المتغير المسجل لدولة ما من المتوسط الحسابي لنفس المتغير لمجموع الدول المدرجة في التقرير، ثم قسمتها على الانحراف المعياري لجميع الدول. بحيث يساوي متوسط المؤشر صفر وقيمته المعيارية واحد.
يقدر المؤشر كما يلي:

$$I_{qc}^{t} = \frac{x_{qc}^{t} - \overline{x_q}^{t}}{\sigma_q^{t}}$$

تشـير " I_{qc}^{t} " إلى قيمة المُؤشـر بالنسـبة للمتغير "q" للدولة "c" خلال الفترة "t"، بينما تشـير " x_{qc}^{t}" إلى قيمة المتغير "q" للدولة "c" خلال الفترة "t"، وتدل "$\overline{x_q}^{t}$" على المتوسـط الحسـابي للمتغير "q" للدول المدرجة في المؤشـر خلال الفترة. أما "σ_q^{t}" فتشـير إلى الانحراف المعياري لقيم المُتغير"q" خلال الفترة "t". في حالة بعض المُتغيرات كالتضخم والبطالة التي يُعد ارتفاعها ليس في صالح الدول، فإن المُؤشر يُقاس كما يلي:

$$I_{qc}^{t} = \frac{\bar{x}_q^{\,t} - x_{qc}^{t}}{\sigma_q^{t}}$$

يتكون المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية الذي يصدره صندوق النقد العربي من مؤشرين رئيسين هما: مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار. يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي مدى قدرة الحكومات على تحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي الداعمة للإنتاجية والتنافسية، فيما يعكس مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار السياسات المختلفة التي يتم تبنيها لتحسين مناخ الأعمال بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ينقسم مؤشر الاقتصاد الكلي إلى أربع دعامات تضم 18 مؤشراً كمياً ترتبط بالقطاع الحقيقي، والقطاع النقدي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي، فيما يتضمن مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار ثلاثة دعامات تضـــم 11 مؤشراً كمياً تتعلق بالحرية الاقتصادية، والبنية التحتية، والمؤسسات والحكومة الرشيدة، حسب ما هو موضح بالشكل (1).

تم قياس المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية على مستوى مجموعة الدول العربية[1] خلال الفترة (2018-2021).

لأغراض المقارنة، تم مقارنة تنافسية الاقتصادات العربية مع تسع دول مرجعية من عدة أقاليم مُختلفة وهي: الهند، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايلاند، وماليزيا، والبرازيل، وتركيا، وإسبانيا، وجنوب أفريقيا، خلال الفترة الزمنية المُشار إليها.

شكل 1

المؤشر العام لتقرير تنافسية الاقتصادات العربية

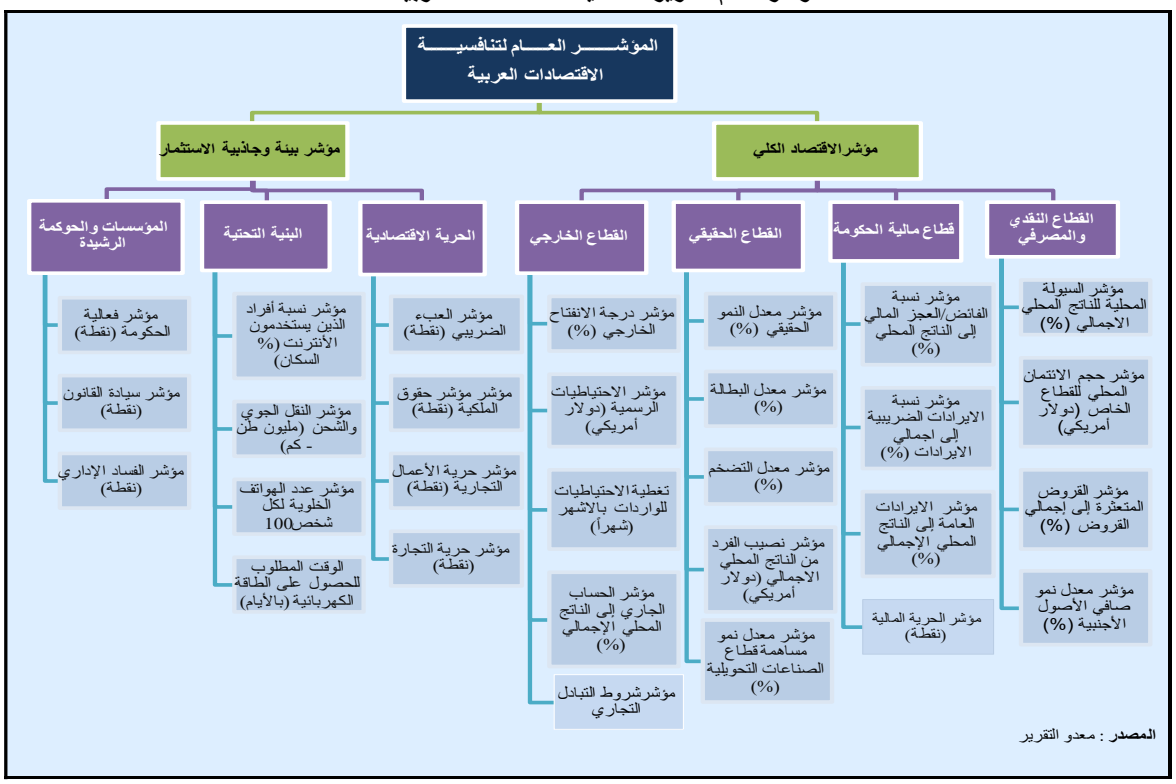

[1] باستثناء خمسة دول وهي: جيبوتي وسورية والصُومال وفلسطين والقُمر المتحدة لعدم توفر بيانات كافية حولها.

الملخص التنفيذي

شهدت الوضعية التنافسية تحسناً على مستوى الدول العربية في سبع دول خلال الفترة (2018-2021)، نتيجة تحسن أداء مؤشراتها في عدد من القطاعات الفرعية، فيما حافظت أربعة دول عربية على وضعيتها التنافسية المسجلة في العدد الخامس من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية للفترة (2017-2020).

حافظت الإمارات على المركز الأول في المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية، نتيجة لاستحواذها على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار. تلتها قطر في المركز الثاني، وحلّت السعودية والكويت وعُمان والبحرين في المراكز الثالث والرابع والخامس والسادس على التوالي. على مستوى الدول العربية ودول المقارنة، حلّت سنغافورة في المرتبة الأولى، والإمارات في المرتبة الثانية وكوريا الجنوبية في المركز الثالث، فيما حلّت قطر في المركز الرابع، واستحوذت السعودية والكويت على المركزين الخامس والسادس على التوالي، في حين حصلت عُمان على المركز السابع، الشكل (2).

الشكل (2): المراكز العشرة الأولى في مؤشر التنافسية على مستوى دول المجموعة ككل (2018-2021)

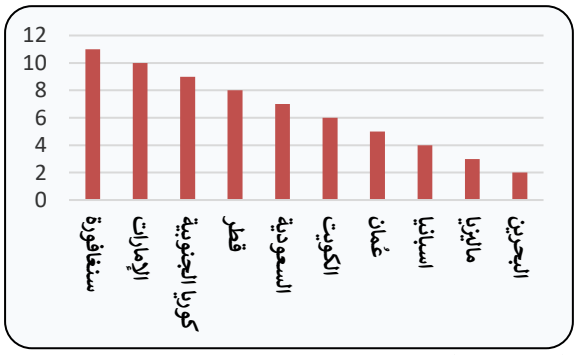

المصدر : معدو التقرير

فيما يلي نستعرض ترتيب الدول في المؤشرات الفرعية للتنافسية الاقتصادات العربية على النحو التالي:

1. مؤشر الاقتصاد الكلي

جاءت كل من سنغافورة، والإمارات وكوريا الجنوبية، والكويت والسعودية، في المراكز الخمسة الأولى على مستوى المجموعة ككل (الدول العربية إضافة إلى دول المقارنة). الشكل (3).

الشكل (3): مؤشر الاقتصاد الكلي (2018-2021)

المصدر : معدو التقرير

1.1 مؤشر القطاع الحقيقي

استحوذت قطر على المركز الأول في مؤشر القطاع الحقيقي على مستوى الدول العربية والثالث على مستوى المجموعة. يُعزى ذلك إلى حصولها على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشري مُعدلي التضخم والبطالة. أما بالنسبة للبحرين، فحلّت في المركز الثاني على مستوى الدول العربية، مستفيدةً من حصولها على مراكز متقدمة في مؤشرات التضخم، والبطالة وفي نسبة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي. فيما حلّت الإمارات في المركز الثالث على مستوى الدول العربية، مستفيدةً من حصولها على مركز متقدم في مؤشرات البطالة، والتضخم، ونصيب الفرد من الناتج المحلي. أما بالنسبة للدول العربية ودول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الأول في مؤشر القطاع الحقيقي، فيما حلّت كوريا الجنوبية في المركز الثاني، وقطر في المركز الثالث، الشكل (4).

الشكل (4): مؤشر القطاع الحقيقي (2018-2021)

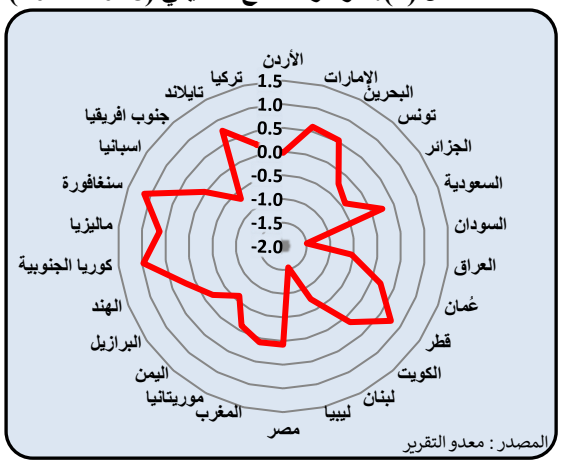

2.1 مؤشر قطاع مالية الحكومة

استحوذت كل من الإمارات والسعودية على المراكز الأولى والثاني في مؤشر قطاع مالية الحكومة على الترتيب. يُعزى ذلك إلى حصول الإمارات على مركز متقدم في مؤشر الحرية المالية، والمركز الثاني في مؤشر الفائض/العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي. بينما استفادت السعودية من مكانتها المتقدمة في مؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية، فكان من نصيب الكويت، مستفيدةً من مؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، الشكل (5).

الشكل (5): مؤشر قطاع مالية الحكومة (2018-2021)

3.1 مؤشر القطاع النقدي والمصرفي

حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية، مُستفيدةً من حصولها على مركز متقدم في مؤشر السيولة المحلية للناتج المحلي الإجمالي وفي مؤشري معدل نمو الأصول الأجنبية ونسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. في المركز الثاني حلّت الكويت على مستوى مجموعة الدول العربية، نتيجة تدني مؤشر القروض المتعثرة من إجمالي القروض وحصولها على مركز متقدم في مؤشر نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي. فيما حلت السعودية في المركز الثالث، نتيجة حصولها على مركز متقدم في مؤشر القروض المتعثرة الشكل (6).

الشكل (6): مؤشر القطاع النقدي والمصرفي (2018-2021)

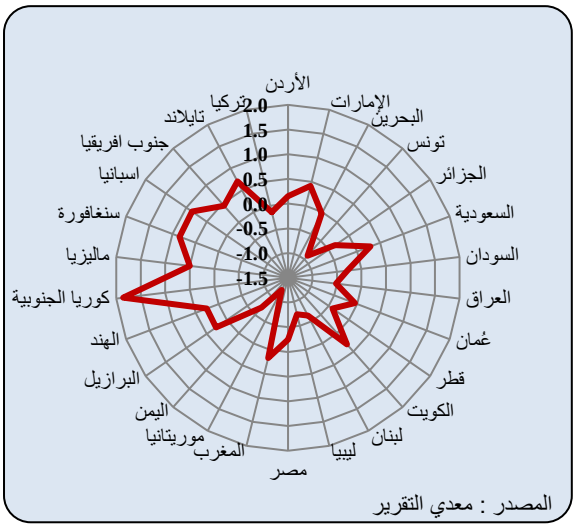

4.1 مؤشر القطاع الخارجي

حققت السعودية المركز الأول على مستوى الدول العربية، نتيجة حصولها على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشري الاحتياطيات الرسمية، وفي مؤشر نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية بالأشهر. فيما استحوذت ليبيا على المركز الثاني، نتيجة تسجيلها المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل في مؤشر نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية بالأشهر. أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية فكان من نصيب الإمارات، مستفيدةً من حصولها على المركز الثالث في مؤشر نسبة الحساب الجاري إلى الناتج

المحلي الإجمالي ومرتبة متقدمة في مؤشر شروط التبادل التجاري، الشكل (7).

الشكل (7): مؤشر القطاع الخارجي (2018-2021)

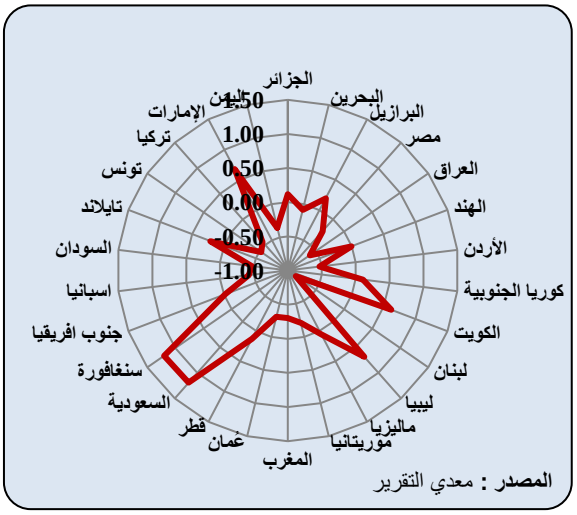

المصدر : معدي التقرير

2. مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

حققت الإمارات المركز الأول على مستوى المجموعة ككل على صعيد بيئة وجاذبية الاستثمار. فيما حلّت قطر، وعُمان والبحرين، والسعودية في المركز الثاني والثالث والرابع والخامس على مستوى مجموعة الدول العربية على التوالي، الشكل (8).

الشكل (8): مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار (2018-2021)

المصدر : معدي التقرير

1.2 مؤشر الحرية الاقتصادية

حلّت الإمارات في المركز الأول عربياً والثاني على مستوى المجموعة ككل، نتيجة حصولها على مراكز متقدمة في جميع المؤشرات الفرعية. فيما سجلت قطر المركز الثاني على مستوى الدول العربية، والرابع على مستوى المجموعة ككل، مستفيدةً من حصولها على المركز الثالث في مؤشر العبء الضريبي ومراكز متقدمة في مؤشر حقوق الملكية. فيما حلت الكويت في المركز الثالث على مستوى الدول العربية، لحصولها على مركز متقدم في بعض المؤشرات الفرعية، الشكل (9).

الشكل (9): مؤشر الحرية الاقتصادية (2018-2021)

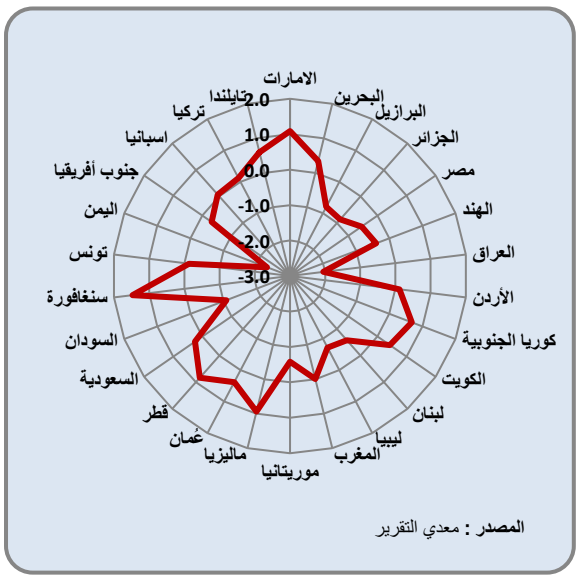

المصدر : معدي التقرير

2.2 مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة

حلت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل في مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة، نتيجة حصولها على المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل في مؤشري مكافحة الفساد الإداري، وفعالية الحكومة، تلتها قطر في المركز الثاني على مستوى الدول العربية، ما يُعزى إلى تقدمها في مؤشري مكافحة الفساد الإداري، وسيادة القانون. فيما جاءت السعودية في المركز الثالث، كمحصلة لتقدمها في مؤشري مكافحة الفساد الإداري، وفعالية الحكومة، الشكل (10).

الشكل (10): المؤسسات والحوكمة الرشيدة (2020-2017)

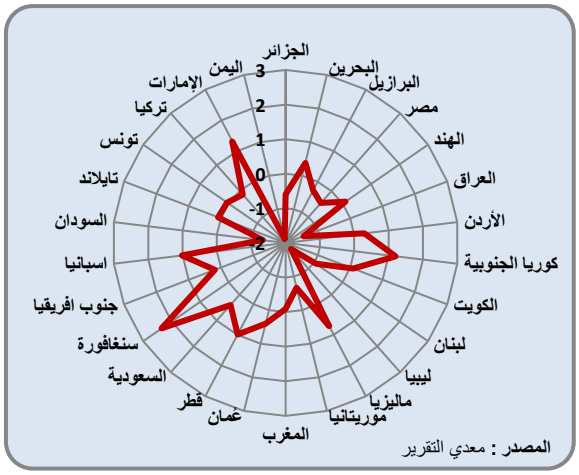

المصدر : معدي التقرير

3.2 مؤشر قطاع البنية التحتية

حصلت الإمارات على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر قطاع البنية التحتية. يُعزى ذلك إلى استحواذها على المركز الأول في مؤشرات النقل والشحن الجوي، والاشتراك في الهواتف الخلوية، والوقت المُخصص للحصول على الطاقة الكهربائية. فيما سجلت قطر على المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل، وحلّت الكويت ثالثاً على مستوى الدول العربية على التوالي، الشكل (11).

الشكل (11): مؤشر البنية التحتية (2018-2021)

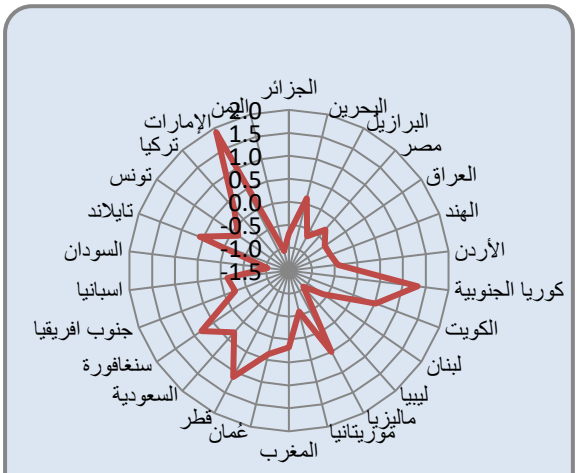

المصدر : معدي التقرير

3. المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية

استناداً إلى ما سبق استعراضه من مؤشرات، استحوذت كل من الإمارات، وقطر، والسعودية، والكويت وعُمان والبحرين على المراكز الستة الأولى على مستوى الدول العربية على التوالي. تجدر الإشارة إلى تحسن ترتيب ست دول عربية على مستوى الدول العربية في هذا التقرير مقارنة بالعدد الخامس من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، جدول (1).

جدول (1): تطور وضعية تنافسية الاقتصادات العربية في العددين الخامس والسادس من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية

الدول العربية	ترتيب الدول العربية على مستوى الدول العربية في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية		
	(2020-2017)	(2021-2018)	الاتجاه
الأردن	9	8	▲
الإمارات	1	1	=
البحرين	6	6	=
تونس	8	9	▼
الجزائر	14	11	▲
السعودية	2	3	▼
السودان	15	17	▼
العراق	12	15	▼
عُمان	7	5	▲
قطر	3	2	▲
الكويت	4	4	=
لبنان	13	13	=
ليبيا	16	14	▲
مصر	10	10	=
المغرب	5	7	▼
موريتانيا	11	12	▼
اليمن	17	16	▲

المصدر: مُعدو التقرير.

الجزء الأول: تنافسية الاقتصادات العربية

يتطرق الجزء الأول من التقرير بالمزيد من التفصيل إلى وضعية الاقتصادات العربية في كل من مؤشري الاقتصاد الكلي، وبيئة وجاذبية الاستثمار.

يستعرض هذا الجزء من العدد السادس من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية وضعية الدول العربية، ودول المقارنة فيما يتعلق بالمتغيرات المتضمنة في كل من مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار خلال الفترة (2018-2021). وذلك بالاعتماد على المنهجية المعيارية المشار إليها في (الإطار رقم 1) في تقديرات المؤشرات الفرعية وترتيبها ترتيباً تنازلياً.

وفي ذات السياق، تتبنى العديد من الدول العربية استراتيجيات وخططاً وطنية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة قدرتها الإنتاجية وتحسين كفاءة المُنتجات السلعية الوطنية وتطوير قطاعات الخدمات لمُواجهة الحواجز التي تُعرقل من قُدراتها التنافسية، وكذلك تطوير الخدمات المتعلقة بتسهيل بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية، الهادفة إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات سواءً المحلية أوالأجنبية، وزيادة الاحتياطيات من العملة الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للارتقاء بمستويات المعيشية.

1. مؤشر قطاع الاقتصاد الكلي

يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من أربع دعامات أساسية، وهي: مؤشر القطاع الحقيقي، ومؤشر قطاع إحصاءات مالية الحكومة، ومؤشر القطاع الخارجي، ومؤشر القطاع النقدي والمصرفي. تشمل الدعامات الأربعة على ثمان عشر متغيراً كمياً موزعةً على النحو التالي: القطاع الحقيقي يتضمن خمس متغيرات، وقطاع مالية الحكومة يتضمن أربع متغيرات، والقطاع الخارجي يتضمن خمس متغيرات، وأخيراً القطاع النقدي والمصرفي ويتضمن أربع متغيرات.

1.1 مؤشر القطاع الحقيقي

يتكون القطاع الحقيقي من المتغيرات الكميـــة التالية:

1) معدل النمو الحقيقي.
2) معدل التضخم.
3) معدل البطالة.
4) حصة قطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي[2].
5) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

1.1.1 معدل النمو الحقيقي

ارتفع معدل النمو الحقيقي لمجموعة الدول العربية بنحو 3.9 في المائة عام 2021 مقارنة بإنكماش بلغ نحو 5.7 في المائة في عام 2020. ويُعزى ذلك إلى تحسن جميع الأنشطة الاقتصادية بعد فترة الإغلاق الكلي والجزئي التي انتهجتها الدول لتفادي آثار جائحة كوفيد-19.

كما ساهم ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من 41.5 دولار أمريكي للبرميل عام 2020 إلى 69.9 دولار أمريكي عام 2021، في تحسن قطاعي الصناعات الاستخراجية والتحويلية، فقد ارتفعت بنحو 5.8 و 4.2 في المائة على الترتيب عام 2021، مقابل انكماش بلغ نحو 8.8 و 5.7 في المائة عام 2020، متأثرا بتداعيات جائحة كوفيد-19.

بالنسبة للدول العربية فرادى، ارتفع معدل النمو الحقيقي في أغلب الدول العربية مقارنة بعام 2020 بسبب تعافي جميع القطاعات الاقتصادية، جدول (2).

عربياً استحوذت مصر على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، كمحصلة لتحقيق معدل نمو بلغ (4.4) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021)، يعزى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو

[2] أشار صندوق النقد الدولي،بأهمية قطاع الصناعات التحويلية، وذلك بسبب الدور الهام الذي يقوم به في النمو الاقتصادي وتطوير الدول صناعياً، حيث تضع العديد من البلدان الناشئة والنامية التصنيع في أولوياتهم لتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي هي مؤشر أساسي لأهمية القطاع في اقتصادات الدول. كما يدفع قطاع التصنيع نحو نمو الإنتاجية والابتكار، بسبب العلاقة القوية بين التصنيع والتنمية الاقتصادية، وذلك باعتبار أن قطاع التصنيع محرك رئيساً لنمو الإنتاجية. وهذا بدوره يعتبر شريان الحياة للتطور التكنولوجي. من جانب آخر، يعتبر نمو الإنتاجية في قطاعات الاقتصادية الأخرى هو نتيجة التقدم والابتكارات في قطاع التصنيع التي تساهم في تحفيز الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

الحقيقي خلال فترة الجائحة عامي 2020 و2021 بنحو 3.6 و 3.3 في المائة على التوالي. المركز الثاني عربياً كان من نصيب موريتانيا، حيث بلغ متوسط معدل نمـو (2.7) في المائة. فيما حلّت الكويت بالمركز الثالث بمتوسط معدل نمو بلغ (2.1) في المائة[3]، جدول (2)، وشكل (12).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت كل من تركيا والهند وجنوب أفريقيا على المراكز الثلاثة الأولى على التوالي، يذكر أن تركيا حلّت بالمركز الثاني على

جدول (2) : معدل النمو الحقيقي (%) – القطاع الحقيقي

الدول	2018	2019	2020	2021	المؤشر المعياري	الترتيب
مصر	5.3	5.6	3.6	3.3	1.42	1
تركيا	3.0	0.9	1.8	11.0	1.33	2
الهند	6.5	3.7	-6.6	8.9	0.97	3
موريتانيا	4.5	5.8	-1.8	2.3	0.82	4
الكويت	2.9	2.2	-0.9	4.0	0.60	5
جنوب افريقيا	3.7	1.1	-4.1	7.6	0.59	6
ماليزيا	4.8	4.4	-5.6	3.1	0.47	7
الإمارات	4.5	4.4	-6.1	2.3	0.32	8
الأردن	1.9	2.0	-1.6	2.2	0.27	9
ليبيا	7.9	-11.2	-23.9	31.4	0.24	10
البرازيل	1.8	1.2	-3.9	4.6	0.20	11
المغرب	3.1	2.6	-6.3	3.0	0.09	12
السعودية	2.5	0.3	-4.1	3.2	0.05	13
تايلاند	4.2	2.2	-6.2	1.6	0.03	14
البحرين	2.1	2.2	-4.9	2.2	0.01	15
الجزائر	1.1	1.0	-5.1	3.8	-0.05	16
سنغافورة	1.5	0.1	-6.4	4.9	-0.11	17
عُمان	1.3	-1.1	-3.2	3.0	-0.12	18
قطر	1.2	0.8	-3.6	1.5	-0.13	19
العراق	2.6	5.5	-11.3	2.8	-0.16	20
اسبانيا	2.3	2.1	-10.8	5.1	-0.24	21
تونس	2.6	1.3	-8.7	2.3	-0.34	22
كوريا الجنوبية	2.4	-0.6	-8.9	2.4	-0.52	23
السودان	-2.7	-2.2	-3.6	0.1	-0.85	24
اليمن	0.8	1.4	-8.5	-2.1	-0.85	25
لبنان	-1.9	-6.9	-25.9	-10.5	-4.05	26

مستوى المجموعة ككل بمعدل نمو حقيقي بلغ (4.2) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021).

شكل (12): مؤشر ترتيب الدول العربية في معدل النمو الحقيقي متوسط الفترة (2018-2021)

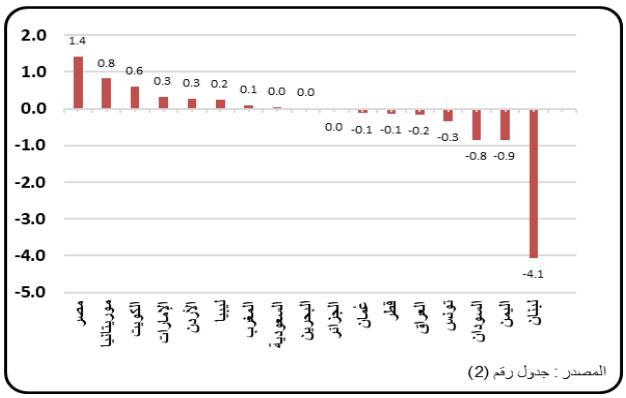

المصدر : جدول رقم (2)

2.1.1 مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

حلّت سنغافورة وقطر والإمارات والكويت وكوريا الجنوبية في المراكز الخمس الأولى على مستوى المجموعة في هذا المؤشر. فيما سجلت قطر أعلى قيمة في هذا المؤشر على مستوى الدول العربية، نتيجة ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 59.8 ألف دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2018-2021)، وحلّت الإمارات في المركز الثاني على مستوى الدول العربية، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 42 ألف دولار أمريكي عن نفس الفترة. بينما حلت الكويت والسعودية في المركز الثالث والرابع عربياً بمتوسط نصيب الفرد بلغ 33 و 23 ألف دولار على التوالي خلال نفس الفترة.

فيما حلّت البحرين وعُمان في المركزين الثامن والتاسع على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما 22.6 و 16.9 ألف دولار أمريكي على التوالي عن متوسط نفس الفترة الزمنية.

على مستوى دول المقارنة، حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ نصيب

[3] استبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 66.6 ألف دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2018-2021). فيما حلت كوريا الجنوبية في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 31.3 ألف دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2018-2021). بينما حلّت إسبانيا في المركز الثالث على مستوى دول المقارنة، شكل (13) وجدول (3).

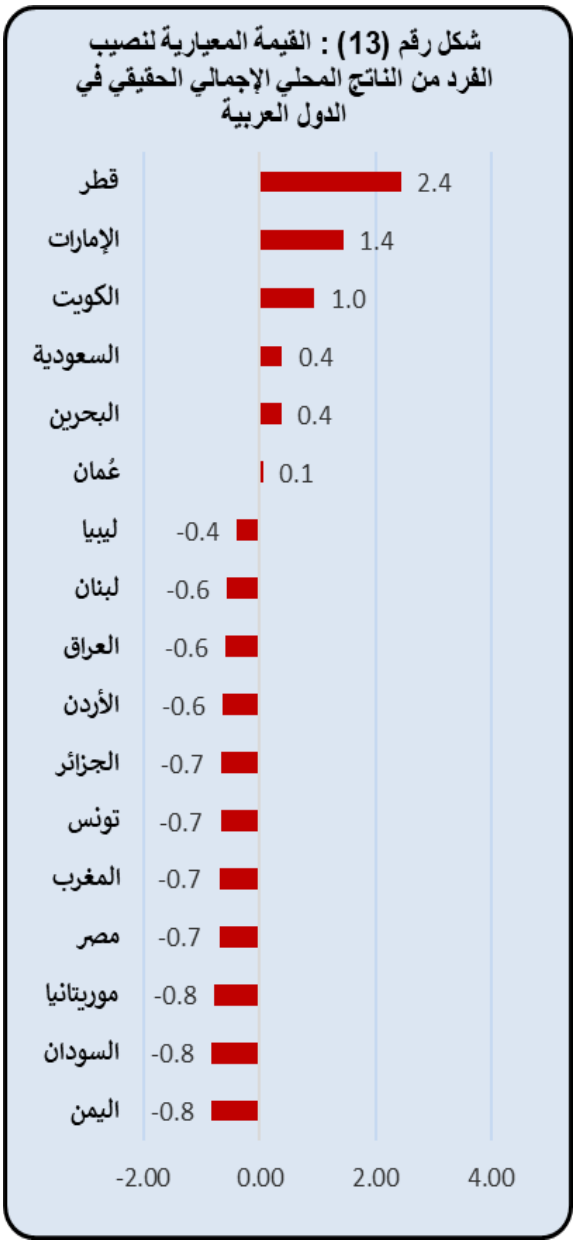

المصدر : محسوبة من جدول رقم (3).

جدول (3)
مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
(دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة الزمنية (2018-2021)	المؤشر المعياري	الترتيب
سنغافورة	66,859	65,831	60,729	72,794	66,553	2.817	1
قطر	65,908	62,088	50,124	61,276	59,849	2.445	2
الإمارات	43,839	42,701	36,285	44,742	41,892	1.449	3
الكويت	33,437	31,902	31,598	34,758	32,924	0.952	4
كوريا الجنوبية	33,399	32,373	24,812	34,456	31,260	0.860	5
اسبانيا	30,365	29,554	27,056	30,116	29,273	0.749	6
السعودية	24,229	23,451	20,204	23,586	22,867	0.394	7
البحرين	24,086	23,552	20,407	22,232	22,569	0.378	8
عُمان	18,947	17,701	14,485	16,439	16,893	0.063	9
ماليزيا	11,380	11,433	10,412	11,371	11,149	-0.256	10
تركيا	9,454	9,122	8,536	9,587	9,175	-0.365	11
ليبيا	11,482	10,218	7,614	6,018	8,833	-0.384	12
البرازيل	9,151	8,876	6,815	7,519	8,090	-0.425	13
تايلاند	7,299	7,814	7,159	7,233	7,376	-0.465	14
جنوب افريقيا	7,005	6,625	5,656	6,994	6,570	-0.509	15
لبنان	8,004	7,527	3,802	2,670	5,501	-0.569	16
العراق	5,916	5,943	4,584	5,048	5,373	-0.576	17
الأردن	4,308	4,405	4,283	4,406	4,351	-0.633	18
الجزائر	4,142	3,990	3,307	3,765	3,801	-0.663	19
تونس	3,691	3,572	3,597	3,924	3,696	-0.669	20
المغرب	3,227	3,235	3,059	3,497	3,254	-0.693	21
مصر	2,537	3,019	3,569	3,876	3,250	-0.694	22
الهند	1,998	2,072	1,933	2,277	2,070	-0.759	23
موريتانيا	1,670	1,743	1,702	1,723	1,710	-0.779	24
السودان	774	755	615	764	727	-0.833	25
اليمن	758	751	632	691	708	-0.835	26

المصدر: صندوق النقد العربي، و"قاعدة بيانات" البنك الدولي
المؤشر الفرعي تم احتسابه من قبل مُعدي التقرير.

3.1.1 مؤشر معدل التضخم

ارتفع متوسط معدل التضخم في ثلاثة دول عربية بنسب فاقت 32 في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021) وهي:السودان، ولبنان، واليمن، وسجل السودان أعلى نسبة تضخم، حيث بلغت نحو 382.8 في المائة على أساس سنوي عام 2021، مدفوعا بمجموعة من الإجراءات التي اتخذتها السودان، بداية عام 2021 منها تعويم جزئي للجنيه السوداني، وكذلك رفع الدعم عن بعض السلع. فيما بلغ معدل التضخم في ليبيا ومصر وتونس (11.2) و(8.5) و(5.5) في المائة عن متوسط نفس الفترة على التوالي. وسجلت بقية الدول العربية متوسط معدل تضخم أقل من (4.0) في المائة خلال الفترة (2018-2021).

استحوذت قطر والبحرين والإمارات على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل في مؤشر معدل التضخم، حيث سجل معدل التضخم متوسطاً بلغ (-0.16) و (0.04) و (0.3) في المائة في هذه الدول على التوالي عن متوسط الفترة (2018-2021).

في حين سجلت كل من الكويت، والمغرب، والسعودية، والأردن، والعراق معدل تضخم بلغ نحو (1.2) في المائة في الكويت، و(1.5) في المائة في المغرب، و(1.7) في المائة في السعودية والأردن والعراق عن متوسط الفترة (2018-2021) وحلت في المركز الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن على التوالي على مستوى الدول العربية.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت تايلاند وماليزيا وسنغافورة على المركز الثلاثة الأولى على مستوى دول المقارنة، حيث سجلت نسب في المستوى

العام للأسعار بلغت (0.5) و(0.7) و(0.8) في المائة على التوالي لمتوسط الفترة (2018-2021).

شكل (14): معدل التضخم الدول العربية
متوسط الفترة (2018-2021)

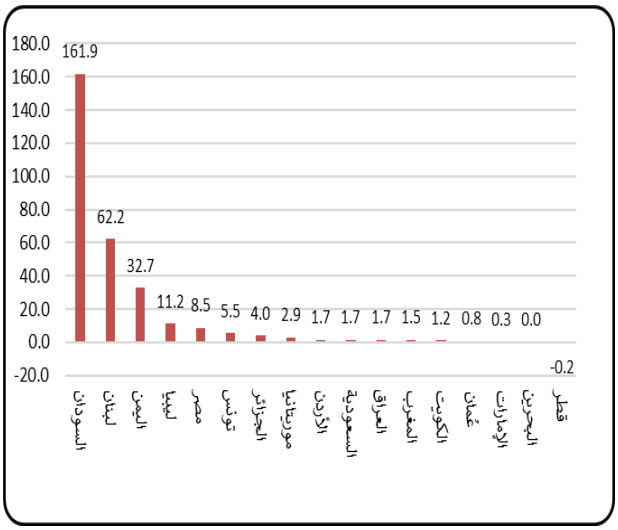

المصدر: صندوق النقد العربي، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

4.1.1 مؤشر معدل البطالـــة

تجاوز متوسط معدل البطالة نسبة 10 في المائة في عشر دول عربية، وهي: ليبيا، والسودان، والأردن، وتونس، واليمن، والعراق، والجزائر، ولبنان وموريتانيا، والمغرب للفترة (2018-2021)، وسُجل أعلى معدل بطالة في ليبيا، حيث بلغ (19.7) في المائة عن متوسط نفس الفترة.

على مستوى الدول العربية، حلّت قطر والبحرين وعُمان في المركز الأول والثاني والثالث، حيث سجل متوسط معدل البطالة مستويات منخفضة بلغت (0.17) في المائـــة في قطـــر ، بينما بلغ معدل البطالة في البحرين (1.51) في المائة، وفي عُمان نحو (2.43) في المائة عن متوسط الفتـــرة (2018-2021)

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت تايلاند في المرتبة الأولى على مستوى مجموعة دول المقارنة، والثانية على مستوى دول المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط معدل البطالة (1.0) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021). فيما حلّت كوريا الجنوبية وسنغافورة في المركز الثاني والثالث على مستوى دول المقارنة بمتوسط معدل بطالة بلغ (2.9) و (3.6) في المائة على التوالي عن نفس الفترة، جدول (4).

5.1.1 مؤشـــر حصـــة الصـــناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

سجلت ست دول عربية نسب فاقت 10 في المائة في مؤشر حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي عن الفترة (2018-2021)، وهي الأردن، والبحرين، ومصر، والمغرب، وتونس، والسعودية.

استحوذت البحرين والأردن على المركز الأول والثاني على مستوى الدول العربية، حيث بلغت مساهمة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين والأردن نحو (18.4) و (17.5) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021) على التوالي. في هذا السياق، قامت البحرين بتبني استراتيجية قطاع الصناعة (2022-2026)، كجزء محوري من خطة التعافي الاقتصادي والتي تتضمن 5 محاور رئيسية لتعزيز الصناعات الوطنية خاصة الصناعات التحويلية، حيث تعمل البحرين على تقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل وزيادة التركيز على الصناعة.

على مستوى دول المقارنة، حلّت تايلاند في المرتبة الأولى على مستوى دول المجموعة ككل، حيث بلغت حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي نحو (26.2) في المائـــة عن متوسط الفـــترة (2018-2021).

جدول (4)
معدل البطالة كنسبة من إجمالي القوى العاملة (%)

	2018	2019	2020	2021
الأردن	18.3	16.8	19.0	19.3
الامارات	2.4	2.2	3.2	3.4
البحرين	1.2	1.2	1.8	1.9
تونس	15.5	15.1	16.6	16.8
الجزائر	10.4	10.5	12.6	12.7
السعودية	6.0	5.7	7.4	7.4
السودان	17.6	17.7	19.6	19.8
العراق	13.0	12.9	14.1	14.2
عُمان	1.8	1.8	2.9	3.1
قطر	0.1	0.1	0.2	0.3
الكويت	3.8	3.8	3.9	3.5
لبنان	10.8	11.4	13.3	14.5
ليبيا	19.5	19.7	20.1	19.6
مصر	9.8	7.8	9.2	9.3
المغرب	9.3	9.3	11.5	11.5
موريتانيا	10.4	10.4	11.3	11.5
اليمن	13.1	13.1	13.4	13.6

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

المؤشر العام للقطاع الحقيقي

في ضوء المؤشرات السابقة، تشير النتائج إلى استحواذ قطر والبحرين والإمارات على المراكز الثلاث الأولى في مؤشر تنافسية القطاع الحقيقي على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.677) و (0.559) و (0.544) نقطة على التوالي عن متوسط الفترة (2018-2021). أما المراكز الرابع والخامس والسادس فكانت من نصيب الكويت ومصر والسعودية بقيم معيارية بلغت (0.382) و(0.294) و(0.236) نقطة لنفس الفترة الزمنية على التوالي. جدول (5).

جدول (5):
القيمة المعيارية
المؤشرات الفرعية للقطاع الحقيقي عن متوسط الفترة (2018-2021)

	معدل النمو الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	معدل التضخم	معدل البطالة	حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر القطاع الحقيقي	ترتيب الدول
الأردن	0.274	-0.633	0.333	-1.169	0.716	-0.096	16
الإمارات	0.320	1.449	0.375	1.002	-0.426	0.544	7
البحرين	0.015	0.378	0.384	1.179	0.842	0.559	6
تونس	-0.341	-0.669	0.220	-0.843	0.083	-0.310	19
الجزائر	-0.048	-0.663	0.266	-0.221	-1.227	-0.379	20
السعودية	0.048	0.394	0.333	0.465	-0.060	0.236	11
السودان	-0.850	-0.833	-4.497	-1.216	-0.452	-1.569	26
العراق	-0.156	-0.576	0.334	-0.498	-1.573	-0.494	21
عُمان	-0.123	0.063	0.362	1.051	-0.459	0.179	13
قطر	-0.131	2.445	0.390	1.366	-0.683	0.677	3
الكويت	0.602	0.952	0.348	0.866	-0.857	0.382	8
لبنان	-4.053	-0.569	-1.490	-0.352	-0.577	-1.408	25
ليبيا	0.242	-0.384	0.046	-1.358	-1.477	-0.586	22
مصر	1.423	-0.694	0.128	0.129	0.486	0.294	10
المغرب	0.095	-0.693	0.341	-0.057	0.385	0.014	14
موريتانيا	0.819	-0.779	0.299	-0.128	-1.014	-0.161	17
اليمن	-0.853	-0.835	-0.601	-0.465	-0.635	-0.678	24
البرازيل	0.204	-0.425	0.243	-0.436	-0.404	-0.164	18
الهند	0.969	-0.759	0.239	0.533	0.192	0.235	12
كوريا الجنوبية	-0.519	0.860	0.339	0.986	1.910	0.715	2
ماليزيا	0.467	-0.256	0.363	0.843	1.411	0.566	5
سنغافورة	0.593	2.817	0.362	0.885	1.130	1.157	1
اسبانيا	-0.236	0.749	0.346	-0.690	-0.248	-0.016	15
جنوب افريقيا	-0.114	-0.509	0.261	-2.732	-0.104	-0.640	23
تايلاند	0.030	-0.465	0.369	1.250	2.014	0.640	4
تركيا	1.325	-0.365	-0.093	-0.391	1.027	0.301	9

المصدر: محسوبة من بيانات صندوق النقد العربي، وقاعدة بيانات البنك الدولي.

2.1 مؤشر قطاع مالية الحكومة

يتكون مؤشر قطاع مالية الحكومة من أربع متغيرات كمية، وهي:

1) الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (وزن مؤشر في قطاع مالية الحكومة 30 في المائة)
2) الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة (وزن المؤشر في قطاع مالية الحكومة 10 في المائة).
3) الفائض/العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (وزن المؤشر في قطاع مالية الحكومة 30 في المائة).
4) مؤشر الحرية المالية (وزن المؤشر في القطاع مالية الحكومة 30 في المائة).

تشير الإحصاءات [4] إلى تراجع العجز المالي في الدول العربية كمجموعة بنحو 98.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021 ليبلغ إجمالي العجز 105.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 204 مليار دولار أمريكي عام 2020. يُعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة أعلى من الانفاق العام، حيث سجل معدل نمو الإيرادات العامة نحو 15.5 في المائة عام 2021، نتيجة ارتفاع الإيرادات البترولية بنسبة بلغت حوالي 24 في المائة، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من 41.5 دولار أمريكي للبرميل عام 2020 إلى 69.9 دولار أمريكي عام 2021. كما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 16.5 في المائة عام 2021 لتسجل نحو 292.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 251.1 مليار دولار أمريكي عام 2020 مع تحسن النشاط الاقتصادي. بالمقابل ارتفع الإنفاق العام في الدول العربية بشقيه الجاري والرأسمالي من 893.8 مليار دولار أمريكي عام 2020 إلى 901.9 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 0.9 في المائة عام 2021. كمحصلة لذلك، بلغ متوسط العجز المالي نحو (104.9) مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2018-2021) ما يعادل حوالي (3.6) في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المتضمنة في التقرير.

1.2.1 مؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

استحوذت كل من العراق وعُمان والجزائرعلى المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل، فقد سجلت نسبة بلغت نحو (37.8) و(33.6) و(30.6) في المائة لمتوسط الفترة الزمنية (2018-2021) على التوالي. في حين حلّت كل من السعودية وليبيا في المركز الرابع والخامس على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو (30.1) و(28.3) في المائة على التوالي عن متوسط نفس الفترة الزمنية.

أما على مستوى دول المقارنة، حلّت كوريا الجنوبية في المركز الأول، فقد بلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (22.8) في المائة لمتوسط الفترة الزمنية (2018-2021). فيما حلّت سنغافورة في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة، بنسبة بلغت حوالي (18.3) في المائة لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

2.2.1 مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة

سجلت تونس أعلى قيمة في هذا المؤشر على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة بها نحو (88.8) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021). في هذا السياق، تستحوذ ضرائب السلع والخدمات، والدخل والأرباح على أعلى حصص في هيكل الإيرادات الضريبية في تونس، حيث بلغت حوالي 42.3 و 30.9 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية على التوالي عام 2021 [5]. حلّت المغرب في المركز الثاني على مستوى الدول العربية والثالث على مستوى المجموعة ككل، فقد بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة نحو (88.3) في المائة عن متوسط نفس الفترة. أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية، فكان من نصيب مصر، حيث بلغت نسبة الإيرادات

[4] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021.

[5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2022.

الضريبية إلى إجمالي الإيرادات نحو (75.4) في المائة لمتوسط الفترة الزمنية (2018-2021

أما على مستوى دول المقارنة، حلّت جنوب أفريقيا في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بنسبة بلغت (97.2) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021). في حين حلّت كل من تايلند وإسبانيا في المركز الثاني والثالث على مستوى دول المقارنة، بنسب بلغت (84.0) و (83.3) في المائة على التوالي عن متوسط نفس الفترة الزمنية.

3.2.1 مؤشر نسبة الفائض/العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي

حلّت العراق والإمارات في المركز الأول والثاني على مستوى دول المجموعة ككل، حيث سجل متوسط نسبة الفائض المالي بها نحو (5.3) و(3.1) في المائة من الناتج المحلي الإجمـــالي عن متوسط الفتـــرة (2018-2021) على التوالي. أما موريتانيا وقطر فاستحوذت على المركز الثالث والرابع على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ الفائض المالي نحو (1.6) و(0.6) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمتوســـط الفترة (2018-2021) على التوالي.

أما بالنسبة لدول المقارنة، حلّت كل من سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية في المركز الأول والثاني والثالث على مستوى دول المقارنة، فقد بلغ متوسط نسبة الفائض المالي في سنغافورة نحو (0.5) في المائـــة، في حين بلغ العجز في كل من ماليزيا وكوريا الجنونية نحو (-0.9) و (-1.7) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمتوســط الفترة (2018-2021) على التوالي. فيما حلّت تركيا بالمركز الرابع على مستوى دول المقارنة والعاشر على مستوى المجموعة بنسبة بلغت (-3.0) في المائة لمتوسط الفترة (2018-2021)

4.2.1 مؤشر درجة الحرية المالية

مؤشر درجة الحرية المالية معني في كيفية ادارة الدولة لميزانيتها بشكل جيد من خلال قياس الدين والعجز المتزايد، ويتكون المؤشر من المتغيرات الفرعية التالية:

1. الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (الوزن 20 في المائة من الدرجة).
2. متوسط العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لآخر ثلاث سنوات (الوزن هو 80 في المائة من الدرجة).

حلّت الكويت في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، وبلغت قيمة المؤشر نحو (99.4 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2018-2021). أما المركز الثاني على مستوى الدول العربية، فكان من نصيب الإمارات، فقد سجل متوسط هذا المؤشر قيمة بلغت نحو (95.1 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2018-2021). المركز الثالث على مستوى الدول العربية كان من نصيب قطر بقيمة بلغت (94.4 من 100) نقطة لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

بالنسبة لدول المقارنة، استحوذت كوريا الجنوبية على المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة بلغت (96.7 من 100) نقطة، فيما حلّت تايلند المركز الثالث على مستوى دول المجموعة ككل والثاني على مستوى دول المقارنة بقيمة بلغت (96.4 من 100) نقطة.لمتوسط نفس الفترة.

المؤشر العام لمالية الحكومة

بناءً على ما سبق، تشير النتائج إلى استحواذ كل من الإمارات والسعودية والكويت على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل بقيم معيارية بلغت (0.826) و(0.729) و(0.716) نقطة معارية على التوالي.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت كوريا الجنوبية على المركز الأول على مستوى دول المقارنة، أما المركز الثاني فكان من نصيب تركيا. في حين حلّت سنغافورة في المركز الثالث على مستوى دول المقارنة، (جدول رقم 6).

جدول (6): القيمة المعيارية للمؤشرات الفرعية لقطاع مالية الحكومة متوسط الفترة (2018-2021)

	الفائض/العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي	الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الايرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات	مؤشر الحرية المالية (نقطة)	مؤشر مالية الحكومة	ترتيب الدول
الأردن	0.100	0.261	0.348	-0.052	0.115	12
الإمارات	1.504	0.261	-0.157	1.046	0.826	1
البحرين	-0.459	-0.501	-1.338	-1.386	-0.842	25
تونس	-0.119	0.407	1.168	0.370	0.301	10
الجزائر	-0.741	1.022	-0.330	1.284	0.605	5
السعودية	-0.148	0.990	-0.460	1.263	0.729	2
السودان	0.482	-1.760	0.278	-0.090	-0.513	22
العراق	1.629	1.882	-1.608	-1.051	0.618	4
عُمان	-0.553	1.366	-1.362	0.865	0.574	6
قطر	1.036	0.281	-1.220	-1.038	-0.067	14
الكويت	-1.583	2.079	-1.654	1.333	0.716	3
لبنان	-1.442	0.646	0.695	1.409	0.394	9
ليبيا	0.408	0.714	-1.717	-1.479	-0.252	17
مصر	-0.552	-0.558	0.720	-0.722	-0.550	23
المغرب	-0.034	0.064	1.150	0.929	0.397	7
موريتانيا	1.220	-0.223	0.321	0.432	0.394	8
اليمن	-0.167	-2.029	-0.712	1.322	-0.325	18
اسبانيا	-2.922	-0.758	0.983	0.845	-0.651	24
البرازيل	-0.510	0.217	-0.036	-1.309	-0.511	21
الهند	-0.251	-1.159	0.000	-1.407	-0.961	26
كوريا الجنوبية	0.629	0.039	0.352	-0.101	0.153	11
ماليزيا	0.764	-0.792	0.644	-0.900	-0.369	19
سنغافورة	1.032	-0.512	0.583	-0.830	-0.182	15
تايلاند	0.161	-0.673	1.007	-0.648	-0.372	20
تركيا	0.376	-0.633	0.899	0.116	-0.042	13
جنوب أفريقيا	0.141	-0.629	1.445	-0.203	-0.184	16

المصدر: صندوق النقد العربي، وبيانات البنك الدولي .
المؤشر الفرعي أُعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

3.1 مؤشر القطاع النقدي والمالي

يتكون مؤشر القطاع النقدي والمصرفي من أربعة مؤشرات فرعية، وهي:

1) مؤشر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية.
2) مؤشر حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص.
3) مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.
4) مؤشر السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

1.3.1 مؤشر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية

يُعرف صافي الأصول الأجنبية إلى أنه مجموع الأصول الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى مطروحاً منه التزاماتها الأجنبية.

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل،

حيث سجل صافي الأصول الأجنبية بها معدل نمو بلغ (17.5) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات في الخارج في جانب الأصول الأجنبية بنسبة بلغت 87.6 في المائة خلال الفترة (2018-2021). بينما حلّت العراق في المركز الثاني على مستوى الدول العربية، وسجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية حوالي (7.2) في المائة عن متوسط الفترة الزمنية (2018-2021). أما المركزين الثالث والرابع على مستوى الدول العربية فكانا من نصيب عُمان والجزائر، حيث بلغ معدل نمو الأصول الأجنبية نحو (4.5) و (4.3) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021) على التوالي.

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت جنوب أفريقيا في المركز الأول على مستوى المجموعة وبلغ معدل نمو الأصول الأجنبية حوالي 27.3 في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021). أما المركز الثاني على مستوى دول المقارنة كان من نصيب إسبانيا، فقد سجل صافي معدل النمو نسبة بلغت (13.5) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021).

2.3.1 مؤشر حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

سجلت قطر والكويت والإمارات المركز الأول والثاني والثالث على مستوى الدول العربية فقد بلغ متوسط نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي حوالي (108.2) و(104.5) و(90.7) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021) على التوالي. يذكر أن السعودية لديها أكبر حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث بلغ نحو (542) مليار دولار أمريكي عام 2021، في حين بلغ حجم الائتمان في الإمارات حوالي (257) مليار دولار أمريكي، جدول رقم (7).

على مستوى دول المقارنة، استحوذت كوريا الجنوبية وماليزيا على المركز الأول والثاني على مستوى المجموعة ككل وبلغ متوسط حجم الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو (156.2) و(126.5) في المائةعلى التوالي. بينما حلت تايلاند وإسبانيا في المركز الثالث والرابع على مستوى المجموعة ككل على التوالي.

جدول (7):

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الدول العربية (مليون دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة الزمنية (2021-2018)
الأردن	33,441	34,930	37,040	38,869	36,070
الإمارات	242,598	252,816	262,695	256,724	253,708
البحرين	26,225	26,507	28,309	29,551	27,648
تونس	34,453	30,269	34,580	36,559	33,965
الجزائر	43,134	43,699	42,495	41,284	42,653
السعودية	385,401	412,405	469,984	542,423	452,553
السودان	4,013	3,225	2,968	...	3,402
العراق	19,521	20,581	24,086	23,476	21,916
عُمان	58,095	59,690	60,223	61,532	59,885
قطر	148,688	177,667	192,421	210,665	182,360
الكويت	128,024	132,889	137,040	147,018	136,243
لبنان	55,399	47,209	34,642	27,113	41,091
ليبيا	8,502	8,075	8,309	3,041	6,982
مصر	64,554	73,352	99,650	120,257	89,453
المغرب	73,655	75,949	80,312	88,833	79,687
موريتانيا	1,432	1,648	1,794	2,442	1,829
اليمن	1,183	1,035	384	452	763

المصدر: صندوق النقد العربي، و"قاعدة بيانات" البنك الدولي .

3.3.1 مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

استحوذت الكويت والسعودية وقطر على المركز الأول والثاني والثالث على مستوى مجموعة الدول العربية، حيث انخفض بها متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى نحو (1.75) و(1.99) و(2.5) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021) على التوالي. فيما حلّت كل من عُمان ومصر في المركز الرابع والخامس على مستوى الدول العربية، حيث سجل متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض نحو (3.6) و(4.0) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021) على التوالي.

أما بالنسبة للدول المقارنة، فقد استحوذت كل من كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وماليزيا على المركز الأول والثاني والثالث على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط القروض المتعثرة حوالي (0.3) و(1.3) و(1.5) عن متوسط الفترة (2018-2021) على التوالي.

الشكل (15): نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في القطاع المصرفي في بعض الدول العربيـــة (2018-2021)

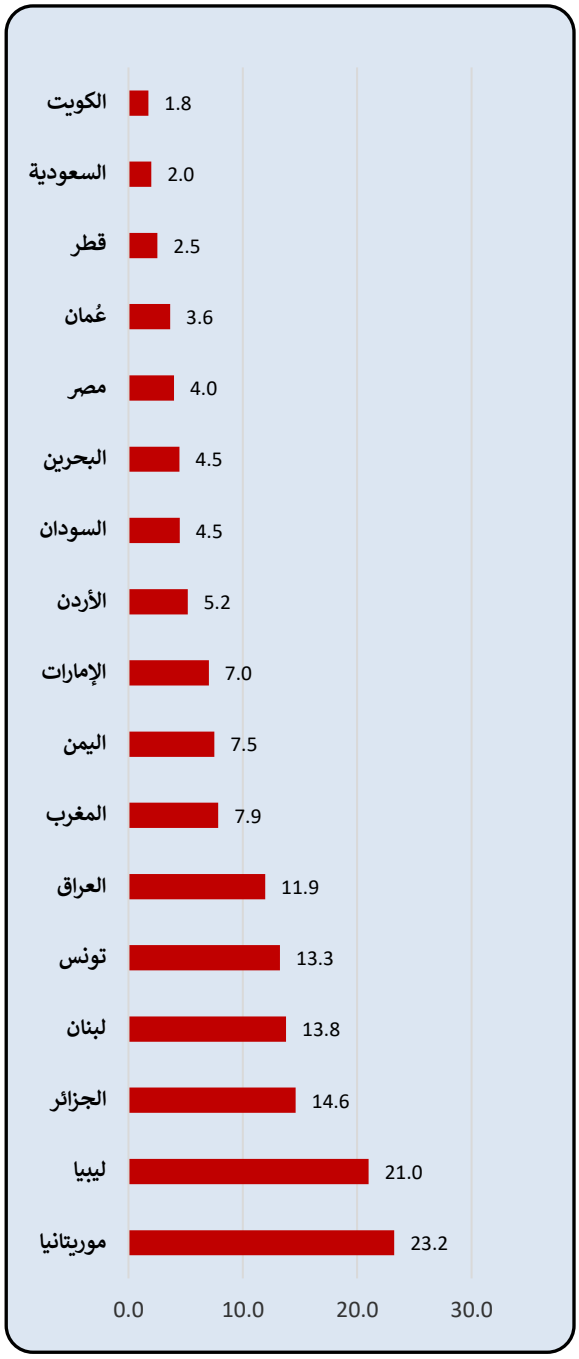

المصدر: صندوق النقد العربي، (2022)، والبنك الدولي.

4.3.1 مؤشر نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

استحوذت المغرب والأردن وقطر على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى الدول العربية في مؤشر نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت نسبة السيولة حوالي (126.3) و(115.6) و(102.3) في المائة على التوالي عن متوسط الفترة (2018-2021). فيما حلّت الإمارات والكويت في المركز الرابع والخامس بنسب بلغت نحو (97.5) و(97.4) في المائة على التوالي لمتوسط نفس الفترة.

بالنسبة لدول المقارنة، استحوذت كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى دول المقارنة بنسب بلغت نحو (158.7) و (131.8) و(129.7) في المائة على التوالي لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

المؤشر العام للقطاع النقدي والمصرفي

بناءً على تطورات المؤشرات الفرعية لمؤشر العام للقطاع النقدي والمصرفي، استحوذت كل من الإمارات والكويت والسعودية على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى الدول العربية بقيم معيارية بلغت (0.413) و(0.302) و(0.286) نقطة على التوالي، في حين حلّت كل من الأردن والمغرب والبحرين وعُمان في المركز الرابع والخامس والسادس والسابع على مستوى الدول العربية، جدول (8).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فحلّت كوريا الجنوبية في المركز الأول على مستوى المجموعة بقيم معيارية بلغت نحو (1.858) نقطة، وحلت في المركز الثاني والثالث كل من اسبانيا وسنغافورة بقيم معيارية بلغت نحو (0.855) و(0.843) نقطة على التوالي، جدول (8).

جدول (8):

القيمة المعيارية

للمؤشرات الفرعية لمؤشر القطاع النقدي والمصرفي

(2018-2021)

	مؤشر معدل نمو صافي الاصول الاجنبية	مؤشر الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي	مؤشر السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض	مؤشر القطاع النقدي والمصرفي	الترتيب
الأردن	0.0149	0.3723	0.8636	0.2759	0.1489	13
الإمارات	1.3183	0.5929	0.3257	0.0308	0.4138	7
البحرين	0.0673	0.1785	0.0250	0.3961	-0.0269	14
تونس	-1.6554	0.2832	-0.5620	-1.0627	-0.9031	25
الجزائر	0.4914	-0.9976	0.0020	-1.2898	-0.3420	19
السعودية	0.0808	0.2213	0.4816	0.8043	0.2861	9
السودان	0.4508	-1.4312	-1.5876	0.3917	-0.2865	18
العراق	0.6718	-1.3798	-1.2848	-0.8464	-0.5162	21
عُمان	0.5029	0.1100	-0.8591	0.5302	-0.0512	15
قطر	-2.6303	1.0210	0.4743	0.7152	-0.4019	20
الكويت	0.3956	0.9305	0.3236	0.8437	0.3024	8
لبنان	-0.8971	0.0000	0.0000	-1.1510	-0.6342	22
ليبيا	0.1569	-1.3544	-0.2291	-2.3473	-0.7365	24
مصر	-0.8912	-0.9785	-0.0860	0.4748	-0.2495	17
المغرب	0.4912	-0.0232	1.1822	-0.1681	0.1722	12
موريتانيا	0.0412	-1.0669	-1.7226	-2.7176	-1.2253	26
اليمن	-1.0082	-1.5479	-1.2899	-0.1095	-0.6942	23
البرازيل	-1.2650	0.0082	0.4617	0.6693	0.2683	10
الهند	0.0000	-0.7159	-0.2060	-0.3379	0.2583	11
كوريا الجنوبية	0.4733	2.1997	2.1476	1.0838	1.8588	1
ماليزيا	-0.3909	1.4721	1.2841	0.8851	0.4985	5
سنغافورة	0.8397	0.5655	1.3454	0.9169	0.8431	3
اسبانيا	1.0654	0.7518	0.0000	0.5983	0.8558	2
جنوب افريقيا	1.9329	-0.1952	-0.5088	0.4264	0.4477	6
تايلاند	0.5111	1.3030	1.0893	0.6119	0.7035	4
تركيا	-0.7673	0.1233	-0.7069	0.4375	-0.1295	16

المصدر: صندوق النقد العربي، و"قاعدة بيانات" البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

4.1 مؤشر القطاع الخارجي

يتكون مُؤشر القطاع الخارجي من خمسة مؤشرات فرعية، وهي:

1. الانفتاح التجاري.
2. الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3. الاحتياطات الرسمية (مليون دولار أمريكي).
4. تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.
5. مؤشر شروط التبادل التجاري، وهي نسبة اسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد

1.4.1 مؤشر الانفتاح التجاري

الانفتاح التجاري هو نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي[6]، من الناحية المفاهيمية، يشير الانفتاح التجاري إلى الدرجة التي يندمج بها الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية. يعتمد حجم التجارة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على مجموعة متنوعة من العوامل منها مستوى تنافسية الدولة، ومدى الاعتماد

[6] الانفتاح التجاري $= \frac{(\text{الواردات}+\text{الصادرات})}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$

على الواردات. بالإضافة إلى مدى التوجه الخارجي من خلال تبني سياسات تجارية تشجع على الانفتاح الخارجي، وكذلك حجم الأسواق المحلية والخارجية.

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الانفتاح التجاري، حيث بلغ متوسط المؤشر (170) في المائة عن الفترة (2018-2021). حلّت البحرين في المركز الثاني على مستوى الدول العربية، والثالث على مستوى دول المجموعة ككل، فقد بلغ مؤشر الانفتاح التجاري حوالي (137) في المائة لمتوسط الفترة (2018-2021). المركز الثالث على مستوى الدول العربية كان من نصيب تونس، حيث بلغ مؤشر الانفتاح (96) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى الدول ككل، حيث بلغ متوسط مؤشر الانفتاح (329) في المائة لمتوسط الفترة (2018-2021). وحلّت ماليزيا وتايلند في المركز الثاني والثالث على مستوى دول المقارنة، فقد بلغ متوسط الانفتاح التجاري (125.1) و (111.3) في المائة على التوالي لمتوسط نفس الفترة.

2.4.1 مؤشر نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

يتكون ميزان الحساب الجاري من ثلاثة بنود رئيسة، هي:

- ميزان السلع والخدمات.
- دخل الدخل الأولي (الاستثمار).
- الدخل الثانوي (صافي التحويلات المباشرة من وإلى الدول).

تحول عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول العربية المتضمنة في التقريرالبالغ حوالي 76.3 مليار دولار أمريكي عام 2020 إلى فائض بلغ 136.3 مليار دولار أمريكي 2021. يُعزى ذلك إلى تحسن فائض الميزان التجاري من 78 مليار دولار أمريكي عام 2020 إلى 302.6 مليار دولار أمريكي عام 2021، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من 41.5 دولار أمريكي للبرميل عام 2020 إلى 69.9 دولار أمريكي عام 2021، وكذلك ارتفاع قيمة صادرات النفط من 251 مليار دولار أمريكي عام 2020 إلى 441 مليار دولار أمريكي عام 2021 بعد عام من التعافي من أثر جائحة كوفيد-19. كمحصلة لذلك ارتفع نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (-3.1) في المائة عام 2020 إلى نحو (4.8) في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2021[7].

استحوذت الكويت والإمارات وقطر على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى الدول العربية في مؤشر الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة بلغت (14.4) و(8.6) و(5.9) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021) على التوالي. فيما حلّت السعودية في المركز الرابع عربياً، فقد سجل الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة بلغت (3.9) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل، حيث سجل الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي نسبة بلغت (16.1) في المائة لمتوسط الفترة (2018-2021). وحلت كل من كوريا الجنوبية وتايلاند في المركز الثاني والثالث بنسبة بلغت (4.4) و(3.6) في المائة على التوالي عن متوسط الفترة (2018-2021).

3.4.1 مؤشر الاحتياطيات الرسمية

تعتبر الاحتياطيات الرسمية مؤشراً في غاية الأهمية لقياس مقدرة الدول على تسديد الديون الخارجية، ويستخدم للإشارة إلى الحساب الذي يتم فيه الاحتفاظ بجميع أنواع الاحتياطيات من قبل السلطات النقدية أو البنوك المركزية.يعتمد قياس الإحتياطيات الرسمية للدول على بندين، الأول يتعلق بالاحتياطيات الدولية والثاني بالسيولة بالعملة الأجنبية، وهما يشكلان النموذج القياسي في قياس الإحتياطيات الرسمية. يوضح دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة ووضع الاستثمار الاجنبي الدولي، حيث تشير الاحتياطيات الدولية إلى الأصول المتاحة للسلطة النقدية والخاضعة لسيطرتها لتمويل ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة. في حين يغطي مفهوم السيولة بالعملة الأجنبية بنطاق أوسع من مفهوم الاحتياطيات الدولية، حيث تشمل السيولة المحلية بالعملة الاجنبية على بُعدين وهما موارد العملات الأجنبية والتدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة[8].

[7] صندوق النقد العربي (2022)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"

[8] صندوق النقد الدولي (2013)، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة المحلية، المبادئ التوجيهية لاعداد نموذج قياسي للبيانات.

استحوذت السعودية على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الاحتياطيات الرسمية، فقد بلغ متوسط الاحتياطيات الرسمية حوالي 486.1 مليار دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2018-2021).

سجلت الإمارات المركز الثاني على مستوى مجموعة الدول العربية، وبلغ متوسط الاحتياطيات الرسمية (110) مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2018-2021). أما ليبيا والجزائر فقد حلتا في المركز الثالث والرابع على مستوى الدول العربية، حيث بلغ متوسط الاحتياطيات المسجلة حوالي (73.4) و (57.1) مليار دولار أمريكي عن الفترة (2018-2021) على التوالي.

أما بالنسبة لدول المقارنة، حلّت كوريا الجنوبية في المركز الأول على مستوى دول المقارنة، حيث بلغ متوسط الاحتياطيات الرسمية حوالي (406.0) مليار دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2018-2021). في حين استحوذت البرازيل على المركز الثاني على مستوى دول المقارنة وبلغ متوسط الاحتياطيات الرسمية حوالي (362) مليار دولار أمريكي لمتوسط نفس الفترة، فيما حلّت سنغافورة في المركز الثالث على مستوى دول المقارنة بقيمة بلغت (302) مليار دولار أمريكي.

جدول (9): القيمة المعيارية
للمؤشرات الفرعية للقطاع الخارجي عن متوسط الفترة (2018-2021)

	الانفتاح التجاري	الاحتياطيات الرسمية	تغطية الاحتياطيات الرسمية بالاشهر	الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	شروط التبادل التجاري	مؤشر القطاع الخارجي	الترتيب
الأردن	-0.093	-0.637	0.042	-0.565	-1.417	-0.534	24
الإمارات	1.381	0.062	-0.427	1.254	1.115	0.677	4
البحرين	0.840	-0.727	-0.766	-0.165	0.379	-0.088	14
تونس	0.158	-0.695	-0.540	-0.806	-0.755	-0.528	23
الجزائر	-0.575	-0.329	0.595	-0.925	1.831	0.119	9
السعودية	-0.442	2.842	3.164	0.664	-0.267	1.192	2
السودان	-1.398	-0.742	-0.805	-1.107	1.696	-0.471	22
الهند	-0.371	-0.348	0.145	0.237	0.312	-0.005	12
عُمان	0.015	-0.624	-0.165	-0.794	0.069	-0.300	17
قطر	0.087	-0.465	-0.401	0.917	0.515	0.131	8
الكويت	0.108	-0.436	0.567	1.994	0.868	0.621	5
لبنان	-0.211	-0.479	..	-2.276	-0.460	-0.856	26
ليبيا	-0.202	-0.208	2.984	0.340	0.542	0.691	3
مصر	-0.780	-0.446	-0.182	-0.306	0.545	-0.234	16
المغرب	-0.034	-0.522	-0.218	-0.229	-0.511	-0.303	18
موريتانيا	0.032	-0.743	-0.529	-1.042	1.242	-0.208	15
اليمن	-0.560	-0.741	-0.695	-0.528	0.737	-0.358	19
البرازيل	-0.891	1.925	0.263	-0.134	-0.190	0.195	7
العراق	-0.745	-0.331	-0.071	-1.112	-0.776	-0.607	25
كوريا الجنوبية	-0.170	2.250	-0.217	0.728	-2.056	0.107	10
ماليزيا	0.645	0.002	-0.459	0.595	-0.509	0.055	11
سنغافورة	4.026	1.482	-0.432	2.212	-1.278	1.202	1
اسبانيا	-0.340	-0.304	-0.799	0.351	-1.011	-0.421	20
جنوب افريقيا	-0.534	-0.403	-0.432	0.172	1.090	-0.022	13
تايلاند	0.415	0.840	-0.076	0.630	-0.733	0.215	6
تركيا	-0.362	-0.223	-0.545	-0.106	-0.977	-0.443	21

المصدر: صندوق النقد العربي، وقاعدة بيانات البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

4.4.1 مؤشر تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر

يُعبر هذا المؤشر عن مقدرة الدولة على تغطية وارداتها من السلع الأساسية لعدد من الشهور ودعم سعر صرف عملتها الوطنية بما يسهم في استقرارها.

استحوذت السعودية وليبيا والجزائر على المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل، حيث أشارت الإحصاءات إلى أن الاحتياطيات الرسمية تكفي في كل من السعودية وليبيا والجزائر لتغطية وارداتها السلعية لمدة (43.1 شهراً) و (41.3

شهـراً) و (16.4 شهـراً) على التوالي عن متوسـط الفتـرة (2018-2021). في حين حلّت الكويت بالمركز الرابع وبلغت تغطية وارداتها (16.1) شهراً عن متوسط نفس الفترة الزمنية.

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلّت البرازيل في المركز الأول على مستوى دول مجموعة المقارنة، حيث تكفي احتياطياتها الرسمية لتغطية وارداتها السلعية لمدة (13.0) شهراً لمتوسط الفترة (2018-2021)، فيما حلّت الهند بالمركز الثاني على مستوى دول المقارنة وسجل متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية حوالي (11.7) شهرا لمتوسط نفس الفترة.

5.4.1 مؤشر شروط التبادل التجاري

يشير المؤشر إلى العلاقة بين مقدار الأموال التي يدفعها بلد ما مقابل وارداته ومقدار ما يتحصله من الصادرات، وعند ارتفاع سعر صادرات دولة ما عن سعر وارداتها، فإن ذلك يدل على أن شروط التبادل التجاري قد تحرك في اتجاه إيجابي وأن الدولة تتمتع بشروط تجارية إيجابية، حيث يمكنها شراء المزيد من الواردات. يقاس مؤشر التبادل التجاري من خلال النسبة بين أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد .

يعتبر شروط التبادل التجاري، مؤشر في غاية الأهمية، حيث يعني أن الدولة يمكنها شراء المزيد من الواردات لأي مستوى معين من الصادرات. من جانب آخر، قد تتأثر شروط التبادل التجاري بسعر الصرف لأن ارتفاع قيمة عملة بلد ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية لوارداته ولكن قد لا يؤثر بشكل مباشر على أسعار السلع التي يصدرها.

على مستوى الدول العربية، حلّت الجزائر في المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل، حيث بلغت قيمة المؤشر (188.9) في المائة لمتوسط الفترة (2018-2021). فيما حلّت السودان وموريتانيا والإمارات والكويت في المراكز الثاني والثالث والرابع والخامس على مستوى الدول العربية، فقد بلغت قيمة المؤشر حوالي (184.3) في المائة للسودان، و(168.6) في المائة لموريتانيا و(164.3) في المائة للإمارات و(155.8) للكويت في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد استحوذت جنوب أفريقيا والهند على المركز الأول والثاني، حيث حصلت على قيم بلغت (163.4) و(136.7) في المائة لمتوسط الفترة (2018-2021).

المؤشر العام للقطاع الخارجي

أظهرت النتائج استحواذ السعودية على المركز الأول على مستوى مجموعة الدول العربية في المؤشر العام للقطاع الخارجي بقيمة معيارية بلغت (1.192)، وحلّت ليبيا والإمارات في المركز الثاني والثالث على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.691) و(0.677) نقطة على التوالي. أما المركز الرابع فكان من نصيب الكويت بقيمة معيارية بلغت (0.620) نقطة.

المؤشر العام لقطاع الاقتصاد الكلي

استناداً إلى المؤشرات الفرعية لقطاع الاقتصاد الكلي، جاءت الإمارات والسعودية والكويت في المراكز الثلاثة الأولى على مستوى مجموعة الدول العربية، في حين استحوذت قطر والعراق على المركز الرابع والخامس على التوالي. أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل وحصلت كوريا الجنوبية على المركز الثاني وتايلاند على المركز الثالث.

2. مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

تلعب البنية التحتية وبيئة الأعمال دوراً رئيساً ومهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تعتبر من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبية المباشرة، وذلك بما يشمل تسهيل عمليات استخراج تراخيص البدء في المشاريع، وتوفر بنية تحتية حاضنة للاستثمارات (مثل وجود موانئ ومطارات مؤهلة وسهولة الحصول على الكهرباء والمياه ومدى توفر شوارع مرصوفة،..إلخ). يُشار إلى زيادة أهمية ودور هذه المؤشرات في تحديد مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار لدى الدول وتعتبر مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار في غاية الأهمية للمستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية، حيث تعكس هذه المؤشرات درجة ومكانة اقتصاديات تلك الدول بين اقتصاديات العالم.

في هذا الإطار، يتكون مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي:

1. مؤشر الحرية الاقتصادية.
2. مؤشر البنية التحتية.
3. مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة.

تتكون المؤشرات الرئيسة لهذا المؤشر من 13 متغيراً كمياً.

1.2 مؤشر الحرية الاقتصادية

يركز مؤشر الحرية الاقتصادية[9] على أربعة جوانب رئيسة للبيئة الاقتصادية وريادة الأعمال التي تمارس عليها الحكومات عادة الرقابة على السياسات التجارية، وبما يشمل:

1. قواعد القانون،
2. حجم الحكومة ،
3. الكفاءة التنظيمية
4. انفتاح السوق.

يتم قياس المؤشر من خلال 12 مكونًا محددًا للحرية الاقتصادية، ويتم تصنيف كل منها على مقياس من (0 إلى 100) نقطة، والتي يتم حسابها من عدد من المتغيرات الفرعية، بحيث يتم ترجيح مكونات مؤشرات الحرية الاقتصادية الاثنى عشر بالتساوي بحيث لا تنحاز النتيجة الإجمالية النهائية تجاه أي مكون.

الهدف الرئيسي من إحتساب مؤشر الحرية الاقتصادية هو تقييم البيئة الاقتصادية وريادة الأعمال في كل دولة بطريقة متوازنة قدر الإمكان. من جانب آخر، لا يتم قياس المؤشر لغرض شرح مكونات النمو الاقتصادي أو أي متغير تابع آخر. في التقرير السادس من تنافسية الاقتصادات العربية تم تضمين المؤشرات الفرعية التالية:

1.1.2 مؤشر العبء الضريبي

يقيس المؤشر معدلات الضرائب الهامشية على الدخل الشخصي ودخل الشركات والمستوى الضريبي الإجمالي (بما في ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها الحكومة) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر ارتفاع قيمة المؤشر في صالح الدولة، في حين يشمل المؤشر على المتغيرات التالية:

1. أعلى معدل ضريبي هامشي على الدخل الفردي.
2. أعلى معدل ضريبي هامشي على دخل الشركات.
3. إجمالي العبء الضريبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

جاءت البحرين في المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل في مؤشر العبء الضريبي، مستفيدةً من ارتفاع قيمة المؤشر إلى (99.8 من 100) نقطة مئوية لمتوسط السنوات (2018-2021). في المركز الثاني، جاءت السعودية على مستوى المجموعة ككل وسجل المؤشر قيمة بلغت (99.6 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2018-2021). فيما حلّت كل من قطر والإمارات في المركز الثالث والرابع على مستوى المجموعة ككل وسجلت قيمة بلغت (99.3 من 100) و(99.2 من 100) نقطة على التوالي عن متوسط نفس الفترة الزمنية.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى دول المقارنة وسجلت قيمة بلغت (90.3 من 100) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2020). فيما حلت ماليزيا في المركز الثاني بقيمة بلغت (85.2 من 100) نقطة لمتوسط نفس الفترة.

2.1.2 مؤشر حقوق الملكية

يقيس المؤشر الحماية القانونية في الدول والمتعلقة بحقوق الملكية الخاصة ودرجة إنفاذ تلك القوانين. يتضمن المؤشر المتغيرات الفرعية التالية:

1) حقوق الملكية المادية.
2) حقوق الملكية الفكرية، ويغطي الأصول غير الملموسة والمملوكة والمحمية قانونًا من قبل شركة أو فرد من الاستخدام الخارجي أو التنفيذ دون موافقة.
3) قوة حماية المستثمر.
4) خطر مصادرة الملكية، ويشير إلى مدى امكانية نزع الملكية من قبل الحكومة التي تطالب بملكية خاصة ضد رغبات المالكين .
5) جودة إدارة الأراضي، يتكون المؤشر من خمسة أبعاد، وهي: موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية،

[9] The Heritage Foundation, Economic Freedom of the World report 2022

وتسوية المنازعات على الأراضي، والمساواة في الوصول إلى حقوق الملكية.

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية، نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر نحو (79.8 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2018-2021). في المركز الثاني حلّت قطر على مستوى الدول العربية،حيث بلغ المؤشر (67.5 من 100) نقطة عن متوسط نفس الفترة. المركز الثالث على مستوى الدول العربية كان من نصيب البحرين، وسجل المؤشر قيمة بلغت (66.9 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2018-2021).

أما على مستوى دول المقارنة، فحلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة بلغت (97.5 من 100) نقطة عن متوسط نفس الفترة.

3.1.2 مؤشر حرية الأعمال التجارية

يقيس المؤشر التكلفة والوقت لفتح الأعمال التجارية وإمكانية تشغيلها وإغلاقها، ويتضمن المؤشرعلى ثلاثة عشر متغيراً فرعياً، وهي:

1. عمل تجاري - الإجراءات (العدد).
2. بدء عمل تجاري - الوقت (أيام).
3. بدء عمل تجاري - التكلفة (في المائة من دخل الفرد).
4. بدء عمل تجاري - الحد الأدنى لرأس المال (في المائة من دخل الفرد).
5. الحصول على ترخيص - الإجراءات (العدد).
6. الحصول على ترخيص - الوقت (أيام).
7. الحصول على ترخيص - التكلفة (في المائة من دخل الفرد).
8. إغلاق النشاط التجاري - الوقت (بالسنوات)
9. إغلاق النشاط التجاري - التكلفة (في المائة من العقارات).
10. إغلاق النشاط التجاري - معدل الاسترداد (سنتات على الدولار).
11. الحصول على الكهرباء - عدد الاجراءات.
12. الحصول على الكهرباء - الوقت (أيام).
13. الحصول على الكهرباء - التكلفة (في المائة من دخل الفرد).

حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية، في مؤشر حرية الأعمال التجارية، فقد سجل متوسط هذا المؤشر قيمة بلغت نحو (79.6 من 100) نقطة للفترة (2018-2021). فيما جاءت تونس في المركز الثاني عربياً وسجل المؤشر قيمة بلغت (79.2 من 100) لمتوسط نفس الفترة. في حين جاءت عُمان والسعودية في المركز الثالث والرابع عربياً بقيم بلغت نحو (76.3 من 100) و(74.1 من 100) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021) على التوالي.

على مستوى دول المقارنة، حلت سنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا في المراكز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل بقيم بلغت (92.1) و(90.5) و(85.6) من (100) نقطة عن متوسط الفترة (2018-2021) على التوالي.

4.1.2 مؤشر حرية التجارة الخارجية

يقيس المؤشر مدى تأثير الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات والصادرات من السلع والخدمات داخل وخارج البلاد، يتضمن على المتغيرات الفرعية:

1. متوسط معدل التعريفة المرجحة بالتجارة.
2. الحواجز غير الجمركية Nontariff barriers (NTBs)

حلّت الإمارات والبحرين في المركز الأول والثاني على مستوى الدول العربية، حيث سجل المؤشر قيماً بلغت (82.6 و82.5 من 100) نقطة عن متوسط الفترة (2018-2021) على التوالي. أما المركز الثالث والرابع على مستوى الدول العربية كان من نصيب قطر وعُمان وبلغت قيمة متوسط الفترة (2018-2021) نحو (82.4) و(82.1) من (100) نقطة على التوالي.

المؤشر العام للحرية الاقتصادية

بناءً على مؤشرات المتعلقة بالحرية الاقتصادية، حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (1.039) نقطة. فيما حلّت البحرين في المركز الثاني عربياً بقيمة معيارية بلغت (0.771) نقطة. أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية فكان من نصيب عُمان بقيمة معيارية بلغت (0.733) نقطة. أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.629) نقطة، فيما حلّت ماليزيا على المركز الثاني على مستوى دول المقارنة بقيمة معيارية بلغت (0.957) نقطة.

جدول (10): القيمة المعيارية
للمؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية
متوسط الفترة (2018-2021)

الدول	العبء الضريبي	حقوق الملكية	حرية الأعمال التجارية	حرية التجارة	مؤشر الحرية الاقتصادية	الترتيب
الأردن	0.534	0.310	-0.503	0.316	0.164	11
الامارات	1.275	1.204	0.948	0.730	1.039	2
البحرين	1.319	0.566	0.475	0.721	0.771	4
تونس	-0.825	-0.163	0.919	-0.487	-0.139	15
الجزائر	-0.831	-1.124	-0.262	-1.381	-0.899	22
السعودية	1.307	0.240	0.520	0.033	0.525	7
السودان	0.188	-1.244	-1.186	-2.947	-1.297	25
العراق		-0.739	-1.009	-8.449	-2.549	26
عُمان	1.186	0.380	0.693	0.671	0.733	5
قطر	1.279	0.594	0.349	0.702	0.731	6
الكويت	1.153	-0.032	-0.540	0.169	0.187	10
لبنان	0.589	-0.693	-1.616	0.308	-0.353	18
ليبيا	0.569	-2.015	-1.690	0.438	-0.674	21
مصر	0.171	-0.652	-0.147	-0.676	-0.326	17
المغرب	-1.037	0.282	0.252	0.049	-0.114	14
موريتانيا	-0.504	-1.389	-0.443	-1.492	-0.957	23
اليمن	0.000	-1.803	-1.592	-0.717	-1.028	24
اسبانيا	-1.741	0.933	-0.067	1.085	0.052	12
البرازيل	-1.062	0.042	-0.674	-0.953	-0.662	20
الهند	-0.346	0.160	-0.270	-0.462	-0.229	16
كوريا الجنوبية	-1.411	1.237	1.796	0.433	0.514	8
ماليزيا	0.137	1.456	1.413	0.821	0.957	3
سنغافورة	0.561	2.082	1.919	1.954	1.629	1
جنوب أفريقيا	-1.658	0.279	-0.326	-0.228	-0.484	19
تايلندا	-0.186	-0.003	1.135	0.691	0.409	9
تركيا	-0.668	0.091	-0.095	0.222	-0.112	13

المصدر: قاعدة الحرية الاقتصادية.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

2.2 المؤسسات والحوكمة الرشيدة

يَصدُر عن مجموعة البنك الدولي سنوياً مؤشرات حول فاعلية الحكومة والحوكمة الرشيدة، وتتعلق هذه المؤشرات بعدالة المحاكم والسياسات في مؤسسات الدولة تجاه المواطنين والمقيمين، ومدى فعالية الحكومة في التصدي للمحسوبيات والرشاوي وكذلك قُدرتها على تنفيذ السياسات الفّعالة والسليمة واحترام القانون وضمان حقوق الأفراد. إضافة إلى دور القضاء في التصدي للفساد الإداري وجميع العمليات التي يتم تحديدها ومراقبتها من قِبل الحكومة والتي تصب في خدمة المواطن.

في هذا الإطـــار، نود الإشارة بأن قيمة كل مؤشر من المؤشرات تقع بين (-2.5) و(2.5) نقطة، وتشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى الأفضل، حيث يدل على الإجراءات الفعالة التي ساهمت في تحسين وضعية المؤسسات والحوكمة الرشيدة. تم اختيار ثلاثة مؤشرات تعكس مدى فعالية الحكومة وسيادة القانون ومكافحة الفساد الإداري.

1.2.2 مؤشر فاعلية الحكومة

يركز المؤشر فاعلية الحكومة على جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية، وذلك بفضل الجهود التي تقوم بها الإمارات منذ أن قامت الإمارت بإطلاق رؤية

الإمارات عام 2021، بهدف نقل الدولة إلى المراكز المتقدمة ضمن أفضل دول العالم. وتضمن الرؤية ستة محاور وطنية للعمل الحكومي، وهي: اقتصاد تنافسي يعتمد على الإبتكار، ونظام تعليمي رفيع المستوى، وبيئة مستدامة وتتضمن على بنية تحتية متكاملة، ونظام صحي بمعايير دولية، ومجتمع متلاحم ومحافظ على الهوية. بلغت متوسط قيمة المؤشر نحو (1.39) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021).

حلّت قطر في المركز الثـاني على مستوى الدول العربية، وسجل متوسط المؤشر قيمة بلغت (0.85) نقطة، وذلك كمحصلة لتبنيها وتنفيذها استراتيجية رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تعتبر بمثابة خريطة طريق واضحة للعمل المستقبلي في قطر، حيث تهدف إلى إنتقال قطر إلى المراكز المتقدمة في المعايير الدولية، وذلك من خلال الموازنة بين الإنجازات التي تحقق النمو الاقتصادي وبين مواردها البشرية والطبيعية والإنسانية.

جاءت البحرين في المركز الثالث عربياً، فقد سجل متوسط المؤشر قيمة بلغت (0.38) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021)، وذلك بفضل الجهود التي قامت بها البحرين خلال السنوات الماضية من أجل تحقيق نقله نوعية وتطورات كبيرة في العديد من المجالات وكذلك العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث استطاعت الوفاء بمعظم أهداف التنمية المستدامة وادراجها في خطط وبرامج الحكومة، وذلك وفق رؤية متكاملة وأهمية تحقيق هذه الأهداف باعتبارها أهم المحاور على الأجندة العالمية.

على مستوى دول المقارنة حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة بلغت (2.3) نقطة.

2.2.2 مؤشر سيادة القانون

يُركز المؤشر على مدى الثقة بفعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية.

حلت قطر والإمارات في المركزين الأول والثاني على مستوى الدول العربية وسجل المؤشر قيمة بلغت (0.85 و0.84) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021) على التوالي. وسجلت عُمان المركز الثالث بقيمة بلغ متوسطها حوالي (0.48) نقطة عن الفترة (2018-2021).

على مستوى دول المقارنة، استحوذت كل من سنغافورة وكوريا الجنوبية على المركز الأول والثاني بقيم معيارية بلغت (1.9) و (1.2) نقطة على التوالي.

3.2.2 مؤشر مكافحة الفساد الإداري

يركز المؤشر على التدابير الهادفة إلى مكافحة جميع أشكال الفساد الإداري والمحسوبية في المؤسسات العامة، التي تؤدي إلى تعطيل أعمال المراجعين.

على مستوى الدول العربية، حققت الإمارات المركز الأول على مستوى الدول العربية، في مؤشر مكافحة الفساد الإداري، حيث بلغ قيمة المؤشر (1.14) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021).

المركز الثاني عربياً كان من نصيب قطر، حيث حصلت على قيمة بلغت (0.76) نقطة. في حين حلّت كل من السعودية وعُمان والأردن في المركز الثالث والرابع والخامس عربياً بقيم بلغت (0.32) و(0.20) و(0.13) نقطة على التوالي لمتوسط نفس الفترة..

على مستوى دول المقارنة، استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة بلغت (2.2) نقطة.

المؤشر العام للمؤسسات والحوكمة الرشيدة

بناءً على ما سبق، حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى مجموعة الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل بعد سنغافورة. فيما حلّت قطر في المركز الثاني عربياً، بينما استحوذت السعودية وعُمان والبحرين على المركز الثالث والرابع والخامس على مستوى الدول العربية على التوالي.

جدول (11)
القيمة المعيارية
للمؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة متوسط الفترة (2018-2021)

	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الاداري	مؤشر فعالية الحكومة	الترتيب
الأردن	0.173	0.338	0.373	0.295	10
الإمارات	1.395	1.004	1.535	1.311	2
البحرين	0.406	0.585	0.167	0.386	9
تونس	-0.101	0.177	0.088	0.055	15
الجزائر	-0.497	-0.801	-0.497	-0.598	20
السعودية	0.334	0.281	0.594	0.403	7
السودان	-1.472	-1.149	-1.398	-1.340	23
العراق	-1.235	-1.799	-1.304	-1.446	24
عُمان	0.134	0.613	0.453	0.400	8
قطر	0.864	1.014	1.096	0.991	5
الكويت	-0.077	0.334	0.014	0.090	13
لبنان	-0.845	-0.891	-1.068	-0.935	22
ليبيا	-1.759	-1.921	-1.599	-1.760	25
مصر	-0.497	-0.341	-0.537	-0.459	19
المغرب	-0.087	-0.090	-0.108	-0.095	16
موريتانيا	-0.687	-0.611	-0.695	-0.664	21
اليمن	-2.106	-1.864	-1.665	-1.878	26
البرازيل	-0.366	-0.193	-0.289	-0.283	18
الهند	0.290	0.067	-0.057	0.100	12
كورية الجنوبية	1.275	1.376	0.959	1.203	3
ماليزيا	0.996	0.703	0.439	0.713	6
سنغافورة	2.251	2.115	2.700	2.355	1
اسبانيا	0.982	1.115	0.964	1.020	4
جنوب افريقيا	0.258	0.052	0.233	0.181	11
تايلاند	0.350	0.169	-0.258	0.087	14
تركيا	0.024	-0.282	-0.140	-0.133	17

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

3.2 مؤشر البنية التحتية

يتكون مؤشر البنية التحتية من أربع مؤشرات فرعية، وتُعتبر البنية التحتية والمتمثلة في الطرق المعبدة، والجسور، والموانئ وخطوط النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، ومدى الوصول لمصادر المياه من الضروريات التي تهم المستثمرين كبيئة حاضنة للاستثمارات، وبالتالي تحريك عجلة الإنتاج وتحقيق معدلات النمو المرجوة. تشمل المؤشرات الفرعية ما يلي:

1) نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (كنسبة من السكان).
2) النقل الجوي والشحن (مليون طن/كم).
3) اشتراكات الهواتف الخلوية (لكل 100 شخص).
4) الوصول إلى الطاقة الكهربائية (بالأيام).

1.3.2 مؤشر الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (كنسبة من السكان)[10]

حلّت قطر والبحرين والإمارات في المركز الثلاثة الأولى على مستوى المجموعة ككل لمتوسط الفترة (2018-2021)، كمحصلة لارتفاع نسبة مستخدمي الانترنت إلى ما يفوق (99.4) في المائة من إجمالي السكان.

فيما حلّت الكويت في المركز الرابع على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت حوالي (99.3) في المائة لمتوسط الفترة

[10] البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية، 2020.

(2018-2021). في المركز الخامس حلّت السعودية على مستوى الدول العربية، حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت (96.7) في المائة عن متوسط الفترة (2018-2021).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت كوريا الجنوبية في المركز الأول على مستوى دول المقارنة.

2.3.2 مؤشر النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)

يقيس مؤشر النقل والشحن الجوي حجم الشُحنات والأكياس والحقائب الدبلوماسية التي يتم حملها في كل مرحلة من مراحل الرحلة (من تشغيل الطائرة عند الإقلاع إلى هبوطها في المطار التالي)، ويقاس بالطن المتري لعدد الكيلومترات المقطوعة، ومعبرًا عنه بالطن المتري مضروبًا في الكيلومترات المقطوعة.

يعتبر هذا المؤشر ذات الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية، ولخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وكذلك لدعم السياحة وتحفيز الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية، حيث يمثل الشحن الجوي أكثر من 35 في المائة من التجارة العالمية[11] من حيث القيمة، ويعكس هذا التفاوت الكبير بين الحمولة والقيمة المكانة الفريدة للشحن الجوي في نقل البضائع التي تتطلب غالبًا مستوى عالٍ من السرعة والموثوقية والأمن. من جانب آخر تمثل معدات التقنيات والكمبيوتر والآلات والمعدات الكهربائية الحصة الأكبر من حمولة التجارة المحمولة جواً مقابل حمولة الحاويات.

حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط حجم الشحنات حوالي (13,768) مليون طن متري عن متوسط الفترة (2018-2021). المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل كان من نصيب قطر، فقد بلغ حجم الشحنات حوالي (13,124) مليون طن متري لمتوسط الفترة (2018-2021). فيما حلّت العراق بالمركز الثالث على مستوى الدول العربية مسجلة قيمة بلغت حوالي (1,598.1) مليون طن متري عن الفترة (2018-2021).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت كوريا الجنوبية في المركز الأول على مستوى دول المقارنة بمتوسط حجم الشحنات بلغ نحو (11,774) مليون طن متري.

3.3.2 مؤشر اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)[12]

يقيس المؤشر عدد اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل ويتضمن عدد اشتراكات الدفع الآجل، وعدد الحسابات النشطة المدفوعة مسبقًا (أي التي استخدمت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة). يستثني المؤشر الاشتراكات عبر بطاقات البيانات أو أجهزة مودم USB، والاشتراكات في خدمات البيانات المتنقلة العامة، والراديو المحمول ذي القنوات القصيرة، ونقطة الاتصال عن بعد، والترحيل اللاسلكي، وخدمات القياس عن بُعد.

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، فقد سجل متوسط هذا المؤشر نحو (197.48) لكل (100) شخص عن الفترة (2018-2021). المركز الثاني كان من نصيب الكويت على مستوى الدول العربية، حيث سجل المؤشر قيمة بلغت (166.8) لكل (100 شخص) لمتوسط نفس الفترة. فيما حلّت قطر في المركز الثالث، فقد سجل المؤشر نحو (139) لكل (100) شخص لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت تايلاند وجنوب أفريقيا وسنغافورة على المركز الثلاثة الأولى بقيم بلغت (175.5 من 100) و(164.1 من 100) و(148.7 من 100) نقطة على التوالي لمتوسط الفترة الزمنية (2018-2021).

5.3.2 مؤشر الوصول إلى الطاقة الكهربائية (بالأيام)

يقيس المؤشر الوقت المطلوب للحصول على الكهرباء ممثلاً في عدد الأيام المطلوبة للحصول على توصيل كهرباء دائم.

على مستوى الدول العربية، حلت الإمارات وعُمان والمغرب في المراكز الثلاثة الأولى ، حيث بلغ متوسط الأيام للحصول على الطاقة الكهربائية (8.5) و(39.8) و(40.3) أيام على التوالي لمتوسط الفترة (2018-2021). فيما حلّت السعودية ومصر

[11] Boeing (2018), World Air Cargo Forecast (2018-2037).

[12] البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية، 2019.

والأردن في المركز الرابع والخامس والسادس على مستوى الدول العربية بقيم بلغت (51.5) و(53.0) و(55.0) أيام على التوالي.

على مستوى دول المقارنة، حلّت كل من كوريا الجنوبية في المركز الأول على دول المقارنة، حيث بلغ متوسط عدد أيام للوصول للطاقة الكهربائية حوالي (13.0) يوماً. فيما حلّت ماليزيا في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة بقيمة بلغت (25.8) يوم.

المؤشر العام للبنية التحتية

بناءً على ما سبق استعراضه من المؤشرات الفرعية، حلّت الإمارات بالمركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل في المؤشر العام للبنية التحتية. في حين حلّت قطر في المركز الثاني على مستوى المجموعة المجموعة ككل الدول. أما الكويت، وعُمان، والسعودية، فاستحوذت على المراكز الثالث، والرابع والخامس على مستوى دول العربية.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فحلّت كوريا الجنوبية في المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل، في حين حلّت سنغافورة في المركز الرابع على مستوى المجموعة ككل وتايلند في المركز الثالث على مستوى دول المقارنة.

جدول (12): القيمة المعيارية

للمؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية

عن متوسط الفترة (2018-2021)

	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)	اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	الوقت للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	مؤشر البنية التحتية	ترتيب الدول
الأردن	-0.313	-0.520	-1.082	0.195	-0.430	17
الإمارات	1.099	2.730	2.126	1.660	1.904	1
البحرين	1.104	-0.483	0.123	-0.246	0.125	12
تونس	-0.249	-0.547	0.285	-0.120	-0.158	14
الجزائر	-0.531	-0.544	-0.241	-1.474	-0.697	23
السعودية	0.986	-0.285	0.191	0.306	0.299	9
السودان	-2.000	-0.549	-1.289	-0.277	-1.029	24
الهند	-1.316	-0.496	-0.646	0.321	-0.534	18
عُمان	0.754	-0.479	0.542	0.676	0.373	8
قطر	1.110	2.577	0.600	0.180	1.117	3
الكويت	1.095	-0.490	1.326	0.132	0.516	6
لبنان	0.360	-0.540	-1.297	-0.876	-0.588	21
ليبيا	0.000	-0.549	-1.797	-1.789	-1.034	25
مصر	-0.475	-0.442	-0.558	0.258	-0.304	16
المغرب	0.163	-0.532	0.398	0.660	0.172	11
موريتانيا	-1.524	-0.549	-0.066	-0.183	-0.580	20
اليمن	-1.983	-0.549	-1.697	0.000	-1.057	26
البرازيل	0.157	-0.204	-0.453	-2.120	-0.655	22
العراق	-1.446	-0.168	-0.804	0.188	-0.558	19
كوريا الجنوبية	1.005	2.256	0.513	1.518	1.323	2
ماليزيا	0.594	-0.289	0.562	1.117	0.496	7
سنغافورة	0.787	0.606	0.853	1.030	0.819	4
اسبانيا	0.765	-0.353	0.062	-1.065	-0.148	13
جنوب افريقيا	-0.280	-0.462	1.255	-1.506	-0.248	15
تايلاند	-0.038	-0.170	1.552	0.967	0.578	5
تركيا	0.178	1.029	-0.460	0.447	0.299	10

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) .
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

المؤشر العام لبيئة وجاذبية الاستثمار

في ضوء المؤشرات الفرعية لقطاع بيئة وجاذبية الاستثمار، سجلت الإمارات المركز الأول على مستوى على مستوى المجموعة ككل. فيما حلّت قطر في المركز الثاني عربياً، وحلّت عُمان في المركز الثالث عربياً . كما حلّت البحرين، والسعودية في المركز الرابع والخامس على مستوى الدول العربية في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار على التوالي.

بالنسبة لدول المقارنة، حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى دول المقارنة ، فيما جاءت اسبانيا في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة. بينما حلت كوريا الجنوبية في المركز الثالث على مستوى دول المقارنة .

الجزء الثاني : أداء التجارة الخارجية السلعية في الدول العربية

تحرص الدول على مواكبة تطورات الأسواق العالمية وتوفير السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية، بهدف زيادة الإنتاجية وتشجيع الصادرات والنفاذ إلى الأسواق العالمية، باعتبار أن التجارة الخارجية مصدر رئيس للنقد الأجنبي، الذي يتم من خلاله تمويل المدفوعات الدولية.

تلعب التجارة الخارجية دوراً مُحفزاً في دفع وتيرة الإنتاج للأنشطة الاقتصادية وهاماً في المعاملات

الاقتصادية الدولية، وفي النمو الاقتصادي، ذلك من خلال تسهيل تراكم رأس المال وتنويع الهيكل الصناعي والتقدم التقاني والتطور المؤسسي وتشجيع المشروعات على تحسين وتطوير جودة منتجاتها السلعية لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

تسعى الدول دائماً إلى تطوير مُنتجاتها السلعية حسب المواصفات العالمية، من أجل الاستمرار وزيادة حصتها في الأسواق العالمية. كما تواجه التجارة الخارجية بعض التحديات التي تتمثل في:

1. عدم الاستغلال الأمثل للقدرة على التصدير، بسبب:
   - ضعف البنية التحتية، وإنخفاض مستوى الخدمات في الموانئ والمطارات.
   - ارتفاع تكلفة تمويل الصادرات.
2. ضعف القدرة على إنتاج السلع ذات الطلب المرتفع في الأسواق العالمية، بسبب :
   - ارتفاع أسعار السلع الأولية والوسيطة في عملية الإنتاج.
   - ضعف خبرات العمالة.
   - تدني دور الإنفاق على البحوث والدراسات.

يعتبر تركّز الصادرات السلعية أحد الأسباب الأساسية لمُعوقات تنافسية التجارة الخارجية السلعية، حيث تُشير إلى عدم قُدرة الدول على تنويع تجارتها السلعية والاعتماد على عدد مُحدّد من المُنتجات التي تُمثل نسبة عالية من إجمالي صادراتها السلعية، وهذا يؤدي إلى انخفاض ميزتها النسبية. بينما تعتبر الميزة النسبية من مقُومات تنافسية مُنتجات الدول في الأسواق، حيث تُشير إلى قدرة الدول على إنتاج السلع ذات ميزة تُنافس بها منتجات الدول الأخرى في الأسواق العالمية.

لقد زاد اهتمام متخذي القرار الاقتصادي بقياس مؤشرات التجارة الخارجية ومدى ارتباطها بالنمو الاقتصادي، خاصة أن إزالة القيود على حركة التجارة الخارجية يلعب دوراً هاماً في زيادة الصادرات السلعية التي من شأنها أن تُؤدي إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

تعتبر التجارة العربية البينية متواضعة مقارنة مع الشركاء التجاريين بالرغم من قيام الدول العربية بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف إزالة القيود على حركة التجارة الخارجية بين الدول العربية.

1. هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية

على مستوى التجارة الإجمالية[13]، استحوذت تجارة منتجات الوقود المعدني (الباب 27 من التصنيف السلعي المنسق[14]) على نحو 31.5 في المائة من إجمالي التجارة العالمية للدول العربية بقيمة 601.6 مليار دولار أمريكي عام 2021، مقارنة بنحو 30.7 في المائة، ما قيمته 495.5 مليار دولار أمريكي عام 2020، ويعزى ذلك إلى ارتفاع حصة تجارة الوقود المعدني (الباب 27) حسب التصنيف المنسق، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من 41.5 دولار أمريكي إلى 69.9 دولار أمريكي للبرميل عام 2021. من جانب آخر، تشير الإحصاءات[15]، إلى أن حصة التجارة الإجمالية لأهم 10 سلعة للدول العربية بلغت نحو 74.4 في المائة من إجمالي التجارة السلعية العربية إلى الأسواق العالمية عام 2021 .

[13] (الصادرات+الواردات).

[14] Harmonized System Classification

[15] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

جدول (13):

أهم عشر صادرات سلعية عربية إلى الأسواق العالمية

(مليون دولار أمريكي)

رمز السلعة	المنتجات	الصادرات الإجمالية				الواردات الاجمالية			
		2018	2019	2020	2021	2019	2019	2020	2021
'27	الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها والثروات البرية والشمع المعدني.	673,431	408,729	495,512	601,580	74,391	70,162	79,259	69,066
'71	اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية.	52,539	58,347	63,700	69,246	66,683	69,483	60,039	91,405
'85	الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها.	40,797	43,849	40,457	48,320	90,025	90,435	79,660	93,041
'39	البلاستيك والمواد المصنوعة منه.	34,076	32,023	30,261	42,975	26,086	25,483	22,925	29,459
'84	المفاعلات والمراجل، والآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها.	22,660	22,542	20,479	22,795	91,028	90,838	82,157	85,966
'87	العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها.	21,745	19,548	17,944	21,233	66,257	68,524	56,816	67,360
'29	الكيماويات العضوية.	20,322	17,911	13,499	20,645	8,374	8,210	7,576	9,959
'76	الألمنيوم والمواد المصنوعة منه.	14,356	13,113	12,542	19,426	6,987	6,605	6,197	7,257
'31	الاسمدة.	10,492	9,828	10,178	18,238	1,278	1,589	1,428	1,529
'72	الحديد والصلب.	7,421	7,048	6,451	12,830	24,302	23,192	19,280	17,538
الإجمالي		1,090,347	1,009,026	831,722	1,179,318	852,930	851,833	755,641	947,372

المصدر: محسوبة من موقع Trade map الخاص بمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق النقد العربي

الصادرات السلعية عام 2021، مقارنة بنحو 59.6 في المائة عام 2020. في المركز الثاني حلّت صادرات الأحجار الكريمة والثمينة بحصة بلغت نحو 5.9 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية العربية وما قيمته 69.2 مليار دولار أمريكي عام 2021، مقارنة بنحو 63.7 مليار دولار أمريكي عام 2020. حلّ في المركز الثالث صادرات الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية بقيمة بلغت 48 مليار دولار أمريكي عام 2021، مقارنة بنحو 40.9 مليار دولار أمريكي عام 2020، جدول 13.

2. واردات الدول العربية من السلع الغذائية والأساسية

بلغ إجمالي الواردات العربية من السلع الغذائية والأساسية والتي تشمل الأبواب من (1 إلى 4)[16] حسب التصنيف المنسق من الأسواق العالمية حوالي 102.8 مليار دولار أمريكي عام 2021، وقد تم تغطية ما نسبته14.2 في المائة من الأسواق العربية بقيمة 14.6 مليار دولار أمريكي. في هذا السياق، تراجعت حصة واردات الدول العربية البينية بنسبة بسيطة من 14.9 إلى 13.7 في المائة عام 2021، جدول 14.

[16] الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية، ومنتجات النباتات، والدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومنتجاتها، ومنتجات صناعة الأغذية، المشروبات، المشروبات الروحية والخل؛ التبغ ..الخ.

جدول (14)

واردات الدول العربية البينية من السلع الغذائية والأساسية

(مليون دولار أمريكي)

الأبواب	السلع	2019	2020	2021
I	الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية.	68	69	76
II	منتجات النباتات.	4,418	4,565	5,094
III	الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومنتجاتها.	857	875	1,337
IV	منتجات صناعة الأغذية، المشروبات، المشروبات الروحية والخل؛ التبغ ..الخ.	7,154	9,115	8,748
	إجمالي الواردات من السلع الغذائية والاساسية البينية	18,284	12,497	14,624
	إجمالي واردات من السلع الغذائية والاساسية الإجمالية	107,569	104,032	102,816
	حصة واردات السلع الغذائية الإجمالية من إجمالي الواردات بدون النفط	14.9	11.1	13.7
	حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات السلعية من الغذاء (%)	17.0	12.0	14.2

المصدر: منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

3. مؤشرات التجارة الخارجية في الدول العربية

تستخدم مؤشرات أداء التجارة الخارجية لقياس وتقييم القدرة التنافسية للمنتجات الدول المصنعة محلياً ودورها في التجارة الخارجية ومدى اندماجها وقبولها في الأسواق العالمية، وكذلك قدرتها على تغطية النقص في الأسواق المحلية وجعلها أكثر تنافسية. وفي هذا السياق يهتم صانعو السياسات الاقتصادية ببعض المؤشرات المعنية التي تقيس مدى تكامل التجارة الخارجية مع الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية، وذلك بهدف التعرف على مدى إمكانية تغطية الطلب المحلي من الأسواق المجاورة التي لديها اتفاقيات مع البلد المعني.

1.2 تغطية الواردات للطلب المحلي

يتم احتساب الطلب المحلي من خلال طرح الصادرات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي والواردات[17]، حيث يقيس نسبة تغطية الواردات للطلب المحلي، وتشير ارتفاع القيمة إلى أن الطلب المحلي يتم تغطيته من الأسواق الخارجية.

بالنسبة للدول العربية، فقد سجل مؤشر تغطية الواردات في الإمارات نحو 69.7 في المائة عام 2021، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات من السلع التي يتم إعادة تصديرها إلى الأسواق العالمية وبالتالي فالواردات جزء منها يتم إعادة تصديره للخارج.

في حين سجل مؤشر تغطية الواردات في السودان إلى أقل من 20 في المائة خلال الفترة (2018-2020)، مما يعني أن الطلب المحلي يتم تغطيته من الأسواق المحلية. كذلك الوضع بالنسبة للعديد من الدول العربية الأخرى التي تنخفض لديها مؤشر تغطية الواردات إلى ما دون 30 في المائة مما يعني أن أكثر من 70 في المائة من الطلب المحلي يتم تغطيتها من الإنتاج المحلي والبقية يتم استيرادها من الأسواق العالمية. في الكويت تراجع مؤشر التغطية بشكل بسيط من 19.9 في المائة عام 2020 إلى 17.6 في المائة عام 2021، جدول 15.

2.2 مؤشر التكامل الاقتصادي

مؤشر تكامل التجارة الخارجية (Trade Complementarity Index) أحد أهم المؤشرات لقياس درجة تكامل التجارة الخارجية بين الدول، أن الفكرة الرئيسية من هذا المؤشر يكمن في قياس مدى تطابق نمط صادرات بلد ما مع نمط واردات بلد آخر، وبالتالي فإن زيادة درجة التشابه بين التجارة الخارجية كلما زادت احتمالية التجارة بينهما، حيث يشير المؤشر التكامل إلى التداخل بين هيكل صادرات وإمدادات منتج معين دولة ما مع واردات والطلب لبلد آخر. كما يحدد المؤشر أيضاً الآفاق الإيجابية للتجارة الخارجية بين الدول في ظل إتفاقات التجارة الإقليمية، حيث ينظر للمؤشر فيما إذا كانت الدولتان المعنيتان تتبادلان من بعضها البعض المنتجات التي لدى أحدهما ميزة نسبية. يحسب المؤشر حسب المعادلة[18] المشار إليها في الهامش، حيث تعني ارتفاع قيمة المؤشر (القيمة القصوى 100 في المائة) إلى درجة عالية من التكامل والعكس في حالة انخفاض قيمة المؤشر، وتشير إلى عدم وجود مجالا واسعا للتجارة بينهما.

سجل مؤشر التكامل للمجموعة الدول العربية حوالي (65.8) في المائة عام 2021، وهذا يشير إلى أن

[17] مؤشر تغطية الطلب المحلي=الواردات /(الناتج المحلي-الصادرات+الواردات)

[18] $TCI = 100 \times \left[1 - \left(\frac{\Sigma|M_{ik} - X_{ij}|}{2}\right)\right]$

واردات الدول العربية بدون النفط الخام تتطابق مع صادراتها السلعية الإجمالية، مما يدل على درجة عالية من التكامل بين الدول العربية، شكل (16).

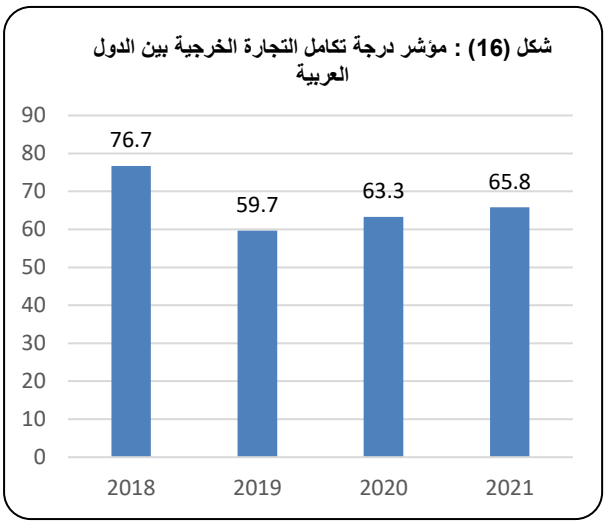

المصدر: معدو التقرير أستنادا إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

3.2 مؤشر الميزة النسبية للصادرات السلعية

يُعتبر مؤشر الميزة النسبية للصادرات (Revealed (Comparative Advantage Index (RCA) أحد المؤشرات الهامة في قياس أهمية السلع المعنية لدولة ما في الأسواق العالمية وتكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من (1). تشير الإحصاءات إلى أن السلع ذات الميزة النسبية لمجموعة الدول العربية تبلغ حوالي 9 سلع من أصل 99 سلعة حسب التنصيف المنسق، وذلك بسبب تركز الصادرات السلعية في الدول العربية نتيجة استحواذ صادرات الوقود المعدني على حصة عالية من إجمالي الصادرات السلعية في الأسواق العالمية، شكل (17).

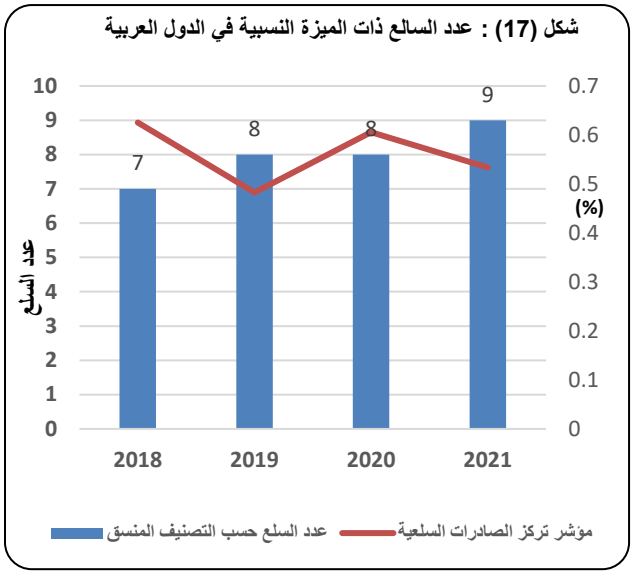

المصدر: معدو التقرير أستنادا إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

جدول (15):

مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي (%)

	2018	2019	2020	2021
الأر د ن	35.8	33.8	31.7	34.9
الإمارات	69.9	70.7	72.8	69.7
البحرين	49.6	45.9	38.2	51.4
تونس	48.3	47.1	41.8	41.5
الجزائر	27.1	24.3	21.2	23.8
السعودية	...	...	85.3	90.0
السودان	21.8	22.4	20.1	20.0
سورية	13.7	18.9	17.9	14.2
العراق	19.7	16.3	16.8	...
عُمان	26.8	30.1	27.3	20.2
فلسطين	37.6	39.3	38.2	40.5
قطر	33.4	32.2	31.6	34.4
القُمر	24.2	22.0	21.4	22.5
الكويت	19.5	16.6	16.1	17.6
لبنان	31.2	29.6	5.9	25.3
ليبيا	27.6	27.2	39.4	52.7
مصر	43.9	47.8	42.8	51.5
المغرب	27.0	21.9	15.8	16.2
موريتانيا	36.1	36.2	34.0	33.8
اليمن	39.3	36.7	30.2	33.8

المصدر: معدو التقرير استناداً إلى بيانات صندوق النقد العربي

الجداول الإحصائية [19]

المملكة الأردنية الهاشمية	40
دولة الإمارات العربية المتحدة	41
مملكة البحرين	42
الجمهورية التونسية	43
الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	44
المملكة العربية السعودية	45
جمهورية السودان	46
جمهورية العراق	47
سلطنة عُمان	48
دولة قطر	49
دولة الكويت	50
الجمهورية اللبنانية	51
دولة ليبيا	52
جمهورية مصر العربية	53
المملكة المغربية	54
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	55
الجمهورية اليمنية	56

[19] تم ترتيب الدول العربية المدرجة في العدد السادس، استناداً للترتيب الأبجدي للدول العربية والمعتمد في تقارير صندوق النقد العربي.

المملكة الأردنية الهاشمية

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.9	2.0	-1.6	2.2	0.274	9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	4,308	4,405	4,283	4,406	-0.633	18
معدل التضخم (%).	4.5	0.8	0.3	1.3	0.333	14
معدل البطالة (%).	18.3	16.8	19.0	19.3	-1.169	23
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.9	17.7	17.3	17.3	0.716	7
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-2.4	-3.4	-7.0	-5.4	0.088	13
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	25.7	24.5	22.6	25.3	0.261	10
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	57.9	60.5	70.6	67.5	0.348	12
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	27.7	60.6	55.9	45.5	-0.101	15
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-19.2	1.9	0.7	3.4	0.015	17
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	77.9	78.5	84.8	85.9	-0.559	9
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	109.4	110.7	119.3	123.0	0.864	6
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	4.9	5.0	5.5	5.3	0.276	16
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	88.5	85.7	66.1	82.2	-0.093	12
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	13,392	14,329	15,920	18,043	-0.637	21
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	8.89	10.07	12.44	11.24	0.042	7
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-6.9	-1.7	-5.7	-8.8	-0.565	19
شروط التبادل التجاري	78.4	75.6	76.0	78.8	-1.417	25
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	66.1	..	..	..	-0.313	18
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	176	154	75	75	-0.520	18
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	88	77	68	65	-1.082	22
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	55.0	55.0	55.0	55.0	0.195	12
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.11	0.11	0.11	0.23	0.173	12
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.26	0.23	0.21	0.21	0.338	9
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.26	0.15	0.07	0.05	0.373	9
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	92.4	91.4	91.8	84.7	0.534	10
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	57.6	58.4	64.8	66.2	0.310	9
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	63.0	61.8	60.1	58.9	-0.503	19
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	82.0	81.4	81.2	71.0	0.316	11

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة الإمارات العربية المتحدة

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	4.5	4.4	-6.1	2.3	0.320	8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	43,839	42,701	36,285	44,742	1.449	3
معدل التضخم (%).	3.1	-1.9	-2.1	2.3	0.375	3
معدل البطالة (%).	2.4	2.2	3.2	3.4	1.002	5
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.9	9.9	9.8	10.0	-0.426	16
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	4.5	5.5	-0.7	3.1	1.465	2
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	25.7	24.5	22.6	25.3	0.261	10
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	49.6	46.7	52.0	47.4	-0.157	16
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	99.0	88.9	94.1	98.5	1.284	4
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	27	16	6	21	1.318	2
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	90.4	96.4	115.1	61.1	0.593	7
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	84.4	92.2	112.2	101.4	0.326	9
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.6	6.5	8.1	7.9	-0.031	17
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	159.7	167.7	162.2	188.4	1.381	2
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	99,195	113,925	106,702	120,300	0.062	6
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	5.1	5.9	6.1	6.1	-0.427	15
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	9.8	9.0	5.8	9.7	1.254	3
شروط التبادل التجاري	167.1	161.5	-	-	1.115	4
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	15,963	14,766	12,172	12,172	2.730	1
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	208.5	200.6	185.8	195.0	2.126	1
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	10.0	10.0	7.0	7.0	1.660	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	1.42	1.43	1.33	1.40	1.395	2
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.80	0.81	0.92	0.83	1.004	5
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	1.13	1.15	1.11	1.18	1.535	2
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	98.4	99.2	99.2	100.0	1.275	4
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	76.3	81.8	80.3	80.8	1.204	4
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	79.9	79.9	78.6	80.0	0.948	5
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	84.3	84.4	80.4	81.4	0.730	4

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مملكة البحرين

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.1	2.2	-4.9	2.2	0.015	15
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	24,086	23,552	20,407	22,232	0.378	8
معدل التضخم (%).	2.1	1.0	-2.3	-0.6	0.384	2
معدل البطالة (%).	1.2	1.2	1.8	1.9	1.179	3
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.6	17.6	18.1	20.1	0.842	6
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-6.3	-4.7	-12.8	-6.5	-0.460	19
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	19.5	20.0	15.9	17.9	-0.501	16
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	5.6	14.2	18.0	15.5	-1.338	21
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	6.5	3.7	2.6	0.0	-1.386	24
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-9.5	1.7	-3.0	1.0	0.067	15
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	69.4	68.6	81.5	76.0	0.179	11
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	76.3	83.0	98.3	92.1	0.025	11
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.5	4.8	4.3	3.2	0.396	14
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	150.8	141.7	139.8	115.3	0.840	3
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	2,149	3,681	2,246	4,727	-0.727	23
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	1.35	2.56	1.90	3.25	-0.766	23
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-5.9	-2.1	-9.3	6.7	-0.165	15
شروط التبادل التجاري	141.5	138.5	130.6	145.3	0.379	11
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	421	311	192	192	-0.483	15
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	133.3	115.8	102.8	131.0	0.123	13
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	85.0	85.0	69.0	69.0	-0.246	18
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.19	0.18	0.43	0.72	0.406	7
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.45	0.41	0.49	0.47	0.585	8
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.14	-0.15	-0.07	0.17	0.167	11
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	99.9	99.7	99.4	100.0	1.319	1
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	62.1	63.5	70.6	71.5	0.566	7
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	75.5	71.4	70.5	76.7	0.475	9
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	83.4	83.8	79.4	83.6	0.721	5

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية التونسية

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.6	1.3	-8.7	2.3	-0.341	22
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	3,691	3,572	3,597	3,924	-0.669	20
معدل التضخم (%).	7.3	6.7	5.6	2.3	0.220	20
معدل البطالة (%).	15.5	15.1	16.6	16.8	-0.843	22
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	13.5	13.39	12.8	13.5	0.083	11
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-4.0	-2.8	-8.7	-7.5	-0.127	15
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	24.7	26.4	25.5	26.3	0.407	8
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	87.7	89.3	89.0	89.5	1.168	2
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	61.6	37.9	38.8	53.0	-0.090	14
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	..	-122.4	46.1	-13.6	-1.655	24
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	80.7	72.5	81.3	78.1	0.283	10
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	62.1	64.1	72.6	72.1	-0.562	18
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	13.2	13.3	..		-1.063	22
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	103.9	102.7	84.2	92.3	0.158	6
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	5,188	7,411	9,198	8,688	-0.695	22
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	2.88	4.34	6.35	4.86	-0.540	20
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-10.8	-8.1	-6.0	-5.9	-0.806	21
شروط التبادل التجاري	100.7	100.3	103.8	95.1	-0.755	20
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	13	13	7	7	-0.547	22
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	127.7	126.3	125.7	128.0	0.285	11
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	65.0	65.0	65.0	65.0	-0.120	16
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.08	-0.11	-0.20	-0.17	-0.101	17
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.06	0.04	0.14	0.10	0.177	12
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.11	-0.05	-0.07	-0.23	0.088	12
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	73.0	74.4	74.2	71.7	-0.825	18
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	49.4	49.2	56.4	53.9	-0.163	18
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	81.4	76.7	78.1	80.7	0.919	6
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	82.1	71.4	66.4	66.8	-0.487	19

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

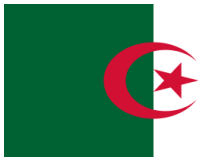

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.1	1.0	-5.1	3.8	-0.048	16
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	4,142	3,990	3,307	3,765	-0.663	19
معدل التضخم (%).	4.3	2.0	2.4	7.2	0.266	16
معدل البطالة (%).	10.4	10.5	12.6	12.7	-0.221	15
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.4	4.2	4.4	4.8	-1.227	24
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-6.2	-4.8	-13.0	-12.4	-0.738	23
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	31.9	31.4	30.1	29.6	1.022	4
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	45.0	49.3	39.1	41.4	-0.330	17
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	19.2	18.7	17.3	49.1	-0.722	18
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	3.99	-1.2	6.2	8.3	0.491	8
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	24.7	25.4	29.3	24.6	-0.998	20
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	81.6	80.5	96.1	88.5	0.002	12
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	12.7	14.8	16.4	..	-1.290	24
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	58.1	51.8	45.8	50.3	-0.575	22
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	78,635	61,515	46,870	41,382	-0.329	11
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	19.26	17.19	15.91	13.28	0.595	3
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-9.7	-9.2	-12.9	-2.7	-0.925	22
شروط التبادل التجاري	209.1	191.5	137.1	218.0	1.831	1
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	28	26	16	16	-0.544	21
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	111.7	105.5	103.9	106.0	-0.241	16
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	180.0	84.0	84.0	84.0	-1.474	22
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.59	-0.44	-0.53	-0.62	-0.497	19
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.86	-0.78	-0.78	-0.82	-0.801	21
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.60	-0.64	-0.64	-0.61	-0.497	19
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	74.0	76.4	75.4	67.2	-0.831	19
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	27.8	31.6	37.9	34.0	-1.124	22
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	68.1	61.6	63.0	63.5	-0.262	15
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	63.5	67.4	66.2	57.4	-1.381	23

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

المملكة العربية السعودية

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.5	0.3	-4.1	3.2	0.048	13
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	24,229	23,451	20,204	23,586	0.394	7
معدل التضخم (%).	2.5	-2.1	3.4	3.1	0.333	13
معدل البطالة (%).	6.0	5.7	7.4	7.4	0.465	11
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	12.1	12.1	12.1	13.1	-0.060	12
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-5.7	-4.4	-11.1	-2.3	-0.156	16
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	30.7	30.8	29.6	30.9	0.990	5
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	52.5	44.8	29.0	32.8	-0.460	18
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	19.7	19.4	19.3	31.0	-0.830	19
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	0.07	0.64	-9.23	-0.4	0.081	14
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	47.2	51.3	66.8	65.1	-0.221	12
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	60.5	65.9	81.5	73.9	-0.482	16
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	2.0	1.9	2.2	1.9	0.804	5
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	64.2	62.8	52.1	59.1	-0.442	19
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	495,990	496,156	499,143	453,208	2.842	1
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	47.43	42.74	43.23	39.11	3.164	1
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	8.8	4.8	-3.2	5.3	0.664	6
شروط التبادل التجاري	115.4	117.9	104.5	129.2	-0.267	15
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	1,085	2,043	649	649	-0.285	9
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	122.6	120.5	124.1	126.0	0.191	12
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	68.0	68.0	35.0	35.0	0.306	10
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.26	0.32	0.15	0.50	0.334	9
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.10	0.14	0.24	0.23	0.281	11
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.36	0.36	0.27	0.31	0.594	6
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	99.7	99.8	99.8	99.1	1.307	2
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	53.1	55.0	64.6	68.7	0.240	12
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	74.0	72.3	66.6	83.5	0.520	8
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	78.2	76.0	75.4	75.8	0.033	16

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

جمهورية السودان

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	-2.7	-2.2	-3.6	0.1	-0.850	24
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	774	755	615	764	-0.833	25
معدل التضخم (%).	63.3	51.0	150.3	382.8	-4.497	26
معدل البطالة (%).	17.6	17.7	19.6	19.8	-1.216	24
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.0	8.3	10.3	9.3	-0.452	17
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-2.3	-3.7	-3.6	-0.2	0.462	8
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	9.5	8.8	6.8	7.2	-1.760	25
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	73.1	69.4	60.9	44.8	0.278	14
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	87.2	76.1	12.4	0.0	-0.203	16
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	..	-0.9	8.2	..	0.451	11
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	12.4	10.0	11.0	0.0	-1.431	24
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	31.9	32.7	35.4	..	-1.588	23
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.0	4.0	4.4	..	0.392	15
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	1.3	1.2	0.8	4.1	-1.398	26
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	853	1,203	1,101	1,850	-0.742	25
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	1.45	1.73	1.49	2.76	-0.805	25
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-10.8	-11.8	-15.5	-2.3	-1.107	24
شروط التبادل التجاري	190.3			178.3	1.696	2
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	0.9	0.1	0.0	0.0	-0.549	25
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	72.0	77.1	80.3	37.0	-1.289	23
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	70.0	70.0	70.0	70.0	-0.277	19
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.43	-1.62	-1.49	-1.64	-1.472	24
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.11	-1.12	-1.07	-1.21	-1.149	23
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.53	-1.43	-1.39	-1.29	-1.398	24
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	85.9	86.3	86.1	84.9	0.188	11
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	27.8	27.5	33.7	32.6	-1.244	23
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	52.3	52.1	53.5	50.8	-1.186	23
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	56.1	45.0	52.0	45.0	-2.947	25

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

جمهورية العراق

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.6	5.5	-11.3	2.8	-0.156	20
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	5,916	5,943	4,584	5,048	-0.576	17
معدل التضخم (%).	0.4	-0.2	0.6	6.0	0.334	12
معدل البطالة (%).	13.0	12.9	14.1	14.2	-0.498	20
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.0	2.1	2.7	2.1	-1.573	26
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	10.3	8.8	-0.1	2.0	1.858	1
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	42.7	42.3	30.3	35.8	1.882	2
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	5.3	3.7	7.5	4.2	-1.608	23
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	11.9	13.3	76.6	94.7	-0.052	13
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-0.2	10.6	2.7	15.6	0.672	5
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	8.6	8.8	13.1	11.3	-1.380	23
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	35.5	37.5	54.6	46.4	-1.285	21
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	15.6	11.7	10.3	10.1	-0.846	21
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	43.6	40.0	37.8	43.7	-0.745	23
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	64,722	68,020	57,897	36,586	-0.331	12
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	6.90	8.27	12.93	9.83	-0.071	8
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-28.9	-12.7	17.8	-16.7	-1.112	25
شروط التبادل التجاري	97.3	99.4	105.7	94.6	-0.776	21
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	2704	1938	875	875	-0.168	6
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	86.9	84.3	83.6	86.0	-0.804	21
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	59.2	55.0	52.9	53.9	0.188	13
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.26	-1.32	-1.33	-1.29	-1.235	23
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.64	-1.76	-1.75	-1.73	-1.799	24
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.37	-1.40	-1.28	-1.25	-1.304	23
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	..	..	..	..	..	..
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	36.7	37.0	43.9	44.8	-0.739	21
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	59.1	54.4	52.6	51.7	-1.009	22
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	..	..	..	..	..	..

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

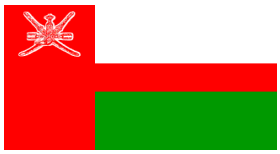

سلطنة عُمان

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.3	-1.1	-3.2	3.0	-0.123	18
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	18,947	17,701	14,485	16,439	0.063	9
معدل التضخم (%).	0.9	0.1	-0.9	3.0	0.362	7
معدل البطالة (%).	1.8	1.8	2.9	3.1	1.051	4
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	10.5	10.5	8.0	9.7	-0.459	18
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-4.9	-9.0	-14.8	-3.7	-0.553	22
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	35.9	35.5	29.8	33.1	1.366	3
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	16.2	18.1	6.5	9.6	-1.362	22
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	17.7	16.1	14.8	12.2	-1.038	21
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	18.9	-3.6	-28.3	31.0	0.503	7
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	63.5	67.8	81.4	71.7	0.110	13
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	49.4	52.4	67.9	61.2	-0.859	20
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	2.7	3.5	4.2	4.2	0.530	10
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	89.3	86.5	81.0	91.7	0.015	10
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	17,389	16,662	15,008	19,731	-0.624	20
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	8.87	9.77	6.97	8.44	-0.165	10
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-4.2	-4.6	-16.6	-5.0	-0.794	20
شروط التبادل التجاري	137.4	124.8	107.8	143.3	0.069	13
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	510	567	52	52	-0.479	14
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	140.0	138.2	133.8	135.0	0.542	8
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	62.0	35.0	30.0	32.0	0.676	6
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.19	0.19	0.14	-0.12	0.134	13
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.43	0.46	0.62	0.41	0.613	7
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.25	0.25	0.23	0.09	0.453	7
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	98.5	97.8	98.4	97.7	1.186	5
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	59.5	58.1	66.4	68.7	0.380	8
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	76.3	75.2	74.6	79.2	0.693	7
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	86.2	87.0	81.6	73.6	0.671	8

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة قطر

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	1.2	0.8	-3.6	1.5	-0.131	19
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	65,908	62,088	50,124	61,276	2.445	2
معدل التضخم (%).	0.4	0.6	-0.2	2.3	0.362	6
معدل البطالة (%).	0.1	0.1	0.2	0.3	1.366	1
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.2	7.8	7.9	8.8	-0.683	21
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	2.3	1.0	-2.1	1.1	1.006	4
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	25.2	23.0	25.3	25.2	0.281	9
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	13.9	17.5	19.0	17.0	-1.220	20
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	95.4	94.0	93.7	94.5	1.263	5
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-20.0	-73.5	-64.3	-24.4	-2.630	25
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	81.1	101.0	133.2	117.3	1.021	4
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	112.6	90.3	114.1	93.1	0.474	7
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	3.0	2.2	2.3	2.6	0.715	6
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	91.8	90.3	90.0	93.7	0.087	8
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	30,356	39,644	40,834	43,800	-0.465	17
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	4.70	5.95	6.77	6.81	-0.401	14
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	9.1	2.4	-2.5	14.6	0.917	4
شروط التبادل التجاري	152.7	118.1	92.5	211.3	0.515	10
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	12667	12740	13544	13544	2.577	2
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	141.9	138.3	131.8	144.0	0.600	6
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	67.0	67.0	44.0	44.0	0.180	14
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.74	0.63	0.91	1.11	0.864	6
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.72	0.73	1.00	0.93	1.014	4
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.73	0.72	0.78	0.81	1.096	3
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	99.6	99.7	99.8	97.9	1.279	3
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	70.3	64.5	66.9	68.3	0.594	6
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	71.3	71.2	71.1	74.0	0.349	10
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	83.3	83.2	81.6	81.4	0.702	6

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة الكويت

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.9	2.2	-0.9	4.0	0.602	5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	33,437	31,902	31,598	34,758	0.952	4
معدل التضخم (%).	1.5	0.4	0.5	2.5	0.348	8
معدل البطالة (%).	3.8	3.8	3.9	3.5	0.866	8
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.5	7.2	6.6	6.8	-0.857	22
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-8.9	-3.1	-9.5	-33.3	-1.564	25
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	39.5	43.9	41.6	32.5	2.079	1
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	5.3	2.2	3.1	4.5	-1.654	24
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	99.3	99.1	99.6	99.7	1.409	1
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	10.0	6.2	8.7	-13.7	0.396	12
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	92.6	97.6	129.3	98.4	0.930	5
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	91.7	91.2	120.6	86.4	0.324	10
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	1.6	1.5	2.0	1.9	0.844	4
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	103.1	98.2	86.3	83.4	0.108	7
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	37,171	39,910	48,259	45,210	-0.436	15
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	12.50	14.20	20.70	17.10	0.567	4
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	14.4	13.1	4.6	25.6	1.994	2
شروط التبادل التجاري	173.1	160.5	116.8	172.9	0.868	6
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	392	365	120	120	-0.490	16
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	171.6	174.2	158.5	163.0	1.326	3
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	65.0	65.0	49.0	49.0	0.132	15
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.18	-0.09	-0.16	-0.04	-0.077	15
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.10	0.21	0.33	0.26	0.334	10
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.33	-0.29	-0.06	-0.03	0.014	13
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	97.7	97.7	97.7	97.7	1.153	6
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	52.0	52.9	57.1	57.4	-0.032	17
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	57.2	57.4	61.3	66.0	-0.540	20
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	79.1	79.0	76.4	75.8	0.169	14

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية اللبنانية

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	-1.9	-6.9	-25.9	-10.5	-4.053	26
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	8,004	7,527	3,802	2,670	-0.569	16
معدل التضخم (%).	6.1	3.0	84.9	154.8	-1.490	25
معدل البطالة (%).	10.8	11.4	13.3	14.5	-0.352	16
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.4	7.1	11.4	9.7	-0.577	19
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-11.4	-11.0	-11.0	-18.4	-1.426	24
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	21.0	20.8	41.2	..	0.646	7
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	80.0	75.1	68.3	75.0	0.695	8
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	0.0	0.0	0.0	0.0	-1.479	26
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-15.2	-12.7	-28.5	-15.1	-0.897	21
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)*.	101.4	..	..	..	..	..
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)*.	..	..	..	..	..	..
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	10.3	15.2	15.9	..	-1.151	23
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	68.3	63.0	87.4	75.2	-0.211	15
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	43,455	40,561	38,168	25,001	-0.479	18
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	..	..	..	..	..	..
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-24.3	-21.8	-11.4	-19.8	-2.276	26
شروط التبادل التجاري	105.7	109.2	118.4	107.1	-0.460	16
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	57	52	19	19	-0.540	20
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	64.5	61.8	62.8	76.0	-1.297	24
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	89.0	89.0	89.0	89.0	-0.876	20
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.51	-0.64	-1.17	-1.29	-0.845	22
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.82	-0.76	-0.90	-1.07	-0.891	22
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.00	-1.11	-1.15	-1.23	-1.068	22
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	91.9	91.8	90.8	88.5	0.589	7
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	39.7	39.5	44.6	42.3	-0.693	20
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	48.8	47.9	45.6	44.3	-1.616	25
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	84.5	79.0	77.4	74.4	0.308	12

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(*) تم استبعاد لبنان من مؤشر نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي والسيولة المحلية

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة ليبيا

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	7.9	-11.2	-23.9	31.4	0.242	10
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	11,482	10,218	7,614	6,018	-0.384	12
معدل التضخم (%).	20.9	13.9	5.7	4.5	0.046	22
معدل البطالة (%).	19.5	19.7	20.1	19.6	-1.358	25
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.8	2.9	3.3	2.5	-1.477	25
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	22.9	11.9	-56.6	10.3	0.390	9
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	23.9		32.6	..	0.714	6
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	2.4	1.6	2.8	0.8	-1.717	25
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	19.9	20.0	..	19.9	-0.900	20
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	10.9	-0.3	-13.7	...	0.157	13
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	11.1	11.7	15.9	7.3	-1.354	22
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	105.8	...	...	52.1	-0.229	15
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	21.0	21.0	21.0	21.0	-2.347	25
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	63.8	78.2	..	80.0	-0.202	14
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	78,148	76,841	67,297	71,295	-0.208	8
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	50.6	39.3	..	33.9	2.984	2
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).		7.0	-9.6	6.7	0.340	10
شروط التبادل التجاري	172.1	157.5	100.7	148.1	0.542	9
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	0.7	0.8	0.6	1	-0.549	24
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	..	54.9	42.5	44.0	-1.797	26
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	118.0	118.0	118.0	118.0	-1.789	24
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.77	-1.85	-2.01	-1.72	-1.759	25
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.78	-1.79	-1.97	-1.78	-1.921	26
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.59	-1.55	-1.62	-1.57	-1.599	25
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	90.5	..	..	..	0.569	8
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	5.2	7.6	30.1	16.5	-2.015	26
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	63.5	40.2	40.7	38.4	-1.690	26
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	80.0	..	..	..	0.438	9

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

جمهورية مصر العربية

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	5.3	5.6	3.6	3.3	1.423	1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	2,537	3,019	3,569	3,876	-0.694	22
معدل التضخم (%).	14.4	9.2	5.0	5.5	0.128	21
معدل البطالة (%).	9.8	7.8	9.2	9.3	0.129	12
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.2	15.9	16.4	15.5	0.486	8
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-10.0	-7.2	-7.8	-7.4	-0.552	21
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	18.5	18.6	16.9	17.5	-0.558	18
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	76.6	74.3	75.4	75.0	0.720	7
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	1.2	0.0	2.8	6.0	-1.407	25
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-40.5	77.5	-22.1	-86.0	-0.891	20
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	25.9	24.2	27.3	29.8	-0.979	19
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	81.77	77.23	84.04	91.83	-0.086	13
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	4.1	4.2	4.0	3.6	0.475	11
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	48.3	43.2	33.8	31.4	-0.780	24
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	41,802	44,569	38,973	39,787	-0.446	16
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	8.70	9.26	8.62	6.73	-0.182	11
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-3.1	-3.4	-3.9	-4.7	-0.306	17
شروط التبادل التجاري	140.4	137.7	135.8	164.9	0.545	8
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	438	483	439	439	-0.442	12
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	95.3	95.0	93.2	95.0	-0.558	19
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	53.0	53.0	53.0	53.0	0.258	11
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.62	-0.58	-0.55	-0.43	-0.497	20
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.54	-0.41	-0.36	-0.24	-0.341	19
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.55	-0.59	-0.81	-0.68	-0.537	20
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	84.2	85.2	86.1	86.9	0.171	12
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	32.7	37.0	48.5	51.2	-0.652	19
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	71.5	65.9	62.0	62.7	-0.147	14
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	70.9	71.8	70.2	67.0	-0.676	20

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

المملكة المغربية

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	3.1	2.6	-6.3	3.0	0.095	12
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	3,227	3,235	3,059	3,497	-0.693	21
معدل التضخم (%).	1.8	0.3	0.7	3.0	0.341	10
معدل البطالة (%).	9.3	9.3	11.5	11.5	-0.057	13
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	15.7	14.9	15.3	15.4	0.385	9
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-4.1	-3.9	-7.6	-5.5	-0.044	14
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	23.5	24.0	22.7	21.6	0.064	13
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	90.7	86.2	88.6	87.6	1.150	3
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	60.6	66.9	67.2	68.5	0.432	10
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	4.1	3.8	8.4	5.1	0.491	9
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	62.4	63.4	70.0	66.9	-0.023	15
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	119.1	118.9	136.3	130.8	1.182	4
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	7.3	7.5	8.2	8.4	-0.168	19
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	88.0	87.2	77.5	84.0	-0.034	11
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	24,436	26,413	35,999	37,151	-0.522	19
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	6.54	7.13	11.05	7.11	-0.218	13
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-5.3	-3.7	-1.2	-2.5	-0.229	16
شروط التبادل التجاري	107.6	107.8	113.4	104.6	-0.511	18
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	98	102	46	46	-0.532	19
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	124.2	128.0	133.9	139.0	0.398	10
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	49.0	44.0	31.0	37.0	0.660	7
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.19	-0.21	-0.03	-0.07	-0.087	16
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.16	-0.14	-0.09	-0.25	-0.090	16
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.14	-0.22	-0.35	-0.43	-0.108	15
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	70.5	72.2	71.8	68.3	-1.037	20
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	53.8	57.2	66.3	67.5	0.282	10
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	69.6	70.3	70.4	72.3	0.252	11
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	79.4	77.4	78.6	70.6	0.049	15

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	4.5	5.8	-1.8	2.3	0.819	4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	1,670	1,743	1,702	1,723	-0.779	24
معدل التضخم (%).	3.0	2.3	2.4	3.8	0.299	15
معدل البطالة (%).	10.4	10.4	11.3	11.5	-0.128	14
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	6.1	5.7	6.1	5.9	-1.014	23
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	2.3	3.6	2.4	-2.0	1.186	3
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	21.6	21.4	21.5	17.9	-0.223	15
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	58.6	70.3	58.2	66.3	0.321	13
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	71.8	80.6	85.9	93.3	0.929	7
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	-3.4	..	-27.0	21.8	0.041	16
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	19.5	20.9	22.7	29.7	-1.067	21
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	28.2	27.3	28.50	31.10	-1.723	24
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	22.4	21.5	25.8		-2.718	26
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	82.2	89.2	91.1	90.1	0.032	9
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	859	920	1,029	1,493	-0.743	26
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	4.11	4.16	4.71	5.93	-0.529	19
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	-13.2	-10.6	-7.3	-7.2	-1.042	23
شروط التبادل التجاري	139.4	159.7	177.7	197.8	1.242	3
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	0	0	0	..	-0.549	26
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	103.7	104.1	106.1	140.0	-0.066	15
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	67.0	67.0	67.0	67.0	-0.183	17
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.73	-0.73	-0.77	-0.73	-0.687	21
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.60	-0.69	-0.59	-0.67	-0.611	20
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.75	-0.81	-0.81	-0.82	-0.695	21
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	75.9	78.0	80.9	74.3	-0.504	16
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	23.9	27.5	32.5	26.0	-1.389	24
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	64.2	61.9	61.7	59.1	-0.443	18
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	61.5	62.6	62.6	63.8	-1.492	24

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية اليمنية

المؤشر	2018	2019	2020	2021	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	0.8	1.4	-8.5	-2.1	-0.853	25
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(بالأسعار الثابتة) (دولار أمريكي).	758	751	632	691	-0.835	26
معدل التضخم (%).	27.6	12.0	27.4	63.8	-0.601	24
معدل البطالة (%).	13.1	13.1	13.4	13.6	-0.465	19
حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.5	..	..	..	-0.635	20
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-7.7	-6.6	-6.4	-3.2	-0.174	17
الإيردات العامة بدون المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.2	5.6	5.2	6.6	-2.029	26
نسبة الايرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات (%).	30.0	29.9	30.5	38.4	-0.712	19
الحرية المالية (مؤشر من 0 إلى 100)	5.4	0.0	60.1	48.9	-0.648	17
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو صافي الاصول الاجنبية (%).	73	-64	..	-68	-1.008	22
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	5.5	4.7	2.0	2.1	-1.548	25
السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	49.0	48.2	42.3	33.7	-1.290	22
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	7.7	7.3	..	..	-0.109	18
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	49.3	55.0	50.9	54.4	-0.560	21
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	704	2,334	1,414	946	-0.741	24
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	5.68	2.36	2.34	1.60	-0.695	22
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%).	6.6	7.6	-10.9	-25.3	-0.528	18
شروط التبادل التجاري	156.1	150.3	126.1	172.6	0.737	7
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) (٪ من السكان)	26.7	..	..	..	-1.983	24
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	53.7	52.3	50.9	47.0	-1.697	25
الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)	..	..	..	..	..	..
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.92	-2.24	-2.31	-2.30	-2.106	26
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.75	-1.79	-1.78	-1.80	-1.864	25
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.59	-1.64	-1.68	-1.65	-1.665	26
الحرية الاقتصادية						
العبء الضريبي (مؤشر من 0 إلى 100)	..	..	..	..	..	..
حقوق الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	17.9	19.6	22.5	16.5	-1.803	25
حرية الأعمال التجارية (مؤشر من 0 إلى 100)	52.7	45.1	43.9	46.1	-1.592	24
حرية التجارة (مؤشر من 0 إلى 100)	..	71.4	70.0	67.4	-0.717	21

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الأشكال البيانية[20]

أولا: الاقتصاد الكلي **58**

القطاع الحقيقي **58**

مالية الحكومة **60**

القطاع النقدي والمصرفي **62**

القطاع الخارجي **64**

ثانياً: بيئة وجاذبية الاستثمار **67**

البنية التحتية **67**

الحرية الاقتصادية **69**

قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة **71**

[20] تبين الرسوم البيانية ترتيب الدول حسب قيمة المؤشر من الأفضل إلى الأقل نسبياً.

أولا: الاقتصادي الكلي

1. القطاع الحقيقي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

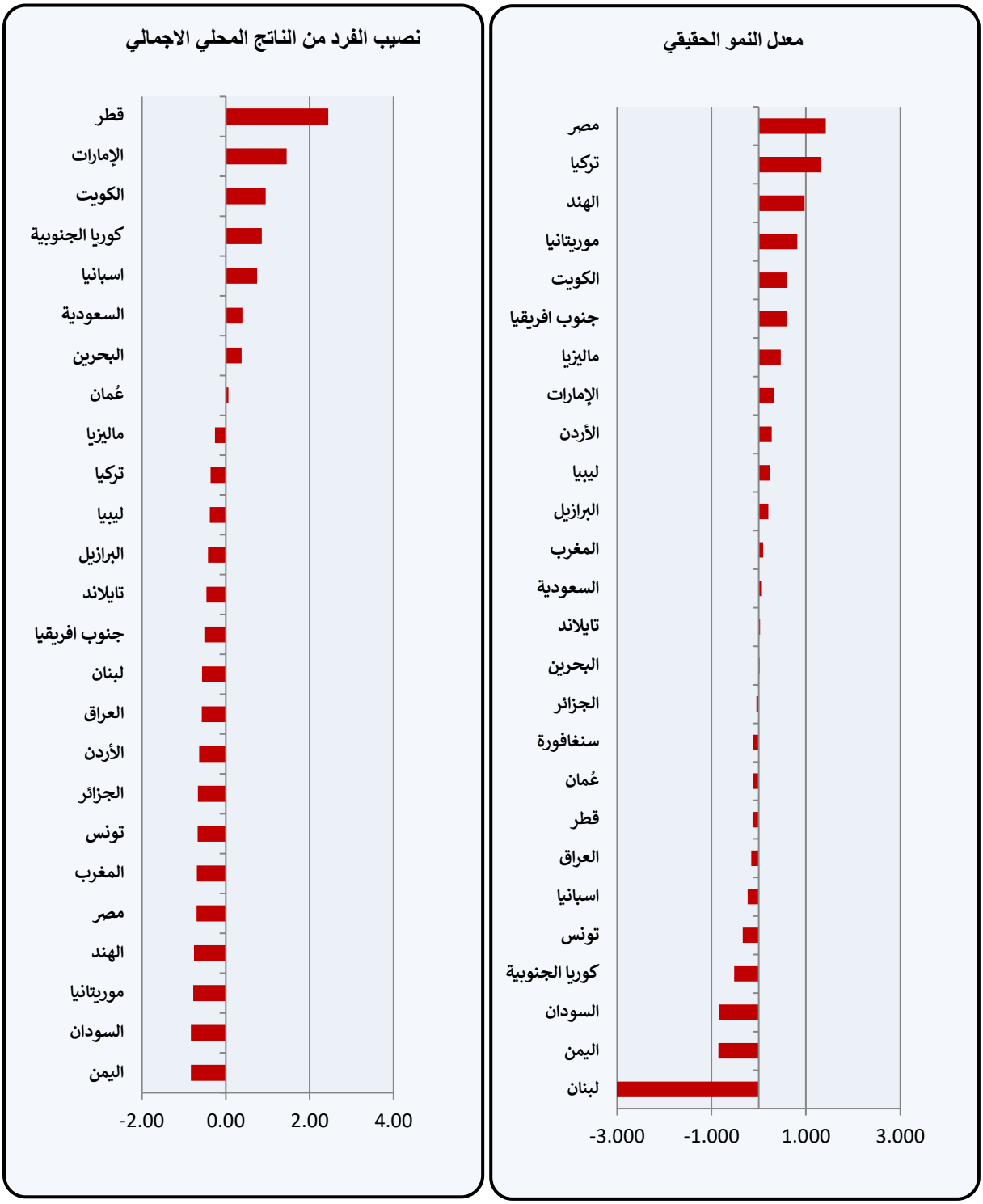

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول

تابع القطاع الحقيقي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

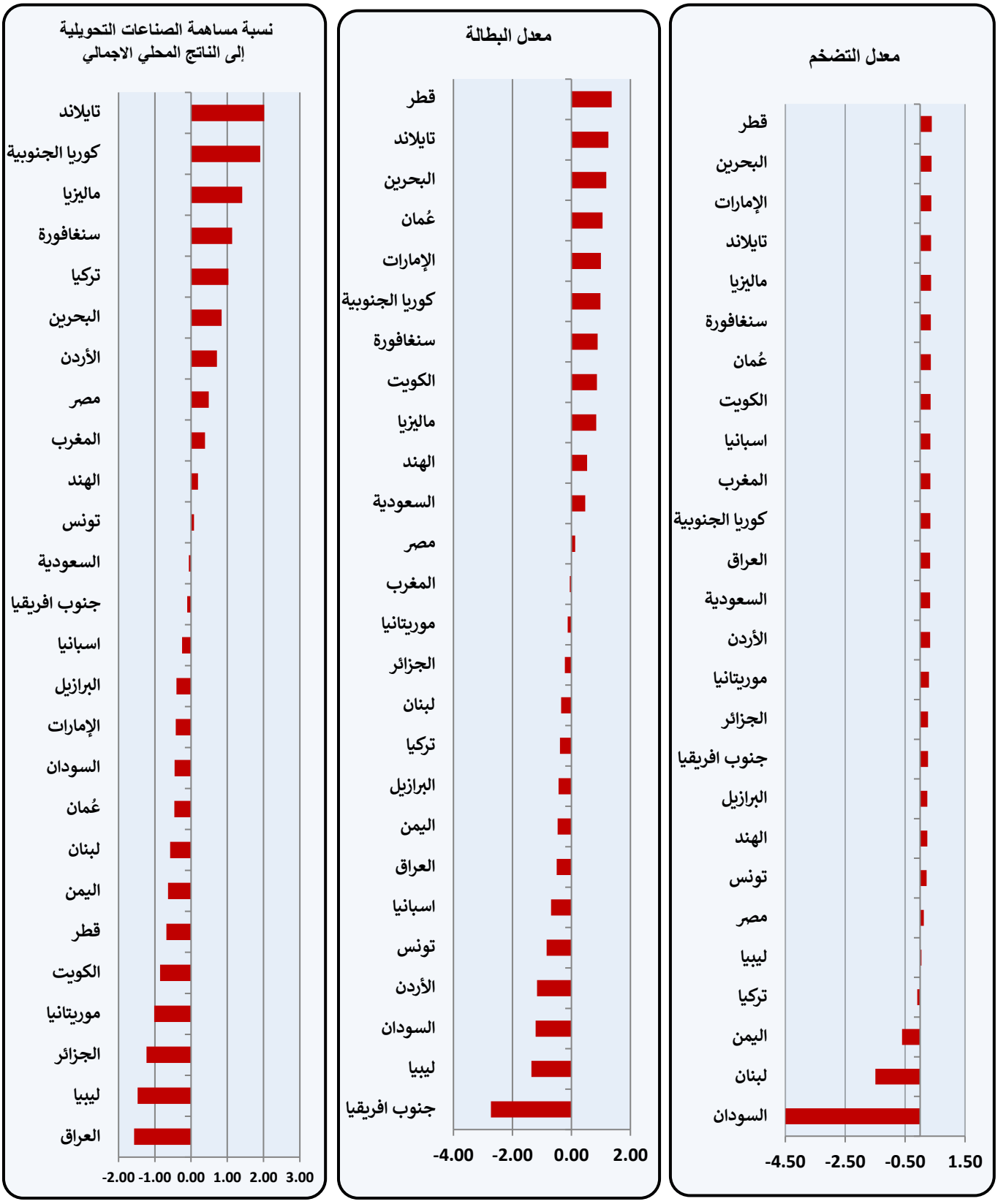

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

1. قطاع مالية الحكومة :القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

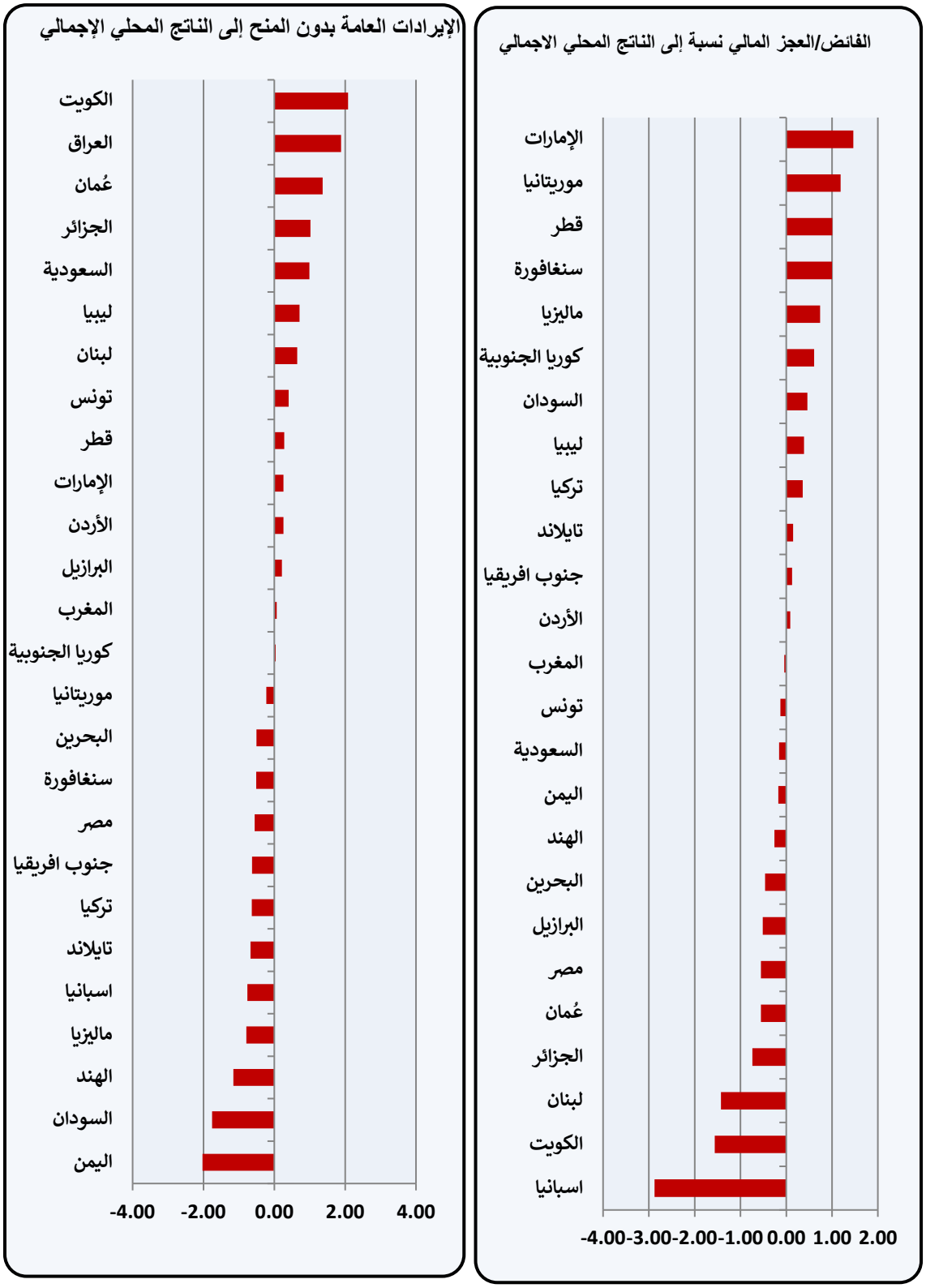

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع قطاع مالية الحكومة :القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

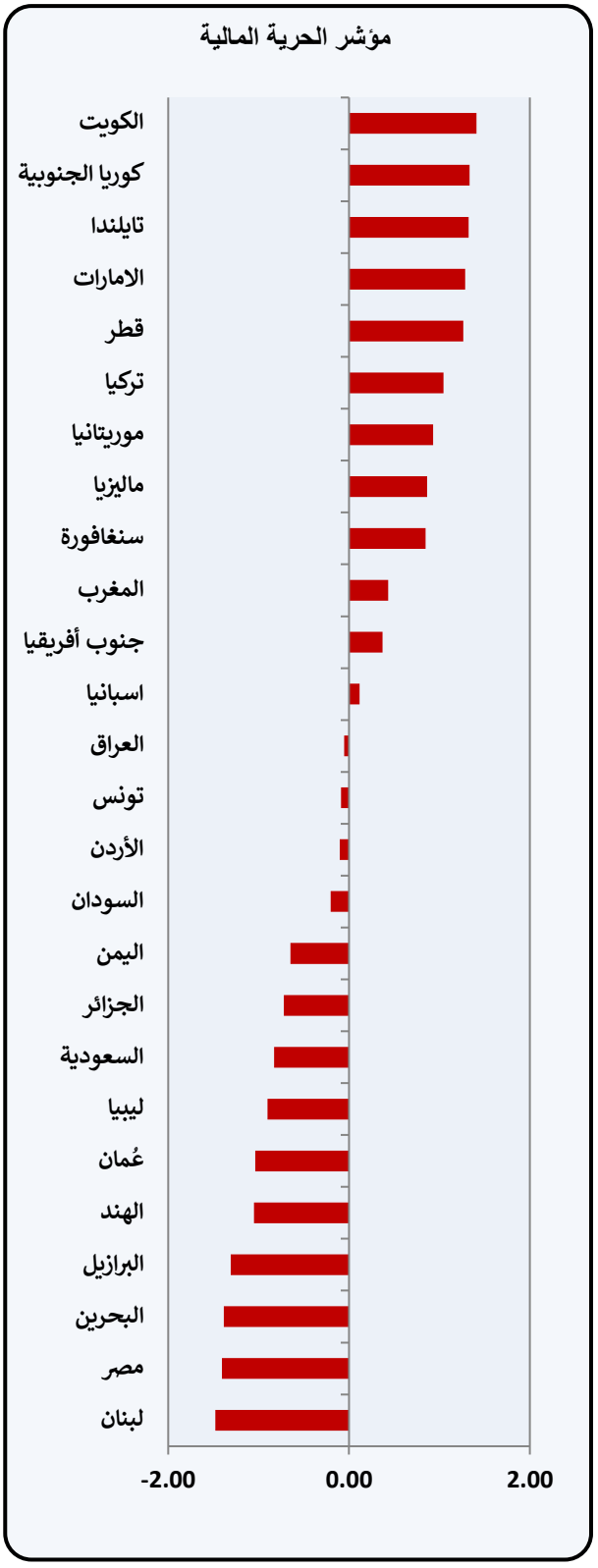

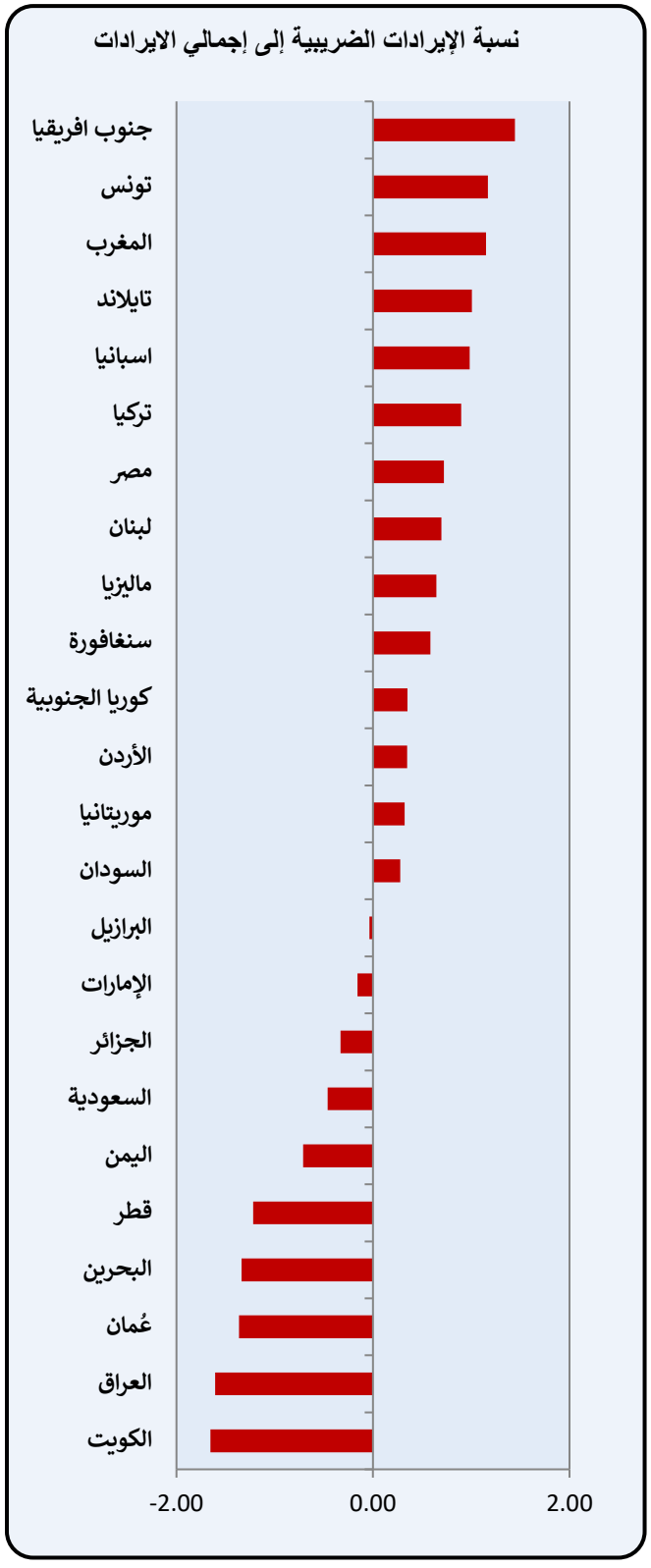

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

2. القطاع النقدي والمصرفي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

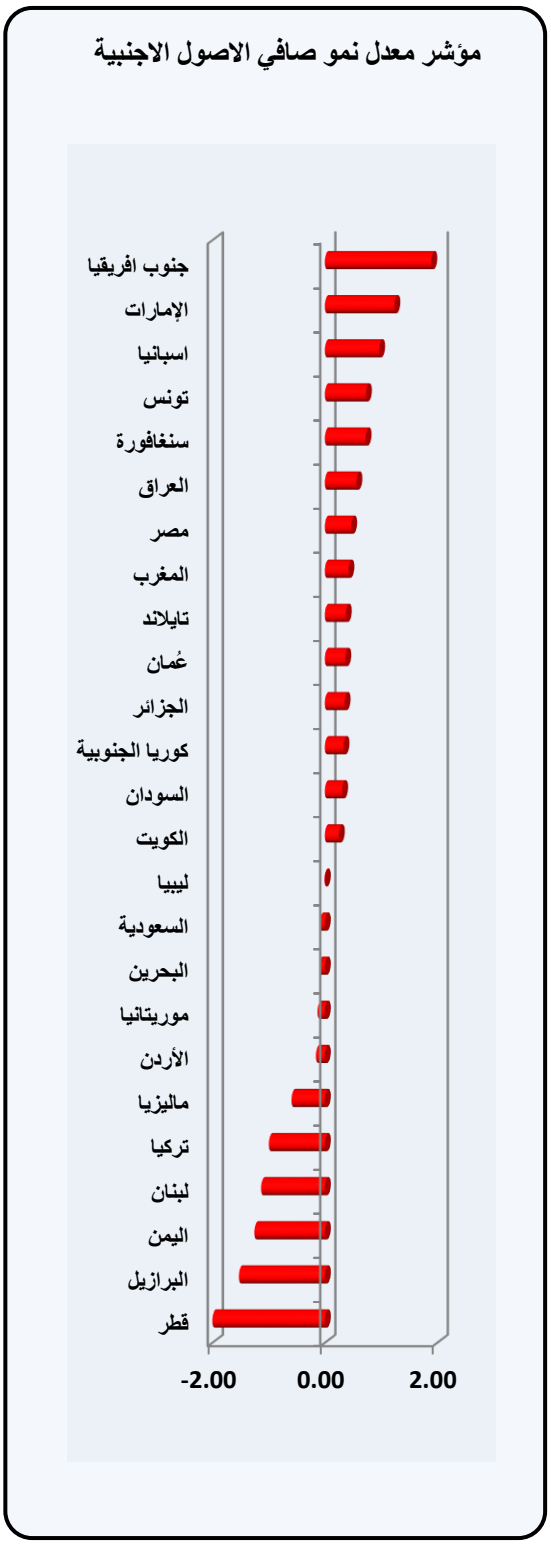

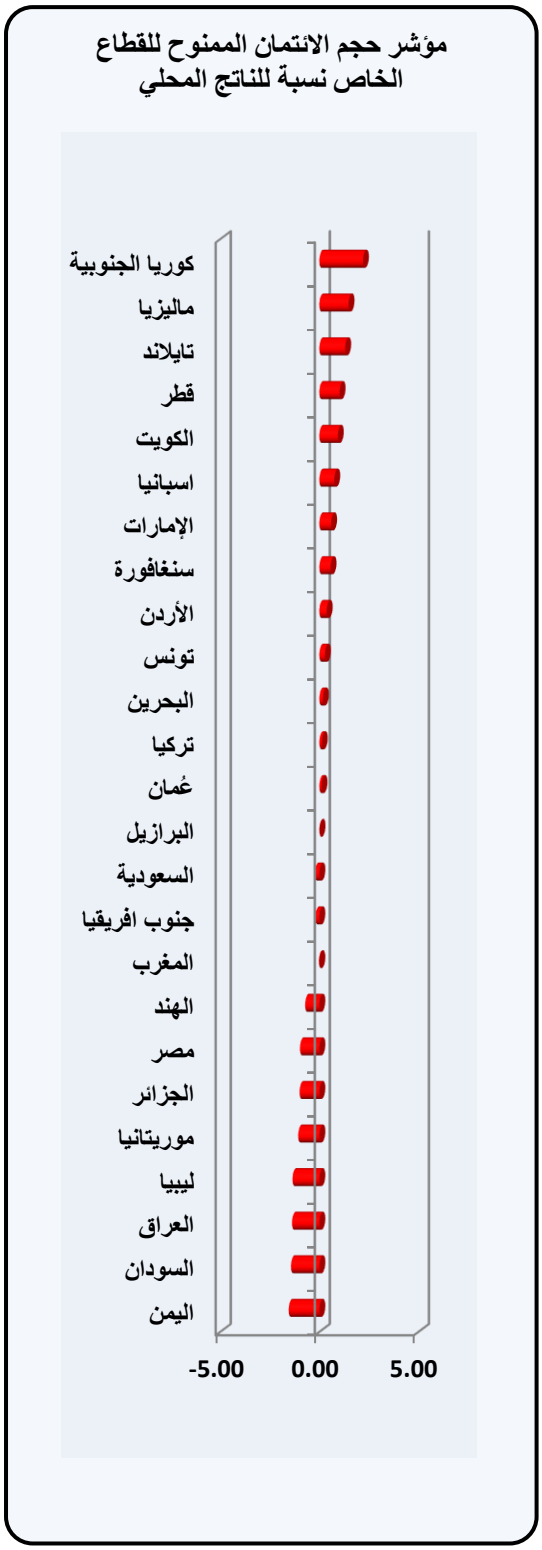

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع القطاع النقدي والمصرفي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

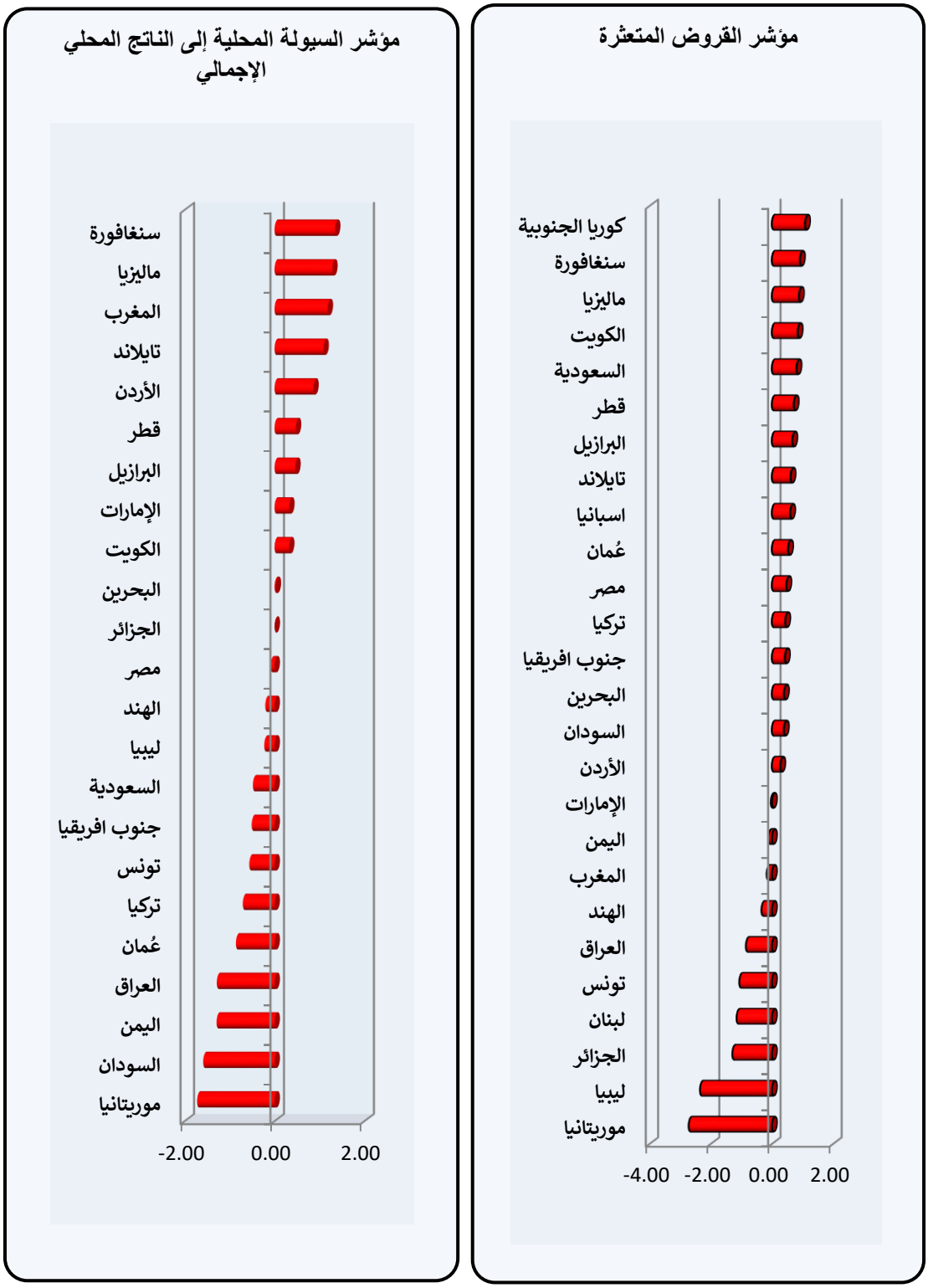

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

3. القطاع الخارجي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

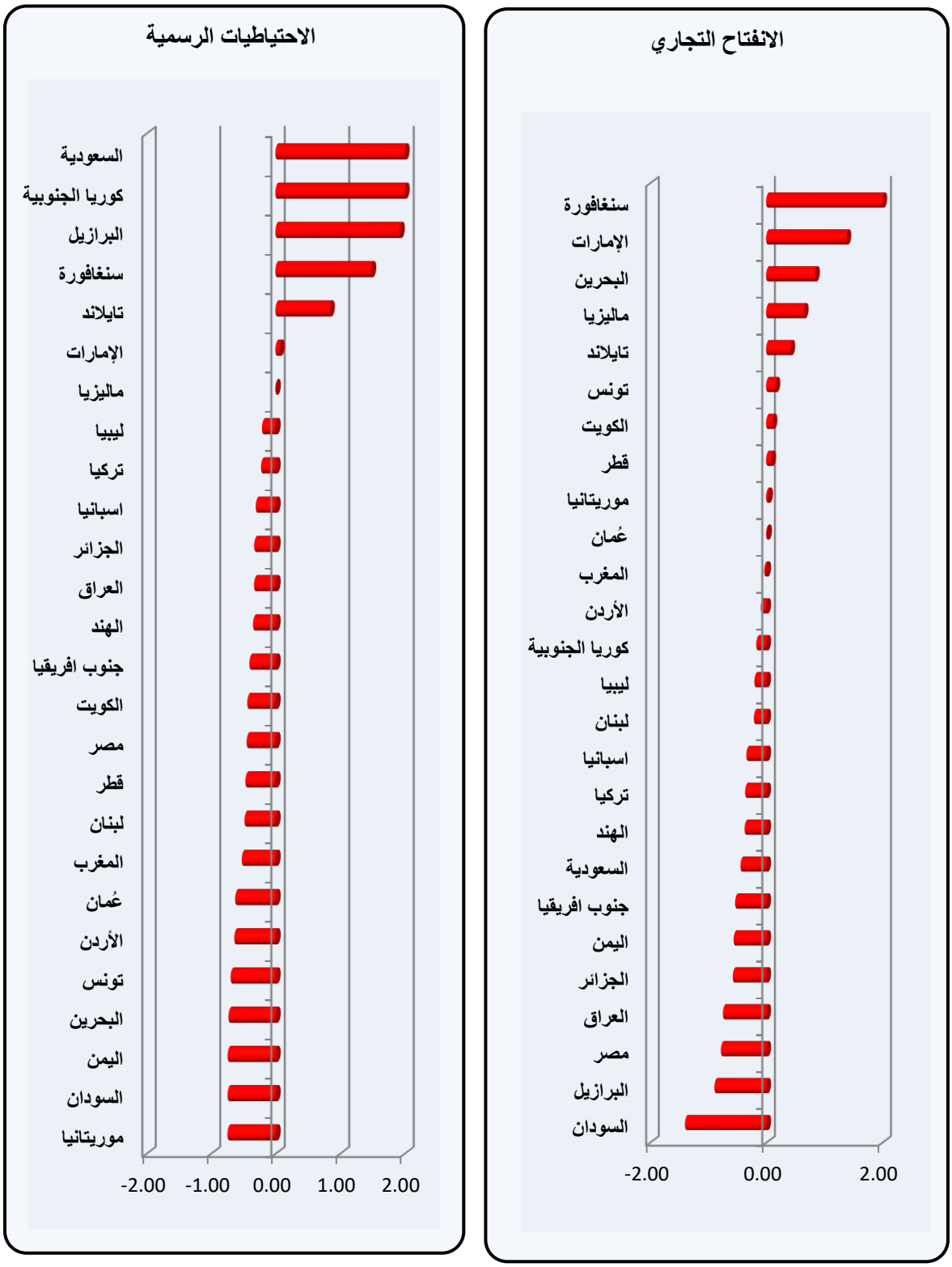

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع القطاع الخارجي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

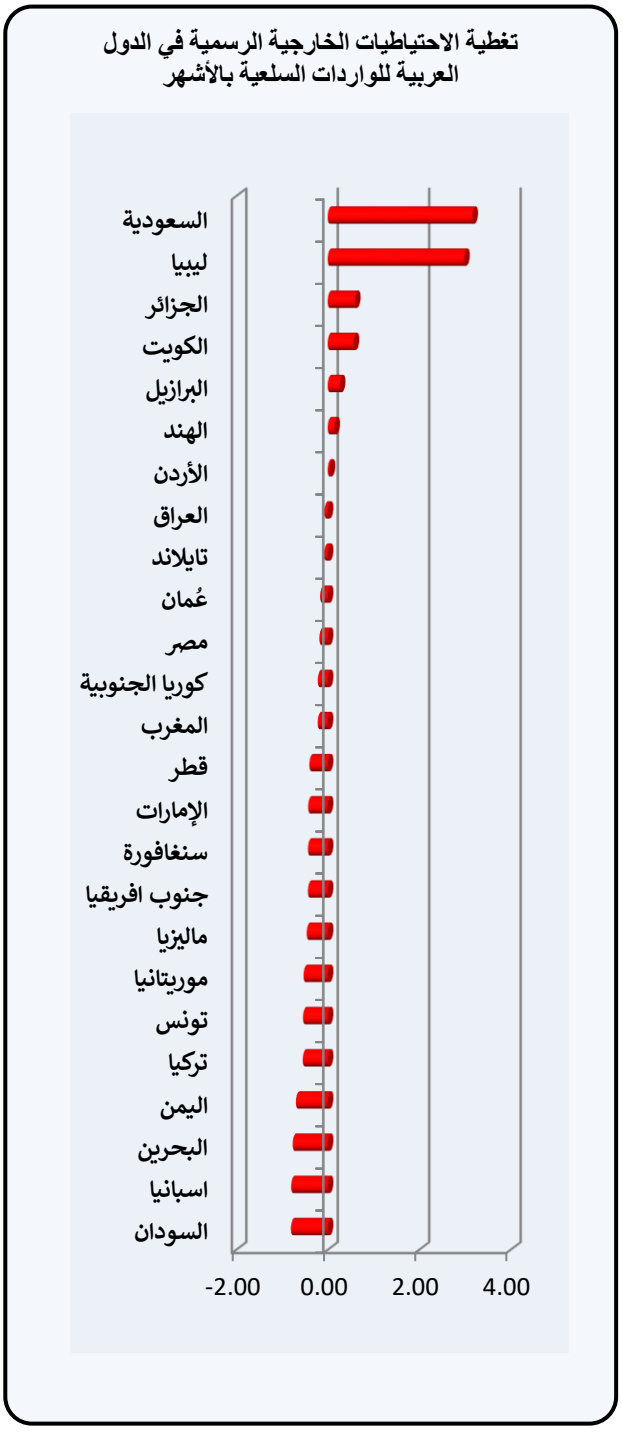

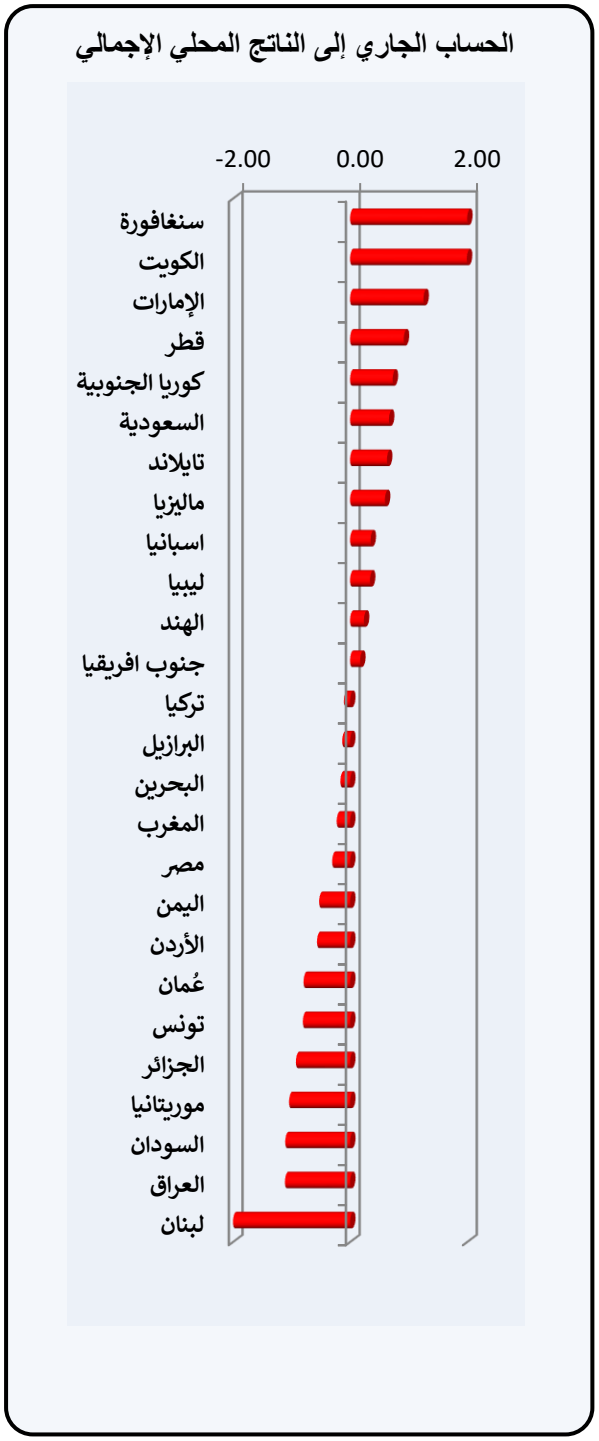

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع القطاع الخارجي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

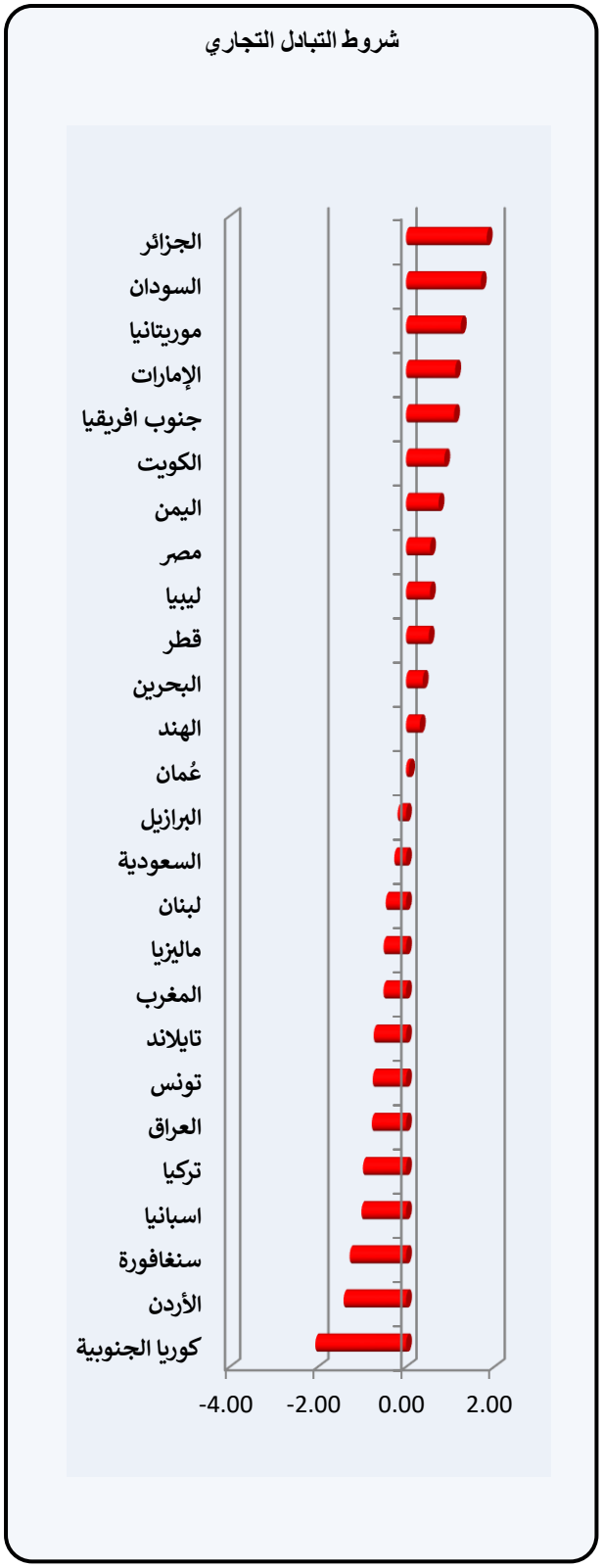

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

ثانياً: بيئة وجاذبية الاستثمار

1. البنية التحتية: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

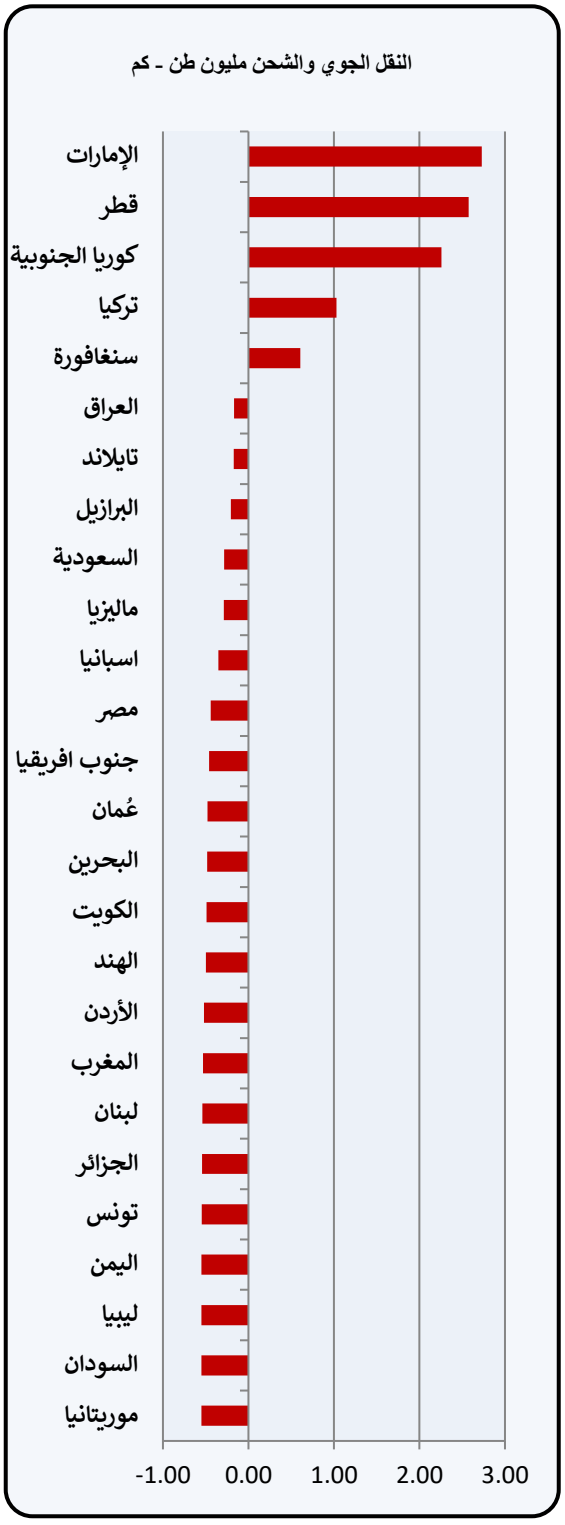

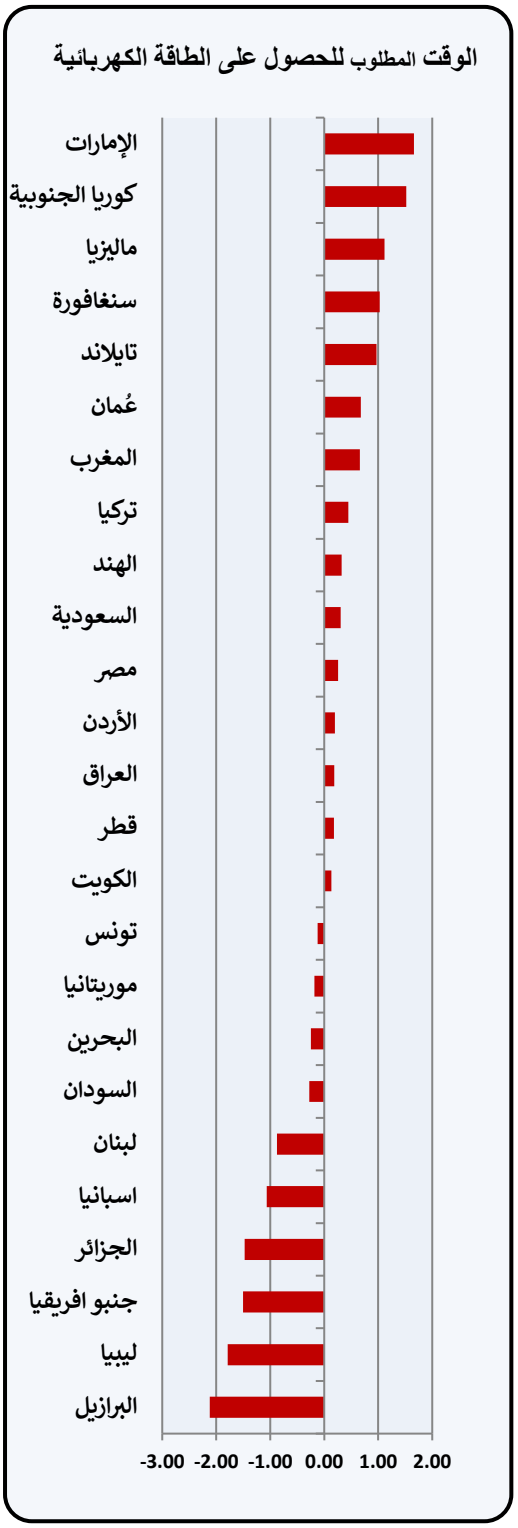

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع البنية التحتية: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

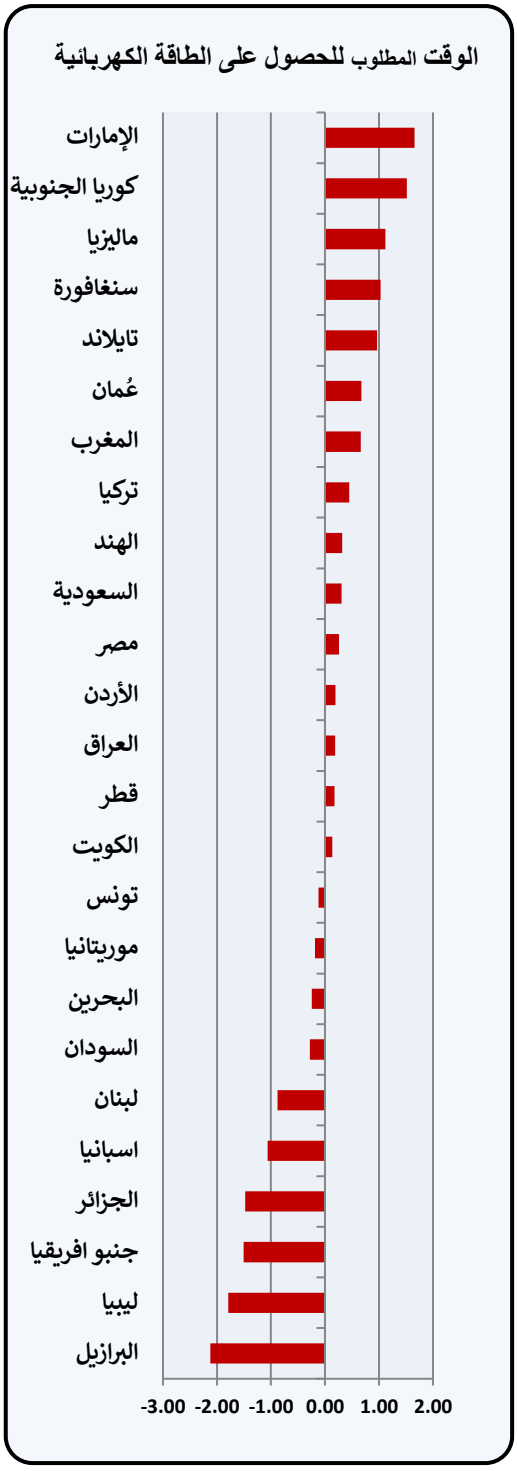

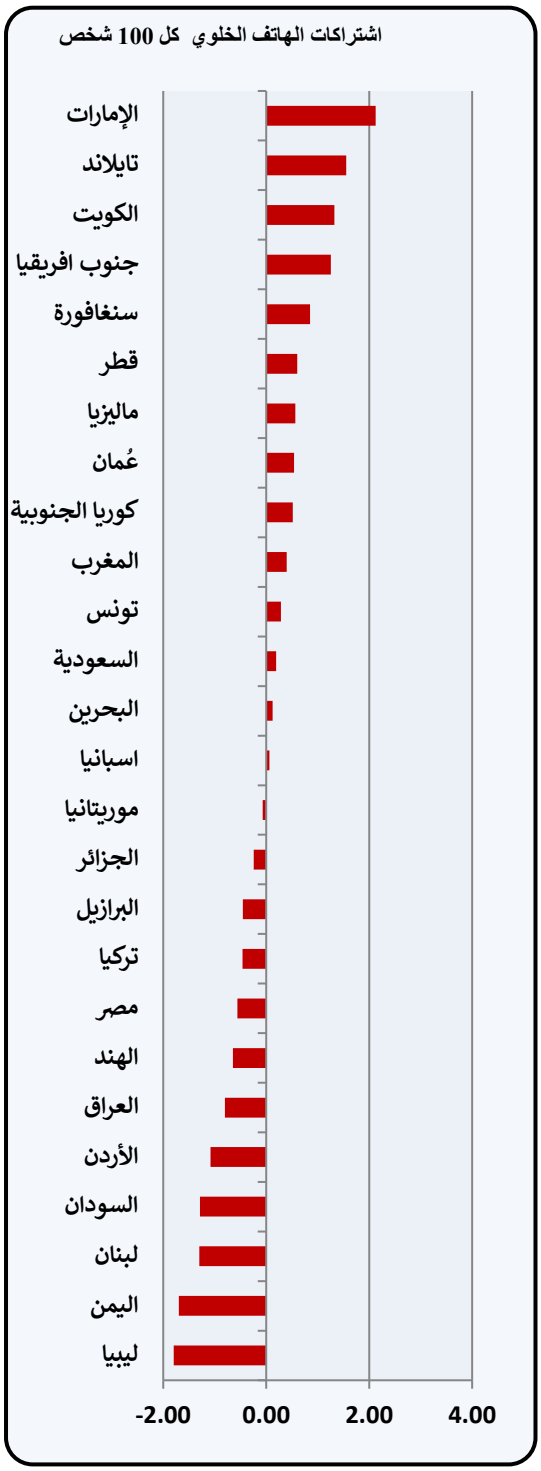

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

2 الحرية الاقتصادية: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

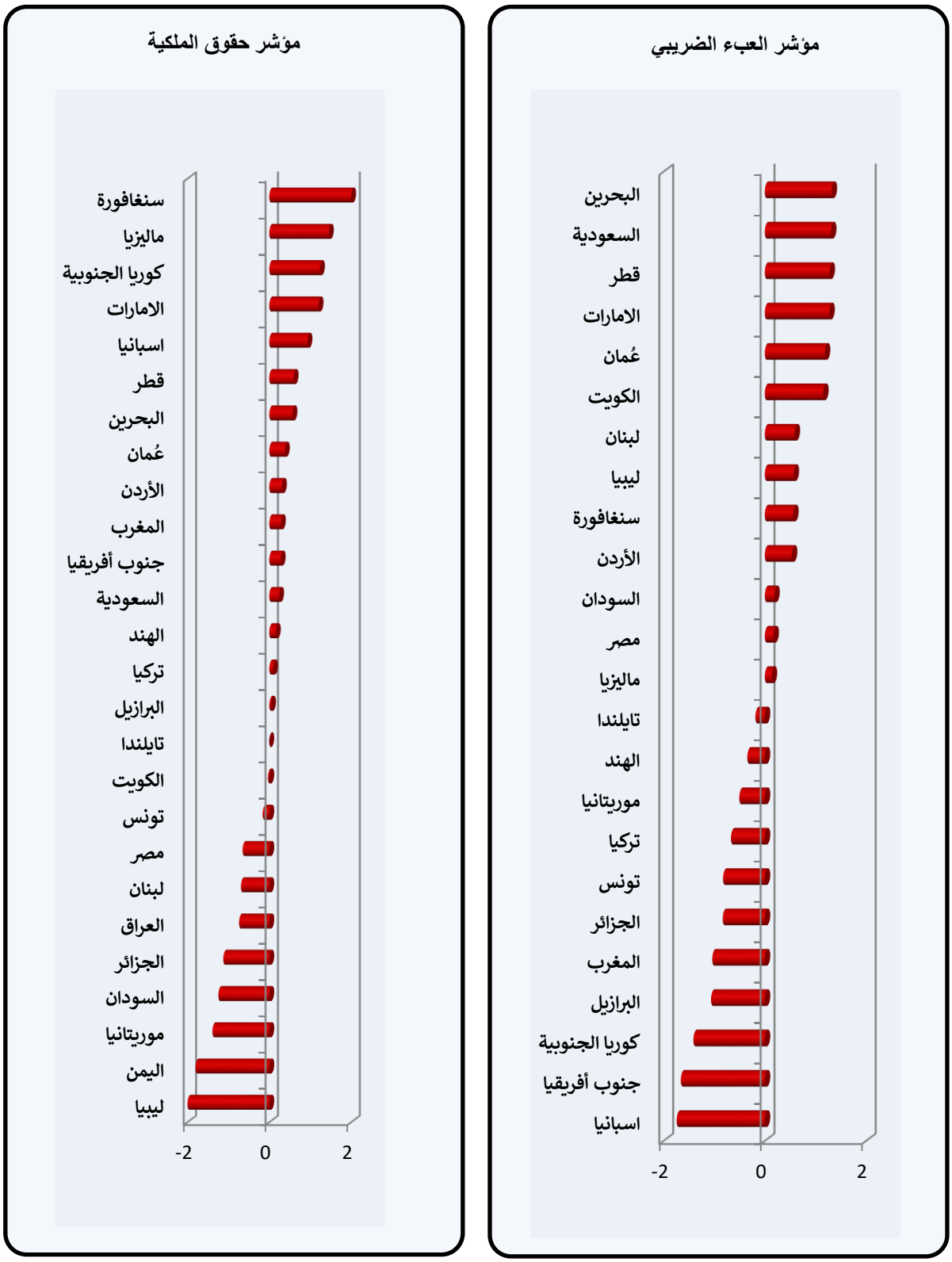

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع الحرية الاقتصادية: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

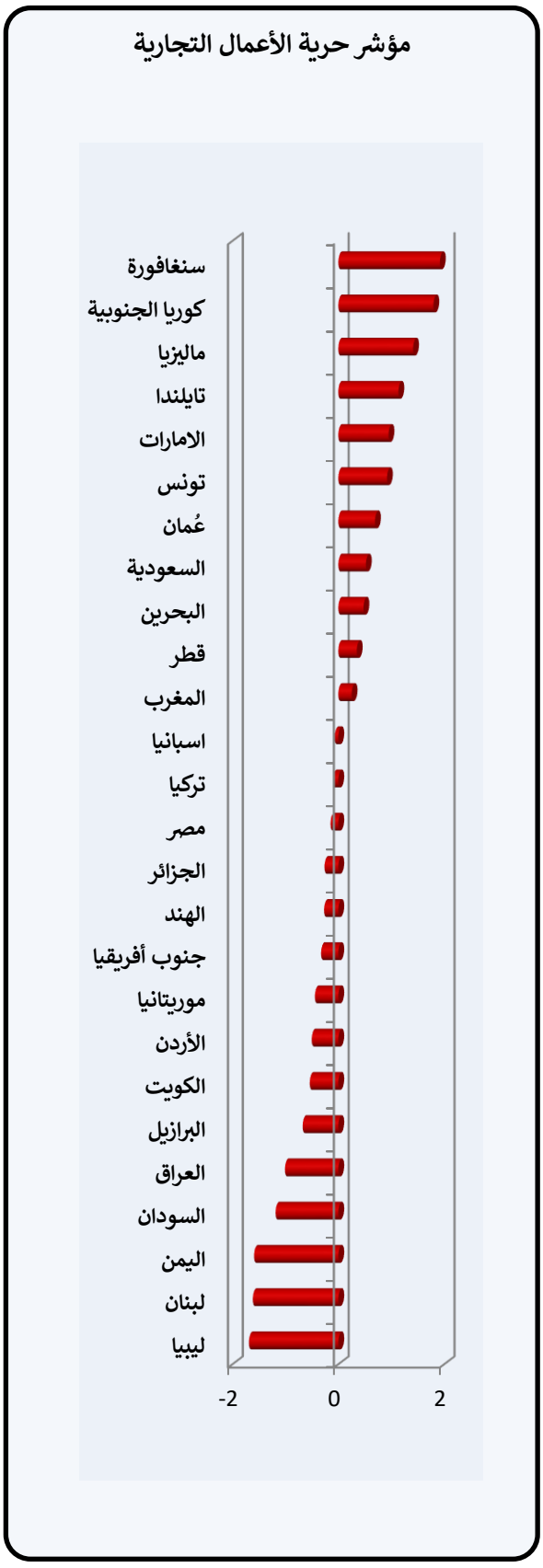

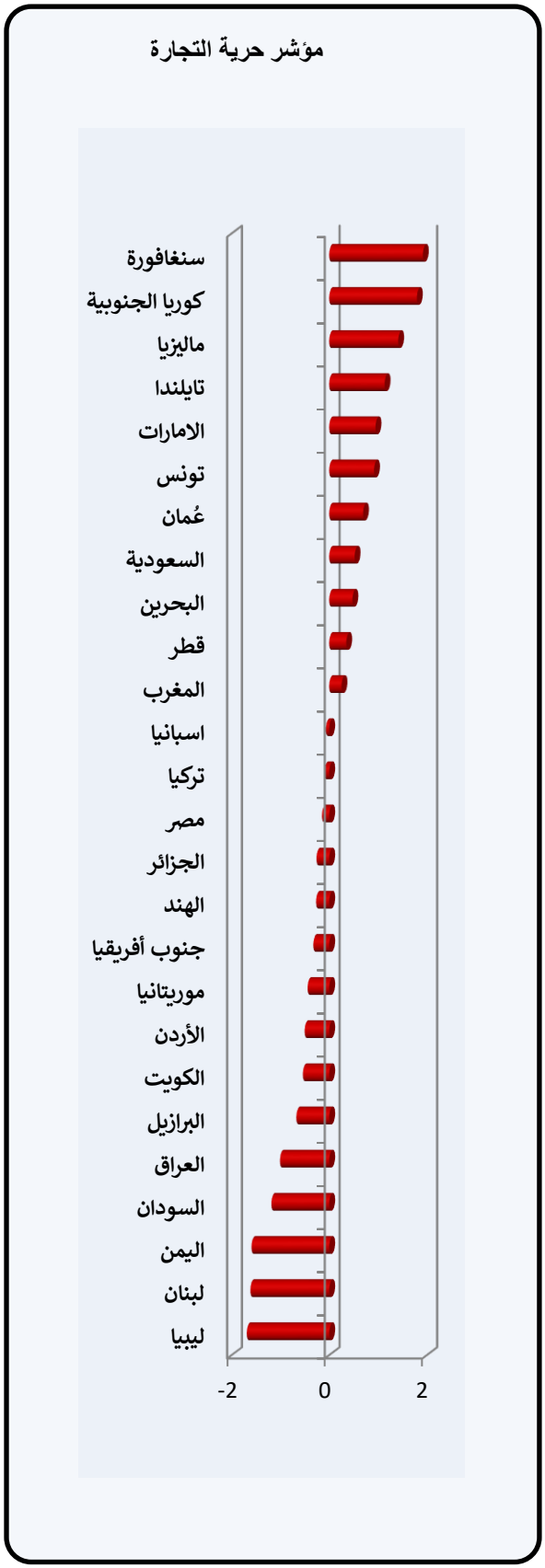

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

3 قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

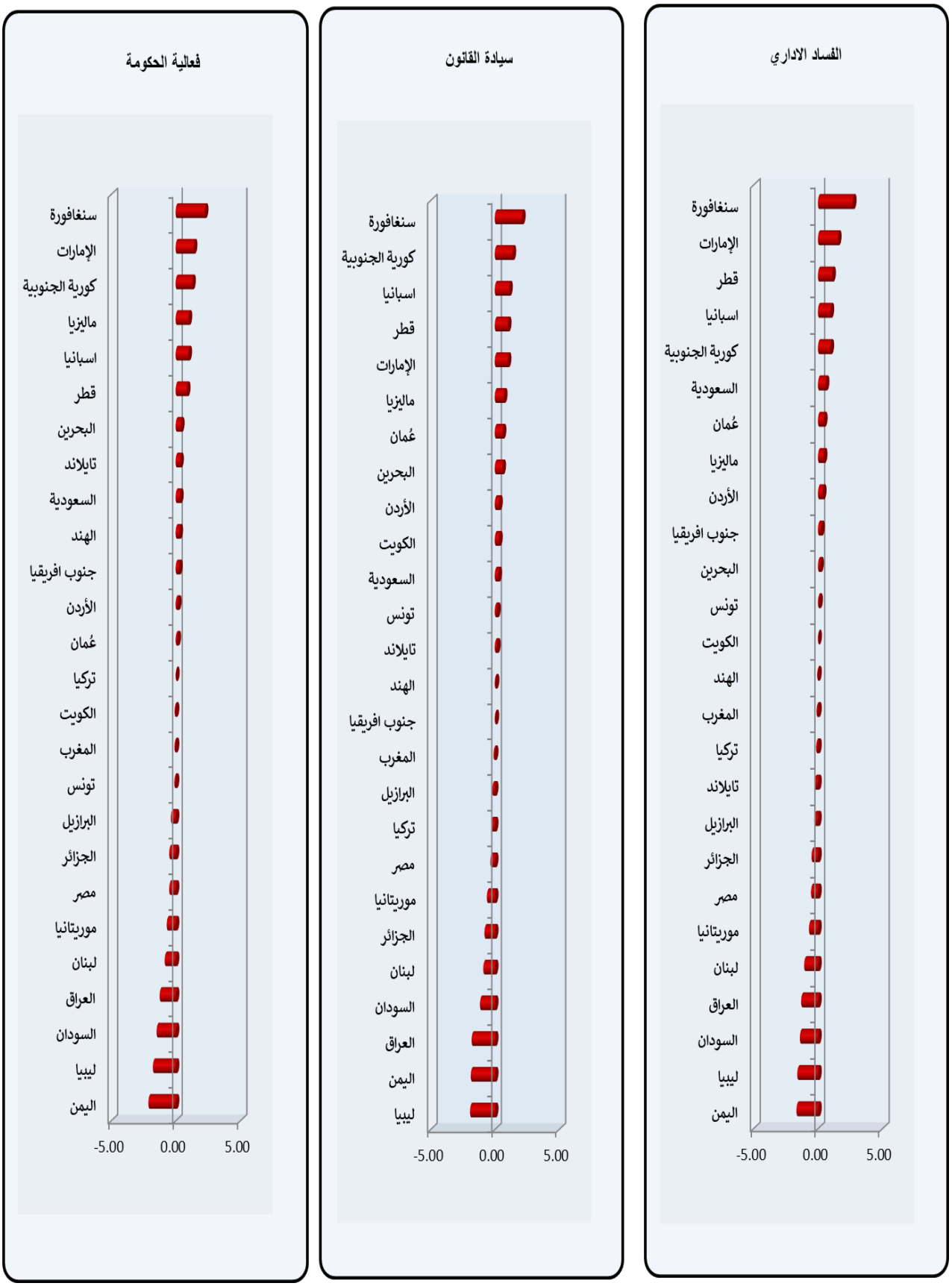

المصدر: تم احتسابها من قبل معدو التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

المصادر

1. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي المُوحد، أعداد مختلفة.
2. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.
3. صندوق النقد الدولي (2013)، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة المحلية، المبادئ التوجيهية لاعداد نموذج قياسي للبيانات.
4. منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك"، قاعدة البيانات الإحصائية.
5. Boeing (2018), World Air Cargo Forecast (2018-2037).
6. ILO, Labor Statistical Database.
7. IMD, World Competitiveness Yearbook, Appendix I: Methodology and Principles of Analysis, World Competitiveness Center, 2019.
8. Innovation Agenda: "A Policy Statement on American Competitiveness", 2008.
9. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database October, 2022.
10. Paul R. Krugman, "Making Sense of the Competitiveness Debate", Oxford review of Economic Policy, Massachusetts Institute of Technology, 1996.
11. OECD, Handbook on Constructing Composite Indicators, methodology and user guide, 2008.
12. The Heritage Foundation, Index of Economic Freedom, 2021.
13. The World Economic Forum. The Global Competitiveness Report 2020, www.weforum.org.
14. United Nation, Comtrade Database, unstats.un.org.
15. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2019-2020.
16. United Nation, Comtrade Database, unstats.un.org.
17. World Bank, Database, www.worldbank.org .
18. World Trade Organization/UNCTAD, Trade Database, www.trademap.org.

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818، أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 2 971+
فاكس: 6326454 2 971+
البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: http://www.amf.org.ae